حولية الأمم المتحدة
مستخلص الحولية

بالعربية

مستخلص

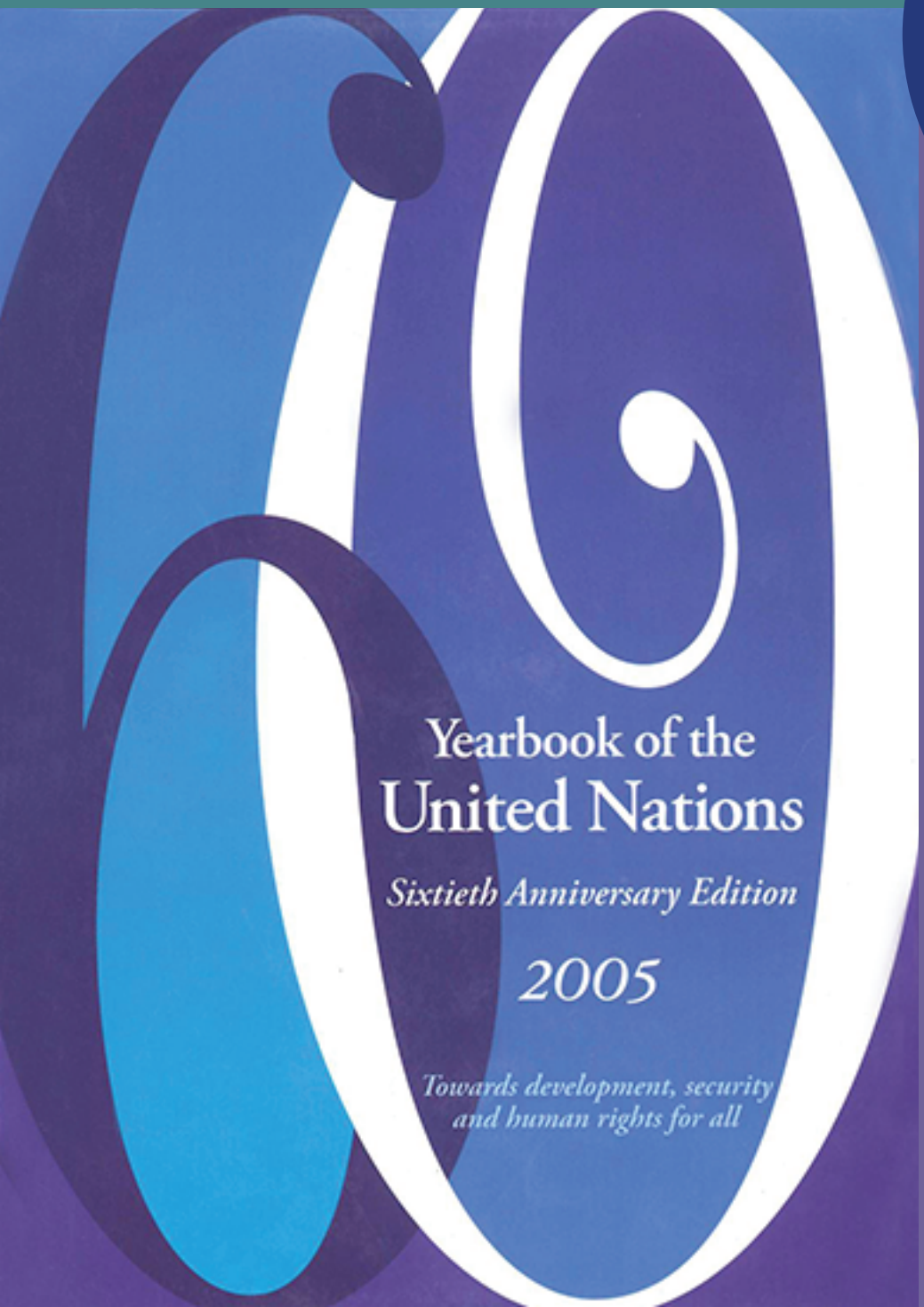

المجلد ٥٩

بالعربيـة

مستخلص

يشتمل مستخلص حولية الأمم المتحدة على مقدمات فصول الحولية، إلى جانب تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، عن كل سنة من السنوات المعنية.

إخلاء مسؤولية:
فيما عدا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، هذه الترجمة ليست رسمية ولم يتم إعدادها من قبل موظفي الأمم المتحدة، بل هي ترجمة غير رسمية أعدّها مترجمون متطوعون تابعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويعملون عبر الإنترنت مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام من أجل تمكين القراء الناطقين باللغة العربية من الاستفادة من حولية الأمم المتحدة.

المحتويات

مقدمة من إعداد الأمين العام بان كي–مون

نبذة عن طبعة الحولية لعام 2005

اختصارات تستخدم على نحو شائع في الكتاب السنوي

مذكرة إيضاحية للوثائق

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

القمة العالمية للأمم المتحدة عام 2005

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

1. السلم والأمن الدوليان

تعزيز السلم والأمن الدوليّان، : منع نشوب النزاعات، ؛ تنفيذ إعلان عام 1970، ؛ صنع السلام وبناء السلام، ؛ البعثات السياسية وبعثات بناء السلام في عام 2005، ؛ قائمة بالمكاتب السياسية ومكاتب بناء السلام لعام 2005، ؛ **تهديدات للسلم والأمن الدوليين**، ؛ الإرهاب الدوليّ، ؛ **عمليات حفظ السلام**، ؛ استعراض شامل لعمليات حفظ السلام، ؛ جوانب عامّة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ؛ العمليات في عام 2005، ؛ قائمة بعمليات عام 2005، ؛ الجوانب المالية والإدراية لعمليات حفظ السلام،

2. أفريقيا

تعزيز السلم في أفريقيا، . **وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى**، جمهورية كونغو الديمقراطية، بوروندي، رواندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، غرب أفريقيا، قضايا إقليمية، كوت ديفوار، ليبيريا، سيراليون، غينيا–بيساو، كاميرون–نيجيريا، توغو، القرن الأفريقيّ، السودان، الصومال، إريتيريا–أثيوبيا، **قضايا أخرى**، زمبابوي، موريتانيا، التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة،

3. الأمريكتان

أمريكا الوسطى، الوضع في أمريكا الوسطى، ؛ غواتيمالا، **هايتي**، **قضايا أخرى**، كوستاريكا–نيكاراغوا، كوبا–الولايات المتحدة، الجماعة الأيبيرية–الأمريكية، مركز المراقب.

4. آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان، تنفيذ اتفاقية بون، العقوبات، **العراق**، الوضع في العراق، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **العراق–الكويت**، برنامج النفط مقابل الغذاء: لجنة التحقيق المستقلة الرفيعة المستوى، أسرى الحرب والممتلكات الكويتية والأشخاص المفقودون، صندوق لجان الأمم المتحدة للتعويض، **تيمور–ليشتي**، مكتب الأمم المتحدة في تيمور–ليشتي، تمويل عمليات الأمم المتحدة، **مسائل أخرى**، كمبوديا، الهند–باكستان، كوريا، قيرغستان، منغوليا، ميانمار، بابوا غينيا الجديدة، طاجيكستان، التيبت، الإمارات العربية المتحدة–إيران، أوزباكستان، الاجتماعات الإقليمية.

5. أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط

يوغوسلافيا السابقة، عمليات الأمم المتحدة، البوسنة والهرسك، : **تنفيذ اتفاق السلام**، ؛ **بعثات الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك**،. **صربيا والجبل الأسود**،: الحالة في كوسوفو، ؛ جورجيا،: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا،. أرمينيا وأذربيجان، قبرص، 486: بعثة المساعي الحميدة، ؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،. قضايا أخرى،: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ؛ التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،.

6. الشرق الأوسط

عملية السلام،: **الوضع العام**، ؛ **الأراضي الفلسطينية المحتلة**،. **قضايا متعلقة بفلسطين**،: **الجوانب العامة**، ؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين، ؛ **الأونروا**،. **عمليات حفظ السلام**، ؛ الجمهورية العربية السورية،.

7. نزع السلاح

دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح،: آليات الأمم المتحدة،. **نزع السلاح النووي**،: مؤتمر نزع السلاح، ؛ هيئة نزع السلاح، ؛ استفتاح واتفاقات ثنائية وتدابير أحادية أخرى، ؛ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ؛ حظر استخدام الأسلحة النووية، ؛ فتاوى محكمة العدل الدولية،. **قضايا عدم الانتشار**،: معاهدة حظر الانتشار، ؛ عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ؛ التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، 6237؛ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ؛ المناطق الخالية من الأسلحة النووية،. الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والكيميائية،: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، ؛ الأسلحة الكيميائية،. **الأسلحة التقليدية**،: برنامج عمل بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والبروتوكولات المتعلقة بذلك، ؛ نزع السلاح العملي، ؛ الشفافية، 667؛ الألغام المضادة للأفراد،. **قضايا نزع السلاح الأخرى**،: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي،؛ نزع السلاح والتنمية، ؛ حقوق الإنسان وأمن

الإنسان ونزع السلاح، ؛ الحد من التسلح واتفاقات نزع السلاح. **الدراسات والمعلومات والتدريب**،: برنامج دراسات نزع السلاح. **نزع السلاح على الصعيد الإقليمي**،: أفريقيا، ؛ آسيا والمحيط الهادئ، ؛ أوروبا، ؛ أمريكا اللاتينية.

8. قضايا سياسية وأمنية أخرى

الجوانب العامة للأمن الدولي،: **دعم الديمقراطيات**. **الجوانب الإقليمية للسلم والأمن الدوليين**،: القارة القطبية الجنوبية، جنوب المحيط الأطلسي، المحيط الهندي. **إنهاء الاستعمار**،: عقد للقضاء على الاستعمار، ؛ بورتوريكو، ؛ أقاليم قيد الاستعراض. **المعلومات**،: شؤون الأمم المتحدة الإعلامية، ؛ المعلومات والاتصالات في مجال الأمن الدولي. **العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح**. **استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية**،: تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، ؛ اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، ؛ اللجنة الفرعية القانونية. **آثار الإشعاع الذري**،.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان

1. تعزيز حقوق الإنسان

آليات الأمم المتحدة،: لجنة حقوق الإنسان، ؛ ؛ اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ؛ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان،. تعزيز الإجراءات المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان، **صكوك حقوق الإنسان**،: الجوانب العامة، ؛ عهد الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولان الاختياريان، ؛ عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ؛ اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، ؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، ؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، ؛ اتفاقية حقوق الطفل، ؛ اتفاقية العمال المهاجرين، ؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، ؛ **أنشطة أخرى**،: متابعة المؤتمر العالمي لعام 1993، ؛ التثقيف بحقوق الإنسان، الأطفال وثقافة السلام؛ المؤسسات الوطنية والتدابير الإقليمية، تعزيز العمل من أجل حماية حقوق الإنسان،.

2. حماية حقوق الإنسان

العنصرية والتمييز العنصري، متابعة المؤتمر العالمي لعام 2001؛ الأشكال المعاصرة للعنصرية، **أنماط أخرى من التعصب**، ؛ التعصب الثقافي، التمييز ضد الأقليات، التعصب الديني، **الحقوق المدنية والسياسية**، الحق في تقرير المصير، إقامة العدل، الحق في الديمقراطية،؛ قضايا أخرى،. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**،: الحق في التنمية، ؛ الفساد، ؛ الفقر المدقع، ؛ الحق في الغذاء، ؛ الحق في السكن اللائق، ؛ الحق في التعليم، ؛ شؤون بيئية وعلمية، ؛ الحق في الصحة الجسدية والنفسية، ؛ الرق والقضايا ذات الصلة، ؛ الفئات الضعيفة،.

3. انتهاكات حقوق الإنسان

الجوانب العامة، أفريقيا، السودان،،؛ **الأمريكتان**، كولومبيا، كوبا، **آسيا**، جمهورية كوريا الشعبية، إيران، ميانمار، تركمنستان، أوزباكستان، **أوروبا**، بيلاروس، قبرص، **الشرق الأوسط**، لبنان، الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

1. السياسة الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي

العلاقات الاقتصادية الدولية،: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، ؛ التنمية المستدامة، ؛؛ القضاء على الفقر، ؛ العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،. **الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية**،. **السياسة الإنمائية والإدارة العامة**،: لجنة السياسة الإنمائية، ؛ الإدارة العامة،. **مجموعات البلدان ذات الحالات الخاصة**،: أقل البلدان نمواً، ؛ الدول الجزرية النامية، ؛ البلدان النامية غير الساحلية، البلدان الجبلية الفقيرة،.

2. الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

أنشطة على صعيد المنظومة،. **التعاون التقني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**،: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ؛ الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1032؛ تخطيط وإدارة البرامج، ؛ التمويل،. **تعاون تقني آخر**،: حساب التنمية، ؛ أنشطة الأمم المتحدة، ؛ مكتب الأمم المتحدة للشراكات، ؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ؛التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، ؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية،.

3. المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة

المساعدات الإنسانية،: التنسيق، ؛ تعبئة الموارد، ؛ الأنشطة الإنسانية،. **المساعدات الاقتصادية الخاصة**،: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، ؛ المساعدات الاقتصادية الأخرى،. **الاستجابة للكوارث**،: التعاون الدولي، في حالات الكوارث،.

4. التجارة الدولية والتمويل والنقل

التجارة الدولية،: السياسة التجارية، ؛ تشجيع وتيسير التجارة، ؛ السلع،. **التمويل**،: السياسة المالية، ؛ تمويل التنمية، ؛ الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة،. **النقل**،: النقل البحري، ؛ نقل البضائع الخطرة،. **قضايا الأونكتاد المؤسسية والتنظيمية**،.

5. الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية

التعاون الإقليمي،. **أفريقيا**،: **الاتجاهات الاقتصادية**، ؛ **الأنشطة في عام 2005**، ؛ التعاون الإقليمي،. **آسيا والمحيط الهادئ**،: الاتجاهات الاقتصادية، ؛ الأنشطة في عام 2005، ؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، **أوروبا**،: الاتجاهات الاقتصادية، ؛ الأنشطة في عام 2005، ؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية،. **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**،: الاتجاهات الاقتصادية، ؛ الأنشطة في عام 2005، ؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية،. **غربي آسيا**،: الأنشطة في عام 2005، ؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية،.

6. الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط

الطاقة والموارد الطبيعية،: الطاقة، ؛ الموارد الطبيعية،. رسم الخرائط،.

7. البيئة والمستوطنات البشرية

البيئة،: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، ؛ الأنشطة البيئية،. **المستوطنات البشرية**،: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 1996 (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام 2001،.

8. السكان

متابعة مؤتمر السكان والتنمية لعام 1994، صندوق الأمم المتحدة للسكان،. الأنشطة السكانية الأخرى،.

9. السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية

السياسة الاجتماعية والقضايا الثقافية،: التنمية الاجتماعية، ؛ الأشخاص ذوو الإعاقة، ؛ التنمية الثقافية،. **منع الجريمة والعدالة الجنائية**،: مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للجريمة، ؛ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ؛ برنامج منع الجريمة، ؛ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ؛ استراتيجيات لمنع الجريمة، ؛ معايير وقواعد الأمم المتحدة،. **تنمية الموارد البشرية**

10. النساء

متابعة المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة بيجين + 5،. آليات الأمم المتحدة،: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ؛ لجنة وضع المرأة، ؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ؛ المعهد الدولي للبحث والتدريب،.

11. الأطفال والشباب والأشخاص المسنون

الأطفال،: متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، ؛ صندوق الأمم المتحدة للطفولة،. **الشباب،. الأشخاص المسنون**،: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة لعام 2002،.

12. اللاجئون والمشردون

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،: السياسات البرنامجية، ؛ المسائل المالية والإدارية،. **حماية اللاجئين ومساعدتهم**،: قضايا الحماية، ؛ تدابير المساعدة، ؛ الأنشطة الإقليمية،.

13. الصحة والغذاء والتغذية

الصحة،: مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، ؛ الوقاية من الإيدز والسيطرة عليه، ؛ التبغ، ؛ مبادرة دحر الملاريا، الحصول على الأدوية ؛ الصحة العامة العالمية، ؛ السلامة على الطرق،. **الأغذية والزراعة**،: المعونة الغذائية، ؛ الأمن الغذائي،. **التغذية**،.

14. المراقبة الدولية للمخدرات

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين،. **الاتفاقيات**،: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات،. **حالة المخدرات العالمية**،. عمل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات،: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ؛ لجنة المخدرات، ؛ تعزيز آليات الأمم المتحدة،.

15. الإحصاءات

عمل اللجنة الإحصائية،: الإحصاءات الاقتصادية، ؛ الإحصاءات السكانية والاجتماعية،؛ الأنشطة الإحصائية الأخرى،.

الجزء الرابع: قضايا قانونية

1. محكمة العدل الدولية

العمل القضائي للمحكمة، ؛ قضايا أخرى،.

2. المحاكم والهيئات القضائية الدولية

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة،: دوائر المحكمة، ؛ مكتب المدعي العام، ؛ قلم المحكمة، ؛ التمويل،. المحكمة الدولية لرواندا،: دوائر المحكمة، ؛ مكتب المدعي العام، ؛ قلم المحكمة، ؛ التمويل، **أعمال المحاكم** ، تنفيذ استراتيجيات الإنجاز،. المحكمة الجنائية الدولية،: دوائر المحكمة،.

3. الجوانب القانونية للعلاقات السياسية الدولية

لجنة القانون الدولي، ؛ الأعمال الانفرادية للدول، مسؤولية المنظمات الدولية، تجزؤ القانون الدولي، الموارد الطبيعية المشتركة، طرد الأجانب، آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات، **العلاقات الدولية والقانون الدوليّ**؛ حصانات الدول وممتلكاتها، الإرهاب الدولي، سلامة وأمن الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، **العلاقات الدبلوماسية**، ؛ حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية، **المعاهدات والاتفاقيات**، التحفظات على المعاهدات، معاهدات شاملة لمنظمات دولية، تسجيل ونشر المعاهدات من قبل الأمم المتحدة

4. قانون البحار

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،: المؤسسات التي أنشأتها الاتفاقية، ؛ التطورات الأخرى المتعلقة بالاتفاقية، ؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار،.

5. مسائل قانونية أخرى

المنظمات الدولية والقانون الدوليّ، تعزيز دور الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة لتعليم ودراسة القانون الدوليّ، مركز المراقب لمؤتمر لاهاي على القانون الدوليّ الخاصّ، علاقات الدول المضيفة، **القانون الدولي**، القانون الدوليّ لأخلاقيات علوم الحياة، **القانون الاقتصاديّ الدوليّ**، قانون التجارة الدوليّ.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية وقضايا الميزانية

1. تعزيز وإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة

برنامج الإصلاح، الجوانب العامة، برنامج التغيير، تنفيذ إعلان الألفية، الإصلاحات الإدارية، **الآلية الحكومية الدولية**

2. تمويل وبرمجة الأمم المتحدة

الوضع المالي،. ميزانية عامي 2004–2005، ؛ برنامج مخطط الميزانية للعامين 2006–2007،. **الاشتراكات**،: الأنصبة المقررة،. **الحسابات والتدقيق**،: استعراض الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة،. **تخطيط البرامج**،: سير البرامج،.

3. موظفو الأمم المتحدة

شروط الخدمة، لجنة الخدمة المدنية الدولية، المسائل المالية، مسائل مالية أخرى، **مسائل أخرى متعلقة بالموظفين**، الكفاءة الإدارية وتعزيز المساءلة، سياسيات شؤؤون الموظفين، الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الأمور المتعلقة بالسفر، إقامة العدل.

4. المسائل المؤسسية والإدارية

الآليات المؤسسية، الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، **التنسيق، والرصد والتعاون**، الآليات المؤسسية، مسائل تنسيقية أخرى، **الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى**، مركز المراقب، المشاركة في عمل الأمم المتحدة، **المؤتمرات والاجتماعات**، لجنة المؤتمرات، **نظم المعلومات للأمم المتحدة**، **مسائل أخرى**، الخدمات المشتركة، ممتلكات الأمم المتحدة، الأمن.

الجزء الثالث: منظمات حكومية دولية ذات علاقة مع الأمم المتحدة

1. الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1563

2. منظمة العدل الدولية 1566

3. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 1568

4. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة 1570

5. منظمة الصحة العالمية 1572

6. البنك الدوليّ 1574

7. المؤسسة المالية الدولية 1576

8. صندوق النقد الدوليّ 1578

9. منظمة الطيران الدوليّ المدنيّ 1580

10. الاتحاد البريديّ العالميّ 1582

11. الاتحاد الدوليّ للاتصالات السلكية واللاسلكية 1583

12. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية 1585

13. المنظمة البحرية الدولية 1587

14. المنظمة العالمية للملكية الفكرية 1588

15. الصندوق الدوليّ للتنمية الزراعية 1590

16. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 1591

17. منظمة التجارة العالمية 1593

18. منظمة السياحة العالمية 1595

الملاحق

قوائم الأمم المتحدة 1599

ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية 1601

هيكل الأمم المتحدة 1616

برامج عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية في عام 2005 1630

مراكز الأمم المتحدة للمعلومات والخدمات 1642

الفهارس

استخدام فهرس المواضيع 1646

فهرس المواضيع 1647

فهرس القرارات والمقررات 1681

فهرس بيانات مجلس الأمن الرئاسية لعام 2005 1684

مقدمة

1- يتيح لي هذا التقرير الشامل عن أعمال المنظمة، فرصة كل عام، لاستعراض التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في بلوغ أهداف الميثاق المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين؛ وتنمية العلاقات الودية بين الدول؛ وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية؛ وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ويتطلب النجاح في تحقيق مقاصد الأمم

المتحدة الالتزام والدعم الكاملين من جانب الدول الأعضاء فيها، ومن المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن شعوب العالم.

2- وقد شهد العام المنصرم تقدما كما شهد نكسات، ليس بالنسبة للأمم المتحدة فحسب وإنما للعالم أيضا. وكانت هناك تطورات إيجابية في مجال السلام والأمن، منها انتهاء الصراع بين الشمال والجنوب في السودان، وإجراء انتخابات ديمقراطية في أفغانستان والعراق، وتحسن العلاقات بين الهند وباكستان. وتقوي هذه التطورات تصميمنا على مواصلة ما نبذله من جهود في حالات الصراع الأخرى.

3- وقد جسمت الهجمات الإرهابية الأثيمة التي وقعت في مصر والعراق والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وغيرها حجم خطر الإرهاب. وليس هناك سبب أو اعتقاد يمكن أن يبرر استخدام الإرهاب والعنف العشوائي ضد المدنيين. والإرهاب ليس نتاج دين بعينه أو إيديولوجية بعينها، كما أنه ليس موجها إلى بلدان معينة دون غيرها أو شعب معين دون سواه. إنه تهديد لنا جميعا، وعلى المجتمع الدولي أن يواصل العمل معا من أجل مواجهته ودحره.

4- وإلى جانب الجهود التي تبذلها المنظمة لصون السلام والأمن، لا يزال تعزيز التنمية المستدامة هو محور أعمالنا. وجيلنا هو أول جيل تتوافر له المعرفة والموارد للقضاء على الفقر المدقع، ومن ثم لم يعد هناك أي عذر لترك ما يزيد على بليون من إخواننا من بني البشر في هذه الحالة. ويُعد تحقيق أهداف إعلان الألفية، الذي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء كمخطط لإقامة عالم أفضل في القرن الحادي والعشرين، من صميم مهمتنا العالمية. ومن المشجّع لي بشكل خاص، في هذا الصدد، الالتزامات التي تعهد بها مؤخرا الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الديون. وعلى جميع الدول، المتقدمة النمو ومنها النامية، أن تقوم بواجبها نحو تكثيف الكفاح ضد

الفقر والمرض. ولا بد لنا من بذل جهد عالمي ضخم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 وضمان تقاسم فوائد العولمة بصورة أكثر تكافؤا بين شعوب العالم.

5- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اجتاحت كارثة التسونامي بشكل لم يسبق له نظير منطقة المحيط الهندي فنشرت الموت والدمار في ١٤ بلدا عبر قارتين. وأكدت الكارثة وجود اتجاه مزعج خلال العِقد الماضي يشير إلى أن عدد من يقتلون نتيجة للكوارث الطبيعية زاد بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا. وقد أعطى تدفق الدعم من الحكومات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد، والتعبئة السريعة للموارد، نموذجا جديدا للاستجابة الإنسانية. وإني آمل أن يصبح التدفق العالمي للتضامن والسخاء نموذجا يُحتذى به في الاستجابة للأزمات الإنسانية الأخرى الجارية أو المقبلة.

6- ومن أسف أن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة في أنحاء كثيرة من العالم . ومن الواضح أن الأمر لا يزال يتطلب بذل جهود ضخمة حتى يصبح تمتع الجميع بحقوق الإنسان أمرا واقعا. فالمأساة التي وقعت في دارفور ومعاناة السكان المدنيين المروعة تمثلان واحدة من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد بذلت وكالات منظومة الأمم المتحدة جهودا بطولية من أجل تقديم المساعدات الإ نسانية للسكان. وتدعم الأمم المتحدة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي الذي تقدم قواته المساعدة لحماية السكان من التعرض لمزيد من الفظائع. وقد سرني أن مجلس الأمن وافق الآن على أن يطلب من المحكمة الجنائية الدولية أن تقوم بدور أساسي في محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب. فأزمة دارفور ليست مجرد مشكلة أفريقية، أنها تعني المجتمع الدولي بأسره.

7- وخلال العام الماضي، احتل إصلاح الأمم المتحدة مكانة بارزة على جدول أعمالي .وأفضت تدابير الإصلاح الملموسة التي اتخذت منذ أن أصبحتُ أمينا

عاما في عام ١٩٩٧، إلى جعل الأمم المتحدة بالفعل منظمة أكثر فعالية وكفاءة. فالمنظومة الآن أكثر اتساقا، وفي الوقت الحاضر باتت عناصرها المتباينة تعمل على نحو أفضل. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتكييف هياكل المنظمة وثقافتها المؤسسية مع التوقعات الجديدة والتحديات الجديدة.

8- وفي آذار/مارس الماضي، قدّمتُ إلى الدول الأعضاء مجموعة من المقترحات في تقريري المعنون "في جو من الحرية أفسح"، وهي عبارة مقتبسة من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. وطَرحت مقترحات جريئة لكنها ممكنة التحقيق فيما يتعلق بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان، فضلا عن مجموعة من الإصلاحات المؤسسية تشمل الأجهزة الحكومية الدولية، وإدارة الأمانة العامة، وتنسيق منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا . وآمل أن يتخذ الزعماء من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المزمع عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر، قرارات ملموسة لتحسين رخاء الشعوب وأمنها وكرامتها في كل مكان، ولتعزيز المنظمة ذاتها بوصفها أداة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

9- وإنني أقدم تقريري السنوي التاسع هذا وفقا للميثاق، آملا في أن يصبح الحُلم المتجسد في الميثاق، بإقامة عالم أكثر أمنا ورخاء وعدلا، حقيقة واقعة للجميع من خلال جهودنا الجماعية.

الفصل الأول

تحقيق السلام واللأمن

10- عملت الأمم المتحدة خلال العام بلا كلل في أنحاء المعمورة من أجل منع نشوب الصراعات وحلها وتوطيد أركان السلام. وكانت الأدوات المستخدمة من أفغانستان إلى بوروندي، ومن العراق إلى السودان، ومن هايتي إلى الشرق الأوسط، متنوعة بتنوع الظروف. وقد بذل مبعوثيَّ مساعيهم الحميدة من أجل التوصل إلى اتفاقات سلام أو سعيا لمنع تصاعد النزاعات إلى حد

يفضي إلى العنف. ونُشر حفظة السلام في مناطق الصراع بأعداد قياسية وضمن عمليات مركبة ومتعددة الأبعاد – يعملون لا من أجل توفير الأمن فحسب ولكن أيضا من أجل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والسماح بالعودة الآمنة والمستديمة للاجئين والمشردين داخليا؛ وتقديم المساعدة للبلدان التي مزقتها الحرب، وصياغة الدساتير، وإجراء الانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقامت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتكيف مساعداتها وفقا للاحتياجات الخاصة لمجتمعات ما بعد الصراع.

منع نشوب الصراعات وصنع السلام

11- لم تكن المخاطر أكبر ولا التحديات التي يواجهها السلام والأمن العالميان أعظم في أي مكان منها في العراق. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة وحيوية من أجل تحقيق عملية انتقال ناجحة تُفضي إلى مصالحة وطنية وحياة أفضل لجميع العراقيين . وليس هناك من خيار سوى النجاح، سواء للعراق أو للعالم أجمع.

12- وتبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها للمساعدة في تحقيق ذلك بقيادة ممثلي الخاص في العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على جبهات مختلفة عديدة: من أجل القيام بعملية انتقال سياسي شاملة وقائمة على المشاركة وشفافة؛ وتقديم المساعدات من أجل الإعمار والتنمية والإغاثة الإنسانية؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، والإصلاح القضائي والقانوني. وعلى الرغم من أن انعدام الأمن ما زال يمثل عقبة، فإنني ألتمس دائما سُبلا للعمل في ظل الظروف السائدة من أجل أن تضطلع الأمم المتحدة بأنشطتها.

13- وإسهاماتنا في عملية الانتقال السياسي عديدة ومستمرة. ففي آب/أغسطس 2004، قدمت الأمم المتحدة المساعدة من أجل عقد مؤتمر

وطني تم فيه اختيار اجمللس الوطني المؤقت. وقامت الأمم المتحدة أيضا بدور قيادي في مساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في إدارتها الناجحة للانتخابات التاريخية التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعقب انعقاد الجمعية الوطنية الانتقالية في آذار/مارس وتشكيل الحكومة الانتقالية في نيسان/أبريل، دخل الانتقال السياسي للعراق مرحلة حاسمة. وتساعد الأمم المتحدة العراقيين على صياغة دستور دائم والاستعداد لإجراء استفتاء على الدستور و إجراء انتخابات من أجل تشكيل حكومة دائمة وفقا للجدول الزمني الذي أيده مجلس الأمن في قراره 1546 (2004).

14- وفي المؤتمر الدولي المعني بالعراق، الذي عُقد في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أكد ممثلو أكثر من ٨٠ بلدا ومنظمة على الدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة في دعم العملية السياسية. كما رحبوا بقرار الحكومة الانتقالية إنشاء آلية تنسيق بين المانحين بقيادة العراق وبدعم من الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن يساعد المؤتمر على تكوين زخم من أجل تقاسم دولي أكبر لأعباء الإعمار السياسي والاقتصادي للعراق.

15- وفي **الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني** هبطت أعمال العنف هبوطا حادا، حيث بعثت الإجراءات التي اتخذها قادة كلا الجانبين آمالا جديدة في تحقيق السلام . وقد أسفر اجتماع القمة الذي عُقد في شرم الشيخ بمصر، في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عن مجموعة من التعهدات – بما في ذلك وقف أعمال العنف والأنشطة العسكرية – تهدف إلى إعادة بناء الثقة وإنهاء دورة إراقة الدماء. وعلى الرغم من عدم استئناف المفاوضات الرسمية، اتفق الطرفان على إجراء مباحثات مباشرة لتنسيق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، المقرر أن يتم في آب/أغسطس.

16- وبتفاؤل مشوب بالحذر، رحبتُ بالزخم الجديد إدراكا مني لاحتمال وقوع نكسات وتأخير. وفي زيارة قمت بها إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في آذار/مارس ٢٠٠٥، حضضتُ الجانبين على السعي لإحراز مزيد من التقدم من خلال الحوار المباشر والمفاوضات المباشرة. وفي أيار/مايو، عينت منسقا خاصا جديدا لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلا شخصيا لدى السلطة

الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وظلت الأمم المتحدة أيضا معنية بهذا الأمر من خلال اشتراكها في المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، التي اجتمعت خمس مرات في الفترة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ قمت بتعيين مبعوث خاص معني بفك الارتباط بغزة. وعلى الرغم من تحسن المناخ للسلام، ظللت أعرب عن القلق البالغ بسبب الجدار الإسرائيلي وما له من أثر من الناحية الإنسانية. وردا على طلب من الجمعية العامة، اقترحت إطارا لسجل لقيد الأضرار الناجمة عن الجدار.

17- وأصبح لبنان محط اهتمام دولي عقب اتخاذ مجلس الأمن للقرار 1559 (2004)، في أيلول/سبتمبر والاعتداء التفجيري المروع الذي راح ضحيته رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و20 آخرون في بيروت في شباط/فبراير 2005. وقد سميت مبعوثا خاصا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)، الذي طلب في جملة أمور، انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وحل المليشيات ونزع سلاحها. وخلص فريق خبراء عسكريين أوفدته إلى لبنان في نهاية نيسان/أبريل، وفقا لقصارى قدرته، إلى أن الأصول العسكرية السورية سُحِبت تماما من لبنان، باستثناء منطقة حدودية متنازع عليها. وقد أعدت الفريق في حزيران/يونيه لاستيضاح المزاعم التي تقول باستمرار عناصر الاستخبارات السورية في العمل في البلد.

18- وأثار اغتيال السيد الحريري، الذي وقع قبل عدة أشهر فقط من إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة مخاوف من ارتداد لبنان إلى ما كان يسوده من عُنف في الماضي. وطلب إليّ مجلس الأمن، في معرض إدانته للاعتداء، أن أقدم إليه تقريرا على وجه الاستعجال عن أسباب هذا الحادث وملابساته وعواقبه. وفي غضون أيام أوفدت بعثة لتقصي الحقائق خلصت إلى وجوب أن تقوم لجنة دولية بإجراء تحقيق مستقل في الجريمة. ووافق المجلس على ذلك، وطلب إنشاء هذه اللجنة لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق في عملية التفجير. وبحلول حزيران/يونيه كانت لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة للتحقيق قد بدأت عملها بالكامل. وقد استجبتُ أيضا لطلب من الحكومة اللبنانية بتقديم مساعدة انتخابية وذلك بنشر بعثة لمساعدة السلطات على التحضير

للانتخابات البرلمانية، وتنسيق أعمال مراقبي الانتخابات الدوليين. وكان إجراء هذه الانتخابات في الموعد المقرر وعلى نحو موثوق عنصرا أساسيا في مرحلة انتقالية يُعرب فيها الشعب اللبناني عن تصميمه على تشكيل مستقبله وتعزيز مؤسساته السياسية واستعادة سيادته الكاملة.

19- وفيما يتعلق بأفريقيا، تحقق إنجاز كبير في **السودان** بالتوقيع في ٩ كانون الثاني/يناير على اتفاق السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان . وقد أنهى هذا الاتفاق قتالا دام عقدين بين الشمال والجنوب أدى إلى قتل وتشريد ملايين الأشخاص. وخلال المفاوضات، قدم مستشاري الخاص الدعم للطرفين ولجهود الوساطة التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وأتاح الاتفاق إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان، لتحل محل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، التي كانت قد أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ للتحضير لعملية حفظ السلام المنتظرة، فضلا عن تقديم دعم إضافي للطرفين في الأشهر الأخيرة المفضية إلى توقيع اتفاق السلام. وكان من المشجع لي عند حضوري مناسبة أداء اليمين التاريخية لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة في ٩ تموز/يوليه بالخرطوم، تعهد الرئيس عمر حسن أ. البشير والسيد جون غارانغ النائب الأول للرئيس، اللذين كانا بالأمس خصمين، بالسعي لتحقيق مشاركة سياسية أوسع نطاقا في الحكومة المؤقتة فضلا عن متابعة الجهود لتحقيق السلام والمصالحة في مناطق السودان التي لا يزال يفتك بها عدم الاستقرار والصراع. وكانت الوفاة المأساوية المفاجئة للسيد غارانغ النائب الأول للرئيس في ٣٠ تموز/يوليه وبعد مضي ثلاثة أسابيع فقط خسارة فادحة للسودان. ومع ذلك، طمأنتني إلى حد بعيد، منذ ذلك التاريخ، السرعة التي عينت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان خلف الدكتور غارانغ القائد سالفا كير، رئيسا للحركة، وتنصيبه بعد ذلك نائبا أول لرئيس جمهورية السودان. ومما كان له أهمية بالغة، أن الطرفين أكدا من جديد، بسرعة وبصورة رسمية التزامهما بتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

20- غير أن إحلال السلام بين الشمال والجنوب لم ينه الحالة المؤلمة السائدة في منطقة غرب **دارفور** بالسودان حيث تقوم الأمم المتحدة، وسط الانتهاكات

المستمرة لحقوق الإنسان ووقف إطلاق النار، بتقديم مساعدات إنسانية ضخمة للسكان الذين تعرضو ا لمعاملة وحشية. كذلك قامت الأمم المتحدة بنشاط بدعم وتشجيع الاتحاد الأفريقي في جهوده للتوسط من أجل التوصل إلى اتفاق سلام في دارفور من خلال عملية أبوجا، وفي نشره للقوات وللشرطة من أجل رصد وقف إطلاق النار وتحسين حالة الأمن في المنطقة . وكان أداء بعثة الاتحاد الأفريقي جديرا بالإعجاب في ظل ظروف صعبة بدرجة غير عادية و بموارد محدودة. ونتيجة لذلك، توقفت إلى حد بعيد أعمال العنف الرهيبة التي مُنيت بها المنطقة في الأماكن التي تعمل بها بعثة الاتحاد الأفريقي. غير أن الحالة في دارفور ما زالت لا تطاق، رغم أنني كنت قد وجدت عوامل مشجعة خلال زيارتي للمنطقة في أيار/مايو. ولا بد لطرفي الصراع من الوفاء بتعهداتهما وضمان سلامة المدنيين وبذل كل جهد لإبرام اتفاق سلام مكتمل الوجوه بنهاية عام ٢٠٠٥. وعندئذ فقط يمكن للأمن الحقيقي أن يستتب ولسكان دارفور أن يشرعوا في إعادة بناء حياتهم. وكان توقيع إعلان المبادئ لتسوية الصراع السوداني في دارفور، الذي تم في أبوجا في ٥ تموز/يوليه، بمثابة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. إذ يحدد الإعلان شكل المفاوضات المقبلة بشأن قضايا مثل الوحدة ، والدين، وتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية، والمسألة الرئيسية المتعلقة باستخدام الأراضي وملكيتها.

21- واتخذ مجلس الأمن موقفا هاما إزاء الإفلات من العقاب في دارفور عندما قرر في آذار/مارس ٢٠٠٥ إحالة تهم جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي للمحكمة أن تفيد من الأساس الذي أرسته من قبل لجنة التحقيق الدولية التي قُمت بإنشائها. وبالإضافة إلى ذلك، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومستشاري الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية، بزيارة دارفور بناء على طلبي وقدما توصيات إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين ومنع وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

22- وفي **الصومال** تجددت الآمال في تحقيق السلام بعد أن اختتم مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية أعماله بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بتشكيل

حكومة اتحادية انتقالية مقرها نيروبي. وقدمت الأمم المتحدة الدعم لعملية التفاوض بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وطُلب منها أن تقوم بدور قيادي في تنسيق الدعم الدولي من أجل تنفيذ أحكام الميثاق الاتحادي الانتقالي الذي تمخض عنه المؤتمر. وعلى الرغم من أن هذا هو أشمل جُهد يُبذل حتى الآن لتحقيق السلام، حال انعدام الأمن والتراعات المستمرة دون انتقال الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال. وإدراكا مني للحاجة إلى قيادة من الأمم المتحدة ذات مستوى أرفع، قُمت بتعيين ممثل خاص، سيتولى رئاسة مكتب الأمم المتحدة السياسي الموسع للصومال.

23- وأحرزت الجهود المبذولة لإهناء العنف في شمال **أوغندا** تقدما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بانعقاد أول اجتماع يتم وجها لوجه بين حكومة أوغندا و"جيش الرب للمقاومة". و استمرت في عام ٢٠٠٥ تلك الجهود، التي يسرها وسيط وطني وحصلت على الدعم من الأمم المتحدة وجهات أخرى في المجتمع الدولي بهدف إيجاد حل سلمي للصراع الذي دام ١٩ عاما.

24- وفي بعض البلدان الأفريقية شوهت أعمال العنف عمليات الانتقال السياسي مما حدا بالأمم المتحدة وغيرها إلى بذل جهود المساعي الحميدة لمنع تصعيد المنازعات إلى صراعات مسلحة. وقدمت الأمم المتحدة الدعم للمبادرات الإقليمية التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لكفالة احترام القواعد الدستورية خلال العملية الانتقالية في **توغو** بعد الوفاة المفاجئة للرئيس غناسينغبي إياديما. ونشطت مساعي الأمم المتحدة لإحلال السلام في **غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى** في تعزيز عملية الانتقال السلمي في هذين البلدين. وقد أوفدت مبعوثا خاصا إلى غينيا – بيساو، للمساعدة في كفالة إجراء انتخابات رئاسية سلمية وشفافة في حزيران/يونيه.

25- وواصلتُ العمل عن كثب مع رئيسي دولتي **الكاميرون ونيجيريا** من أجل تسوية نزاعهما الإقليمي بالوسائل السلمية. وفي اجتماع ثلاثي عُقد في أيار/مايو، جدد لي الرئيسان التزامهما بالمضي قدما بالعملية وفقا لحكم محكمة

العدل الدولية. كما واصلت الأمم المتحدة مساعدة **غينيا الاستوائية وغابون** في الوساطة الرامية إلى تسوية نزاعهما بشأن جزيرة مبانييه.

26- وواصل ممثلي الخاص **لغرب أفريقيا** عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة وفقا لما طُلب منه في تقرير تموز/يوليه ٢٠٠٤ لبعثة مجلس الأمن إلى **غرب أفريقيا**. وتابع مهام الدبلوماسية الوقائية التي يضطلع بها للمساعدة على إنهاء التوتر في عدة بلدان، مع القيام في الوقت نفسه أيضا بإشراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة في وضع استراتيجية إقليمية متكاملة لمنع نشوب الصراعات.

27- وفي **كولومبيا**، تحمل المدنيون وطأة القتال المستمر. وإذ بلغ عدد المشردين داخليا نحو مليونين، فإن الوضع لم يتحسن. وازدادت أعمال العنف في النصف الأول من عام ٢٠٠٥، لا سيما الاعتداءات على المجتمعات المحلية. ومن المؤسف أن جهود إحلال السلام لم تفض إلى استئناف المفاوضات. وبينما سمحتُ بانتهاء ولاية مستشاري الخاص في نيسان/أبريل، نظرا لعدم توافر مناخ موات لإجراء مباحثات سلام، أعلنت بوضوح أن مساعي الأمم المتحدة الحميدة لا تزال متاحة لكولومبيا.

28- وانتهت أعمال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في **غواتيمالا** في نهاية عام 2004، حيث أتمت بنجاح 10 سنوات من الدعم المتفاني لعملية السلام في غواتيمالا. واتفقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع الحكومة على إنشاء مكتب في غواتيمالا كآلية متابعة لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن الناحية الأخرى، رفضت المحكمة الدستورية اتفاقا أُبرم في عام 2004 بين الحكومة والأمم المتحدة لإنشاء لجنة تحقيق خاصة بشأن الجماعات غير المشروعة والمنظمات الأمنية السرية.

29- وفي **قبرص** توقفت مساعيَّ الحميدة عقب نتائج استفتاء نيسان/أبريل، وشجعت جميع الأطراف على الانخراط في فترة تفكُّر. وفي أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه 2005، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بزيارة

قبرص واليونان وتركيا للتأكد من وجهات نظر جميع الأطراف بغية مساعدتي على تحديد درجة الأولوية والموارد والكثافة التي سأتابع بها مساعيَّ الحميدة في المستقبل.

30- وما زلت أجد تشجعا في التقدم الكبير المطرد الذي أحرزته **الهند وباكستان** في حوارهما الثنائي. وكان بدء تشغيل خدمة النقل الهامة بالحافلات في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على طول خط المراقبة بادرة سلام قوية. وقد أكد لي زعيما البلدين التزامهما بالعمل على حل جميع القضايا المعلقة، بما في ذلك قضيتا جامو وكشمير.

31- وفي **نيبال**، تبذل منظومة الأمم المتحدة جهودا من أجل تعزيز وجودها وقدرتها على الاستجابة للحالة المتدهورة الناجمة عن استمرار الصراع والأزمة السياسية . ويحدوني الأمل في أن يفضي إنشاء مهمة مراقبة تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تحسينات في حالة حقوق الإنسان، مما يمكن أن يعزز بالتالي فرص مباحثات السلام. وفي الاتصالات التي أُجريها مع الملك غيانندرا، أواصل الحث على العودة الفورية إلى الحكم الدستوري وأكرر الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة للمساعدة في حل الصراع بالوسائل السلمية. وكجزء من هذه الجهود، قام مستشاري الخاص بزيارة نيبال في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تموز/يوليه واجتمع بالملك غيانندرا، وكبار المسؤولين بالحكومة، وزعماء الأحزاب السياسية، وبقطاع شامل من ممثلي المجتمع النيبالي.

32- وفي **آسيا الوسطى** زادت حالة انعدام الأمن، حيث وقع جيّشانُ سياسي في قيرغيزستان في آذار/مارس وتفجرت أعمال العنف في أوزبكستان في أيار/مايو. وأبلغتُ أعضاء مجلس الأمن باعتزامي إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، في تركمانستان لمواجهة انعدام الأمن المتزايد وكأداة لتعزيز التعاون بشأن طائفة من القضايا، بدءا من مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب وانتهاء بتعزيز المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وفي طاجيكستان، اتخذت الحكومة مزيدا من الخطوات

لتوطيد أركان السلام بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان.

33- وخلال زيارة قمت بها إلى **سري لانكا** في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، شجعت القيام بتعهد جماعي للتعافي من كارثة التسونامي التي حلت بمنطقة المحيط الهندي و تنشيط عملية السلام. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم للجهود المبذولة التي تساندها حكومة النرويج من أجل إحياء مفاوضات السلام، و هي تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في هذه العملية على أي نحو لازم.

34- واختتمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في **بوغانفيل** ولايتها بنجاح في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عقب إجراء انتخابات سلمية وشفافة وتنصيب أول حكومة متمتعة بالحكم الذاتي في بوغانفيل. وبتحقيق هذه الإنجازات تكون بوغانفيل قد وصلت إلى معلم رئيسي على طريق عملية السلام.

35- وقد واصلت بذل جهود المساعي الحميدة في **ميانمار**، وإن كان ذلك بدون إحراز تقدم يُذكر. إذ لم يتمكن مبعوثي الخاص من زيارة البلد منذ آذار/مارس ٢٠٠٤. واجتمعت بكبير الجنرالات ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي في جاكرتا في نيسان/أبريل وأكدتُ على وجوب أن تشمل عملية الانتقال جميع الأطراف.

36- وفي **إندونيسيا**، يحدوني الأمل في نجاح محادثات السلام بين الحكومة وحركة تحرير آتشيه التي يقوم بتيسيرها رئيس مجلس مبادرة إدارة الأزمات والرئيس السابق لفنلندا. وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتُكبت في عام ١٩٩٩ في **تيمور – ليشتي**، أنشأتُ لجنة خبراء مستقلة في شباط/فبراير لاستعراض المحاكمة على تلك الجرائم. وقدمت اللجنة تقريرها إليّ في نهاية أيار/مايو فأحلته إلى مجلس الأمن. وما زلت على اعتقادي الراسخ بوجوب تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة.

37- وما زال يساورني القلق بشأن الحالة في **شبه الجزيرة الكورية**. غير أنه يسرني أنه بعد فترة طويلة من الجهود الدبلوماسية المكثفة الرامية إلى تنشيط عملية

بيجين، أبدت الحكومات المعنية مرونة ونوايا طيبة واتفقت على استئناف المحادثات السداسية. وسأواصل بذل قصارى جهدي لحشد المساندة الدولية لهذا النهج المتعدد الأطراف الرامي إلى جعل شبه الجزيرة خالية من الأسلحة النووية. كما سأتحرى الطرق العملية التي يمكن بها للمنظمة تعزيز أنشطتها الإنسانية والإنمائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

38- وفي الأثناء نفسها، ينشط برنامج مشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سبعة بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا هي: **إكوادور وزمبابوي وغانا وغيانا وكينيا وناميبيا واليمن**، في تقديم المساعدة للحكومات والأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني في اكتساب المهارات التي تحتاجها من أجل حل المنازعات بالوسائل السلمية قبل أن تُفضي إلى العنف. وعلى صعيد آخر، عمل مستشاري الخاص المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية على وضع نظام للإنذار المبكر بالحالات التي يمكن أن تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

39- وكما طلب مني مجلس الأمن في عام ٢٠٠٤، فإنني أعتزم أن أقدم في تشرين الأول /أكتوبر، خطة عمل لتنفيذ القرار 1325 (2000) في كامل منظومة الأمم المتحدة، وهو القرار الذي دعا به المجلس المنظمة والدول الأعضاء فيها إلى إشراك المرأة على نحو أكثر منهجية وعلى أعلى المستويات في جهود إحلال السلام والأمن الدوليين.

حفظ السلام وبناء السلام

40- جاء العام الماضي بتحديات هائلة لمهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ارتفع نطاق عملياتها إلى مستوى تاريخي. وبالرغم من تخفيض الالتزامات الرئيسية في سيراليون وتيمور – ليشتي، أنشأ مجلس الأمن عملية حفظ سلام جديدة قوامها ١٠ ٠٠٠ فرد في السودان. وعمل قرابة ٠٠٠ ٨٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية والموظفين المدنيين في ١٦

عملية من عمليات حفظ السلام وفي البعثات السياسية الخاصة في أفغانستان وتيمور – ليشتي.

41- وقد أزعجتني أيما إزعاج ما ورد من تقارير خلال السنة عن ارتكاب أفراد تابعين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عدة بعثات، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسننت سياسية عدم التسامح مطلقا إزاء هذه الجرائم وهي تنطبق على جميع الأفراد العاملين في عمليات الأمم المتحدة. وإنني أشجع الدول الأعضاء بقوة على دعم إنقاذ هذه السياسية في الوحدات الوطنية التابعة لها.

42- أما التحديات التي تواجه العملية الجديدة في **السودان** فهي تحديات هائلة، بالنظر إلى تعقد الوضع، واحتمالات التدخل من جانب "مفسدين" من خارج عملية السلام، ناهيك عن حجم السودان في حد ذاته كأكبر بلد في أفريقيا، وعدم وجود هياكل أساسية في مناطق كثيرة، وانتشار الألغام الأرضية. وسيكون من سُبل توطيد أركان السلام تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والمستديمة لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ ونحو ٤ ملايين من المشردين داخليا. وعلى الرغم من هذه التحديات، شعرت بالتشجع إزاء التزام الأطراف في اتفاق السلام الشامل خلال زيارتي للمنطقة في أيار/مايو. ولن يكون التنفيذ بدون تكلفة. وعلى الحكومات أن تفي بتعهداتها السخية بتقديم الدعم للسودان، التي تعهدت بها في مؤتمر المانحين المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في أوسلو.

43- وفي **كوت ديفوار**، لم ينفذ بعد كثير من أحكام اتفاق لينا – ماركوسي الذي وقّعته الأطراف الإيفوارية في كانون الثاني/يناير2003. وكانت العملية العسكرية التي قامت بها في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار ضد مواقع القوات الجديدة في شمال البلد، وما تلا ذلك من أعمال العنف في أبيدجان وغيرها، بمثابة ضربة شديدة لعملية السلام. وتعمل الأمم المتحدة بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل دعم عملية السلام. وتقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدورهام في تعزيز الأمن. كما تقوم البعثة بمراقبة استخدام

وسائط الإعلام في التحريض على الكراهية والعنف، فضلا عن مراقبة حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر2004. وأسفرت جهود الوساطة التي قام بها رئيس جنوب أفريقيا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي بعد أزمة تشرين الثاني/نوفمبر 2004، عن توقيع اتفاق في بريتوريا في 6 نيسان/أبريل، يدعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور رئيسي في نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والتحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية، المقرر أن تتم في تشرين الأول/أكتوبر، واستعادة الأمن في الشمال. ومع ذلك، فإن تنفيذ اتفاق بريتوريا يمضي ببطء. وفي تموز/يوليه، قمت بتعيين ممثل سام معني بالانتخابات في كوت ديفوار، سيقوم بالتصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية والتحقق من حرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها.

44- وفي **ليبريا**، أُحرز تقدم مُطّرد، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الأمم المتحدة القطري، في عمليات نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ وفي بدء عمليات عودة واسعة النطاق للاجئين والمشردين داخليا. ولا تزال الاستعدادات لانتخاب ١١ تشرين الأول/أكتوبر تمضي في مسارها، كما أُحرز تقدم في إعادة تشكيل دائرة الشرطة الليبرية. وأحرزت حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية تقدما بطيئا في استعادة مقاليد الإدارة في أنحاء البلد . وستحتاج إلى مساعدات مستمرة حتى يمكنها تقديم الخدمات الأساسية وبسط سلطتها على كامل الدولة، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الشواغل المتعلقة بانعدام الشفافية في تحصيل الإيرادات العامة واستخدامها.

45- وواصلت بعثة الأمم المتحدة في **سيراليون**، برغم ما طرأ عليها من تخفيضات إضافية في الأفراد، إحراز تقدم في الوفاء بالمعايير المرجعية التي حددها لها مجلس الأمن، وتشمل :تعزيز قدرة القوات المسلحة والشرطة على صون الأمن والا ستقرار؛ وتعزيز سلطة الدولة في أنحاء البلد؛ ومساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الانتشار الكامل في ليبريا المجاورة. وبعد تقييم الوضع، أوصيت بتمديد وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى نهاية عام 2005. وسيتطلب الأمر وجودا متكاملا لمنظومة الأمم

المتحدة بعد رحيل البعثة لمساعدة سيراليون على توطيد أركان السلام. وقد عقد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع حكومة سيراليون، مؤتمرا بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار، في فريتاون في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه. وركز المؤتمر على دراسة مدى مساهمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية مساهمة حقيقية في تحقيق الاستقرار، وتحديد الشروط المسبقة اللازمة لنجاح تلك البرامج.

46- ويؤسفني أنه لم يتحقق أي تقدم في الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه الوضع في **الصحراء الغربية**. فقد مدّد مجلس الأمن مرتين ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتمتد هذه الولاية حاليا حتى هناية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ . ولا أزال على أهبة الاستعداد لمساعدة الأطراف في المضي نحو إيجاد حل سياسي يتيح لشعب الصحراء الغربية ممارسة حقه في تقرير المصير. وفي نفس الوقت، واصلت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تقديم الدعم لتدابير بناء الثقة المضطلع بها بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك تبادل الزيارات الأسرية بين الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف بالجزائر.

47- وقطعت عملية السلام في بوروندي شوطا بعيدا، عقب نشر عملية الأمم المتحدة في **بوروندي** في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ .وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ،بدعم من عملية الأمم المتحدة في بوروندي، أجري بنجاح الاستفتاء على دستور ما بعد الفترة الانتقالية ، بعد أن أرجئ إجراؤه مرتين. وأجريت الانتخابات الطائفية بنجاح في حزيران/يونيه، على الرغم من وقوع بعض أعمال العنف في مراكز الاقتراع في مقاطعتين غربيتين. ومددت الفترة الانتقالية التي كان محددا لها ثلاث سنوات حتى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ .وحتى منتصف العام كان أكثر من ١٠ ٠٠٠ محارب سابق قد اشترك في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وصدرت قوانين بإنشاء جيش متكامل وقوة شرطة جديدين، وأنجزت عملية التجميع في أيار/مايو. وتم تسجيل الأطراف والحركات المسلحة التي وقّعت اتفاق أروشا للسلام

والمصالحة بوصفها أحزابا سياسية. وسهل تحسن الحالة الأمنية عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم.

48- واستمرت حالة الجمود التي تكتنف عملية السلام بين **إريتريا وإثيوبيا**، على الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مراقبة المنطقة، وتولت رئاسة لجنة التنسيق العسكرية وتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة حقوق الإنسان وأنشطة إزالة الألغام، بما في ذلك تطهير الطرق . ومن المحتم أن يبدأ الطرفان حوارا سلميا لمعالجة القضايا المعلقة، والمضي في نفس الوقت نحو ترسيم الحدود بدون إبطاء.

49- وفي جمهورية **الكونغو الديمقراطية**، على الرغم من إحراز الحكومة الانتقالية بعض التقدم في بسط سلطتها، تعقدت عملية تقاسم السلطة بسبب العلاقات الهشة بين أعضائها . وأحرز بعض التقدم في التحضير للانتخابات، على الرغم من عدم اعتماد التشريعات اللازمة. وعملت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة اتفاق الإطار الدستوري للبلد وقوانيه الانتخابيه مع المبادئ المقبولة دوليا . كما ساعدت على تعزيز القدرة التنفيذية للشرطة الوطنية الكونغولية. وفي 13 أيار/مايو 2005، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع دستور سيطرح للاستفتاء في أواخر العام. وجرى تمديد الفترة الانتقالية لمدة ستة أشهر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر. وبدأ تسجيل الناخبين في 20 حزيران/يونيه في كينشاسا.

50- وتمكن حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من اتباع هنج أقوى نحو حماية المدنيين بعد أن أذن مجلس الأمن، في تشرين الأول/أكتوبر 2004، بنشر 5,900 فرد إضافي من القوات والشرطة المدنية لتعزيز قدرة البعثة العسكرية والأمنية. وأسفر اقتران الضغط العسكري والسياسي عن نزع سلاح 14,000 من أفراد الميليشيات في مقاطعة إيتوري .ومما يدعو للأسف أن 11 فردا من حفظة السلام قتلوا أثناء تأديتهم لواجبهم.

51- وكان إعلان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في آذار/مارس 2005 اعتزامها التخلي عن العنف والدخول في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج بمثابة تطور هام. وعلى الرغم من استعدادات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة المحاربين المتبقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنهم، لم يحرز أي تقدم ملموس منذ ذلك الإعلان . وفي الوقت ذاته، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة من أجل إعادة اللاجئين الروانديين من الغابات المطيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم.

52- وفي **أفغانستان**، استمر إحراز تقدم في تنفيذ النقاط المرجعية لاتفاق بون، وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتولى الرئيس حميد قرضاي وحكومة جديدة مقاليد الأمور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ،عقب إجراء انتخابات رئاسية بدون وقوع حوادث أمنية كبيرة. وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية وانتخابات المحافظات المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ،سيكتمل في وقت لاحق من العام إنجاز النقاط المرجعية. غير أن مؤسسات الأمن والعدالة الأفغانية ومؤسسات توفير الخدمات الأساسية لا تزال على درجة بالغة من الضعف والاعتماد على اجملتمع الدولي . ويتجه إنتاج الأفيون إلى التزايد. وبناء على ذلك، فإنني أفكر في احتمال وضع خطة لما بعد اتفاق بون يتم إعدادها بالتشاور الوثيق مع السلطات الأفغانية وشركائها الدوليين.

53- وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مراقبة الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان . وشهدت السنة الماضية عددا محدودا من الاشتباكات المسلحة بين حزب االله وقوات الدفاع الإسرائيلية، أسفر أسوأها عن مقتل جندي إسرائيلي وأحد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين . وانتهكت إسرائيل مرارا اجملال الجوي اللبناني وكان هناك تطور جديد تمثّل في اختراق طائرات موجهة تابعة لحزب االله المجال الجوي الإسرائيلي مرتين. وواصلت أنا وممثليّ في المنطقة حث الأطراف على احترام الخط الأزرق والامتثال تماما لالتزاماتها. وواصلنا أيضا تأكيد الحاجة الملحة لممارسة الحكومة اللبنانية سيطرتها على استخدام القوة في كامل أراضيها ومنع وقوع أي اعتداءات من لبنان عبر الخط الأزرق.

54- وفي **تيمور – ليشتي**، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة من أجل بناء القدرات في مجال الإدارة العامة وإنفاذ القوانين والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، حيث زاد الدور الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة في هذه المجالات. وأنشأ مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وعهد إليه بولاية مدتها عام واحد ينتهي في 20 أيار/مايو 2006، خلفا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي. وخفضت العملية مرة أخرى ونقحت مهامها لتمكين حدوث انتقال سلس، لدى انتهاء الولاية، من بعثة سياسية خاصة إلى إطار للمساعدة الإنمائية المستدامة.

55- وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في **جورجيا** رصد وقف إطلاق النار بين الجانبين الجورجي والأبخازي والعمل على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع. وبعد أن أبرزت الانتخابات قيادة جديدة في سوخومي، اجتمع الجانبان مرة أخرى برعاية الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ واتفقا على استئناف الحوار بشأن المسائل المتعلقة بالأمن وعودة المشردين والتعاون الاقتصادي.

56- ونقلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في **كوسوفو** سلطات إضافية إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. وأظهرت حكومة كوسوفو الجديدة والمؤسسات المؤقتة التزاما أكبر بتنفيذ معايير كوسوفو، التي تعد أساسا لسياسة المجتمع الدولي في كوسوفو، والتي تهدف إلى إرساء الأسس مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق مستدام يمكن أن يعيش فيه الجميع بكرامة وبدون خوف. وفي ٣ حزيران/يونيه قمت بتعيين مبعوث خاص لتنفيذ استعراض شامل للوضع في كوسوفو، كما هو مبين في التقرير الذي قدمته مؤخرا إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والذي أيده مجلس الأمن في ٢٧ أيار/مايو. ويجري الاضطلاع بالاستعراض الشامل وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) (والبيانات الرئاسية ذات الصلة جمللس الأمن. ويتألف الاستعراض من إجراء مشاورات مع الأطراف واجملتمع الدولي وهو واسع في نطاقه حتى يمكن تقييم الحالة الراهنة والشروط اللازمة لاتخاذ الخطوات المحتملة التالية في العملية.

57- وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في **هايتي** الاضطلاع بولايتها للمساعدة في هتيئة بيئة آمنة ومستقرة، يمكن فيها المضي بالعمليتين الدستورية والسياسية . وبالرغم من استمرار الإجرام، تحسنت الأحوال الأمنية عموما بالتدريج عقب نجاح ا لعمليات التي قامت بها القوات والشرطة التابعتان للبعثة بالاشتراك مع الشرطة الوطنية الهايتية .والأعمال التحضيرية جارية للمساعدة في تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في الربع الثالث من عام 2005. وقد أعاق عدم وجود إطار قانوني نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفضلا عن ذلك، احتفظت الحكومة الانتقالية بموقفها الغامض إزاء العسكريين السابقين. وظلت حالة حقوق الإنسان مدعاة للقلق البالغ.

58- وأيد مجلس الأمن توصياتي بشأن تعديل مفهوم مستوى القوة والعمليات لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في **قبرص**، بما في ذلك تخفيض عدد الأفراد العسكريين وزيادة عنصر الشرطة فيها. وتم تمديد البعثة وفقا للمفهوم الجديد للعمليات وقوام القوة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

التعاون مع المنظمات الإقليمية

59- أصبحت المنظمات الإقليمية شريكا أساسيا للأمم المتحدة في تعزيز السلا م والأمن الدوليين. وأتاح الاجتماع الرفيع المستوى السادس الذي عقد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في نيويورك، يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ فرصة هامة لتعزيز تلك الروابط.

60- وكان التعاون قويا بدرجة خاصة في أفريقيا، حيث اضطلعت الأمم المتحدة في حالات كثيرة بدور داعم لعملية صنع السلام والاجراءات الوقائية المضطلع هبما من جانب الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية. وفي دارفور وغيرها، شهدنا كيف تسهم عملية حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية إسهاما متناميا وقيّما . وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً على نحو وثيق من خلال نشر خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أديس أبابا، ومن خلال التعاون الوثيق بين الممثلين الخاصين لكلتا المنظمتين في الخرطوم وعلى نحو أوثق على ارض الواقع في دارفور . ونُفذت برامج لتبادل الموظفين مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمباحثات جارية لوضع ترتيبات مماثلة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا . وينطوي الدور الإقليمي المتزايد في مجال حفظ السلام أيضا على احتياجات جديدة للتنسيق والتعاون وتقديم المساعدة من جانب الشركاء الخارجيين، على النحو الذي جرت مناقشته في تقريري المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. ومن المهم تنمية هذه القدرة على نحو مكمل لموارد حفظ السلام الفريدة التابعة للأمم المتحدة التي لا غنى عنها.

61- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ،حضرت أول مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في دار السلام برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد اعتمدت القمة إعلان مبادئ يتناول القضـ ايا المترابطة للسلام والأمن والتنمية والحكم والشؤون الإنسانية.

62- وازداد التعاون قوة مع الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي، كما يتجلى في حضوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اجتماع اجمللس الأوروبي في بروكسل، والاجتماعات التي عقدها نائب الأمين العام في ستراسبورغ وبروكسل في شباط/فبراير ٢٠٠٥ مع مسؤولين من البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومجلس الاتحاد الأوروبي . كما استمر الحوار على مستوى العمل مما يتيح تقاسم التقييمات السياسية وتشجيع قيام تنسيق أكبر على أرض الواقع.

63- كذلك، جرى تكثيف التعاون في اجمالات الاقتصادية والاجتماعية. فبموجب اتفاق إطاري تم التوصل إليه في أيار/مايو ٢٠٠٤ بين المفوضية

الأوروبية و ١٠ كيانات تابعة للأمم المتحدة، تم حتى الآن توقيع اتفاقات شراكة استراتيجية مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

64- وواصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تعاونهما في عمليات السلام على أرض الواقع، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو بصفة خاصة . وأكمل ذلك الحوار المستمر بشأن قضايا السياسة بما في ذلك اجتماعا الأمم المتحدة ولجنة التوجيه التابعة للاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وحزيران/يونيه ٢٠٠٥، ومشاركة الأمم المتحدة في "دراسة سيناريوهات مفترضة" للاتحاد الأوروبي في مجال حفظ السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

65- وزادت الاتصالات بشأن السلام والأمن في جنوب شرق آسيا بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وسعت الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة إلى تعزيز التعاون في مجال منع نشوب الصراعات. ووُقِّعت مذكرة تفاهم لهذا الغرض بين مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان والأمانة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة.

الإرهاب

66- الإرهاب تهديد لكل ما تعمل الأمم المتحدة من أجله، أي، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية المدنيين، والتسامح بين الشعوب والأمم، وحل المنازعات بالوسائل السلمية. ولا بد للأمم المتحدة أن تعلن بقوة ووضوح إدانتها للإرهاب وأن تكون منتدى دوليا فعالا لمكافحته.

67- وفي خطاب لي أمام مؤتمر القمة الدولي المعني بالديمقراطية والإرهاب والأمن، الذي عُقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٥ ،طرحت استراتيجية مؤلفة من خمسة أجزاء لمكافحة الإرهاب. وشددت على أن الإرهاب ليس طريقة مقبولة

وفعالة لخدمة أي قضية، وحثت الدول الأعضاء على عقد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. كما أكدت على وجوب أن لا تتعدى مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

68- وقد سعيت منذ عام ٢٠٠١، إلى إيلاء أولوية لأنشطة المنظمة في مكافحة الإرهاب وتقديم توجيهات استراتيجية من أجل كفالة أن تعمل منظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر تنسيقا وفعالية في مكافحة الإرهاب. وكما أوضحت في ملاحظاتي في مدريد، يمكن للإدارات والوكالات في كامل الأمم المتحدة، بل ويجب عليها، أن تسهم في تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وقمت مؤخرا بإنشاء فرقة عمل معنية بالتنفيذ، تتبع مكتبي، من أجل الاضطلاع بهذا العمل.

69- ويتسم التعاون بأهميته خاصة بين هيئات الأمم المتحدة المعنية مباشرة بمكافحة الإرهاب – بما في ذلك الهيئات التابعة لمجلس الأمن وأفرقة خبرائها، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلى نفس المنوال، ونظرا لتزايد الصلات بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات، واصلت حث الدول الأعضاء على توقيع اتفاقيات مكافحة الإرهاب الحالية البالغ عددها 13 والتصديق عليها – بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي اعتمدتها الجمعية العامة في نيسان/أبريل 2005 – والعمل بتعاون وثيق من أجل تنفيذها.

المساعدة الانتخابية

70- شهد العام الماضي إجراء عدة انتخابات تاريخية في بلدان تمر بفترات معقدة للانتقال نحو السلام – وهي انتخابات قامت فيها الأمم المتحدة بدور أساسي، سواء بتقديم المساعدة التقنية أو بتيسير إجراء المفاوضات المفضية إلى إنشاء مؤسسات انتخابية ووضع قوانين انتخابية. وأصبح إجراء

انتخابات موثوقة عنصرا أساسيا في عمليات صنع السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات.

71- وقد انتهت بنجاح الأعمال التحضيرية المكثفة التي استغرقت ١٨ شهرا وتُوجت بإجراء الانتخابات الرئاسية الأفغانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ .وعلى الرغم من هتديدات وتخويفات الجماعات المتطرفة التي استهدفت عملية الانتخابات، كانت استجابة الناخبين كبيرة حتى في أشد المناطق اكتواء بنار الصراع. وشاركت النساء مشاركة كبيرة، تصميما منهن على المشاركة في الحياة السياسية لبلدهن، وساعدهن على ذلك عملية تسجيل الناخبين الواسعة النطاق وحملات التثقيف الموجهة. واستنادا إلى هذا النجاح، ستقوم الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات القادمة التي تعين تأجيلها إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بسبب الصعوبات التقنية والمالية.

72- كما قدم خبراء الانتخابات التابعون ل لأمم المتحدة دعما بالغ الأهمية للانتخابات التاريخية التي جرت في العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من أجل انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية. وكانت استجابة الناخبين الكبيرة تحديا للتوقعات، بالنظر إلى مستويات العنف والتخويف من جانب المتمردين هبدف عرقلة العملية.

73- وكان تقديم الدعم الانتخابي مهما لولايات عمليات حفظ السلام والاتفاقات السياسية في العديد من البلدان، بما في ذلك بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وليبريا وهايتي. وقُدمت مساعدات لإنشاء وتنمية المؤسسات الانتخابية الوطنية؛ ولوضع التشريعات الانتخابية السليمة، ووضع نظام فعال للشكاوى والطعون؛ وتشجيع التسجيل المدني وتسجيل الناخبين؛ والقيام بحملات للتثقيف المدني وحملات إعلامية.

74- ولا يمكن للانتخابات في حد ذاتها، بطبيعة الحال، أن تحل المشاكل ذات الجذور العميقة، لا سيما في مجتمع عانى من الصدمات النفسية بسبب الصراع . وتفيد دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة أن إجراء انتخابات غير ملائمة التوقيت وسيئة الإعداد في حالات متقلبة يمكن أن يزيد عمليا حالة الفوضى

ويقوض التقدم نحو الديمقراطية . وإذ تؤجج هذه الانتخابات نار التوترات القائمة، يمكن أن تفضي إلى دعم المتطرفين أو تشجيع أنماط انتخاب ية تعكس ولاءات زمن الحرب.

نزع السلاح

75- أدت التحديات والأخطار الجديدة إلى زيادة القلق الدولي بشأن أسلحة الدمار الشامل. وكان من بين هذه التحديات والأخطار حالات عدم الامتثال لالتزامات عدم انتشار الأسلحة النووية، والأدلة على وجود شبكة نووية سرية، وعدم ثبات الالتزام بنزع السلاح، وخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإ رهابيين. ولا بد من إحياء الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح إذا ما أُريد لهذه الصكوك أن تواصل الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

76- وفي أيار/مايو، لم يتوصل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ إلى اتفاق بشأن أي قضايا موضوعية. وضاعت الفرصة لتناول أشد المشاكل إلحاحاً ليس فقط المتعلقة بنظام عدم الانتشار النووي، ولكن أيضا بمسألة الأمن الدولي الأعم. وإنني أحث الدول الأعضاء على أن تكون أكثر تصميما في تناولها لهذه المسألة الهامة وأن تعاود النظر فيها في الشهور القادمة.

77- ولا يزال مؤتمر نزع السلاح في وضع الجمود. وسيخفق المؤتمر في استرداد أهميته كهيئة تفاوض متعددة الأطراف بشأن معاهدات نزع السلاح ما لم تشرع الدول الأطراف في إجراء مفاوضات موضوعية بشأن البنود ذات الصلة بظروف الأمن الدولي الحالية.

78- وقد واصلت الدول مناقشاتها من أجل العمل على التنفيذ الأفضل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلى الرغم من إحراز تقدم مطرد في تدمير الترسانات الكيميائية المعلَنة، لا يزال يتعين فعل الكثير أيضا. وتتطلب معاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية بذل مزيد من الجهود حتى يتحقق بدء نفاذ المعاهدة. وأُحرز تقدم في الفحص الموضوعي للتقارير الوطنية البالغ عددها 118 المقدمة حتى الآن بموجب قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأُحرز تقدم كبير نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

79- و في عام ٢٠٠٤ ،تجاوزت النفقات العسكرية العالمية المقدَّرة تريليون دولار ، وكان يُتوقع لها الاستمرار في الزيادة. وفي حين تحسن الاشتراك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، يلزم إحراز تقدم أكبر فيما يت علق بالمشاركة العالمية، ولا سيما بشأن النفقات العسكرية.

80- وكان من دواعي تشجيعي التوصل مؤخرا إلى اتفاق بشأن وضع نص صك دولي ملزِم سياسيا لتمكين الدول من التعرّف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعول عليها، يُقدم إلى الجمعية العامة لاعتماده في دورتها الستين .ويُعد قبوله خطوة إيجابية أخرى نحو الوفاء بالالتزامات السياسية الواردة في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وإنني أحُث الدول الأعضاء على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة التنفيذ المبكر والفعال لهذا الصك. كما يبشر اعتماده بالخير فيما يتعلق بالمحافظة على زخم الحوار النشط بين الدول الأعضاء بشأن التصدي لمسألة السمسرة غير المشروعة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

81- وأتاح مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام، الذي عُقد في تشرين الثاني /نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ،أول فرصة لقيام الأطراف في اتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام باستعراض تلك الاتفاقية. وجعلت خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ التي أسفر عنها مؤتمر القمة من الوفاء بالمواعيد النهائية لتطهير المناطق المزروعة بالألغام أولويتها العليا.

الجزاءات

82- خلال العام الماضي، أنشأ مجلس الأمن لجنتي جزاءات جديدتين، إحداهما بشأن كوت ديفوار، عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) (والأخرى بشأن السودان، عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). وكان الهدف من التدابير التي يفرضها هذان القراران هو توفير حوافزللسلام، وذلك بتطبيق عمليات حظر الأسلحة على الفور في كامل إقليم كوت ديفوار ومنطقة دارفور في السودان، بينما لا يبدأ نفاذ الجزاءات المفروضة على الأفراد والكيانات ذات الصلة (في شكل حظر للسفر وتجميد للأصول) إلا بعد مضي ٣٠ يوما على اتخاذ القرارين المذكورين. وأتاحت مهلة الشهر هذه حافزا للأطراف لمعاودة الاشتراك سريعا في عملية السلام بغية تفادي تطبيق تدابير جزائية أخرى. وعلى الرغم من أن لجنتي كوت ديفوار والسودان لم تسميا بعد أي أفراد أو كيانات، تُعتبر إمكانية القيام بذلك حافزا مستمرا.

83- وقد أعدت لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان ولجنة جزاءات ليبريا ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥١٨) ٢٠٠٣ (والمعنية بالأفراد والكيانات المنتمية إلى النظام العراقي السابق قوائم الجزاءات المستهدفة، وما زالت هذه القوائم تؤدي دورا هاما في عمل تلك اللجان. وفي هناية عام ٢٠٠٤ ،كان يجري إعداد مبادئ توجيهية جديدة أو منقحة في لجان الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان وليبريا وكوت ديفوار. وسيساعد اعتماد المبادئ التوجيهية المنقحة اللجان المعنية على إدارة قوائم الجزاءات المستهدفة بطريقة موحدة وشفافة.

84- وفي تطور ذي صلة بالموضوع، قرر مجلس الأمن، في قراره (1566) ٢٠٠٤، إنشاء فريق عامل لدراسة التدابير العملية الواجب فرضها على الأفراد أو اجملموعات أو ال كيانات الضالعين في الأنشطة الإرهابية أو المرتبطين بها، عدا التدابير التي وضعتها لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان. كما

أثار القرار إمكانية إنشاء صندوق دولي لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم.

85- وواصل مجلس الأمن تلقي معلومات تفصيلية بشأن نظم جزاءاته من أفرقة الخبراء المكلفة برصد امتثال الدول والتحقيق في الانتهاكات المزعومة للجزاءات. وشملت هذه الأفرقة فريق الخبراء المعني بالصومال، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وفريق الخبراء المعني بليبريا، وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، وفريق الخبراء المعني بالسودان . وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتنفيذ التوصيات القيّمة المقدمة من أفرقة الخبراء هذه.

الفصل الثاني

التعاون من أجل التنمية

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

86- وفر إعلان الألفية والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية إطارا للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتحقَّق لهذا الإطار مزيد من التركيز واكتسب زخما إضافيا بإصدار تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية المعنون "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، وكذلك تقريري المقدم إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى و المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005 و Corr. 1 و Add. 1-3). وقد قدم تقرير مشروع الألفية تحليلا شاملا وطرح مجموعة من المقترحات بشأن كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. ورحبتُ من جانبي هبذه المقترحات وطرحتُ على الدول الأعضاء مجموعة من الأولويات للسير بخطة التنمية قدما إلى الأمام.

87- وخلال الأشهر الماضية، واصلت الوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ استراتيجيتها ذات الركائز الأربع لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل هذه الركائز فيما يلي: (أ) إدماج الأهداف في جميع جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ (ب) مساعدة البلدان النامية في إعداد التقارير المرحلية بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) العمل مع مشروع الألفية وحملة الألفية من أجل حشد التأييد العالمي للأهداف؛ (د) دعم جهود الدعوة والتوعية بناء على الاستراتيجيات الوطنية والاحتياجات الوطنية.

88- وتواصل حملة الألفية سعيها إلى حشد وتعزيز المسـ اندة السياسية لإعلان الألفية عن طريق العمل مع الشبكات البرلمانية والسلطات المحلية ووسائط الإعلام والمنظمات ذات المنطلق الديني ومنظمات الشباب وقطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الكيانات. وفي عام ٢٠٠٤ ،ساهمت الحملة وشركاؤها في اجملتمع المدني في تحقيق إنجاز ضخم تمثل في إطلاق النداء العالمي للعمل على مكافحة الفقر، الذي يشكل أكبر تحالف تم حشده في السنوات الأخيرة لحملات مكافحة الفقر. وفي حين أن حملة الألفية كانت شريكا ضمن عدة شركاء جعلوا هذا الإنجاز ممكنا، فإن الدور الذي اضطلعت به في مجالي الدعوة والتيسير أسهم مساهمة كبيرة حقا في عملية بناء هذا التحالف.

89- وبغية تتبع مسار التقدم على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، أقيمت أيضا منظومة واسعة النطاق للرصد والإبلاغ. ويشمل رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي، التعاون بين الوكالات الدولية واللجان الإقليمية والتشاور على نحو وثيق مع الخبراء الإحصائيين الوطنيين. ويتولى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية تنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة والدوائر الإحصائية الوطنية، وكذلك الهيئات الإحصائية الإقليمية والدولية من خارج منظومة الأمم المتحدة .ويقوم بتنسيق تجميع المؤشرات وتحليلها، واستعراض المنهجيات، ودعم البلدان في أعمال جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بها فيما يتعلق

بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية . وتنعكس نتائج هذا العمل فيما يجري إعداده من إحصاءات وتحليلات لاتخاذه أساسا لتقاريري السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الألفية، وفي السلسلة القطرية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وهي قاعدة بيانات يجري تنقيحها سنويا وتشمل أحدث سلسلة مقدمة من الوكالة الرائدة المُعيَّنة للمؤشر قيد النظر. وفي ٩ حزيران/يونيه، أصدرتُ "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2005"، الذي يضم أكثر الإحصاءات شمولا وحداثة بشأن الأهداف والمؤشرات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، والذي أُعد عن طريق جهد تعاوني تشاركت فيه ٢٥ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية.

90- ويُعد توافر البيانات الإحصائية بنوعية ممتازة وتوافر القدرة لدى الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية على القيام بصورة منهجية بقياس المؤشرات الموثوقة ورصدها والإبلاغ بها من الأمور الجوهرية للسياسة الإنمائية ولتحقيق الأهداف الإنمائ ية للألفية. ومن المساهمات المهمة في بناء القدرات الإحصائية الوطنية ما تضطلع به المنظمة من أعمال في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية وتدريب الإحصائيين الوطنيين على إنتاج المؤشرات واستعمالها. وهناك أداة برامجية اسمها "المعلومات الإنمائية (DevInfo)" استحدثتها منظومة الأمم المتحدة لجمع وتحليل المؤشرات بشكلها المعياري وشكلها الخاص الذي يحدده المستعمل، وتلقى الأداة حاليا قبولا متزايدا على صعيد التطبيق. فقد أخذت الحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية وغيرها تستعمل هذه الأداة بصورة متزايدة لتوفير متطلبات الإبلاغ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على نحو موحد وقابل للمقارنة. وتواصل اللجان الإقليمية هي الأخرى تقديم الدعم لجهود بناء القدرات الوطنية في مجالي الرصد والإبلاغ بشأن الأهداف، عن طريق عقد حلقات تدريبية وتوفير أدوات مثل النسخة العربية من دليل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن "مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية". وعملا على بناء القدرات الوطنية على رصد الأهداف وتحسين استعمال المنهجيات المدعومة بالأدلة لأغراض إدارة السياسات الإنمائية، أعد

برنـامجالأمم المتحـدة مشـروعا بشـأن بنـاء القـدرات وتـوفير المعرفـة الإحصـائية لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، يسير حاليا سيرا مطردا في مرحلة التنفيذ.

91- وبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي هـو الوكالـة الرائـدة في مجـال الرصـد علـى الصـعيد القطري. وهـو يواصـل مسـاعدة الحكومـات والأفرقـة القطريـة في إعـداد تقاريرهـا ونشـرها. وفي آذار/مـارس ٢٠٠٥، كـان قـد صـدر ١٠٤ مـن هـذه التقـارير عـن ٩٣ مـن البلـدان والأقـاليم، تـراوح نطاقهـا مـن البلـدان المتوسـطة الدخل إلى بعض من أدنى البلدان دخلا في فئة أقل البلدان نموا. وأتمت ثمانية بلـدان إصـدار تقاريرهـا الثانيـة (أرمينيـا وألبانيـا وبوليفيـا والسـنغال وكمبوديـا وليتوانيا ومصر وموريشيوس)، وأصدر بلدان آخران، هما فييت نـام والكـاميرون التقريـر السـنوي الثالـث لكـل منهمـا. ونُشـرت ثلاثـة تقـارير إقليميـة بشـأن الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة في عـام ٢٠٠٤ بالتعـاون مـع كيانـات أخـرى تابعـة للأمـم المتحـدة تُكمِّـل التقـارير الوطنيـة بالبيانـات والتحليلات بشـأن الأوضـاع والاتجاهـات في الـدول العربيـة، ووسـط أوروبـا، ومنطقـة البحـر الكـاريبي، وبذلك بلغ العدد الكلي لتقارير الإقليمية التي أُعدت حتى الآن ستة تقارير.

92- ومـن المسـاهمات الكـبرى لجهـاز الأمـم المتحـدة الإنمـائي في تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة العـدد المتزايـد مـن المبـادرات الجاريـة والجديـدة المشـتركة بـين الوكـالات. فمـن بـاب التصـدي للتحـدي المتمثـل في مكافحـة الجـوع وتحقيـق الأمن الغذائي، عـززت وكـالات الأمـم المتحدة المعنية بالأغذية والزراعـة التعـاون فيمـا بينـها . وتتبـع هـذه الوكـالات بصـورة مشـتركة هنجـا ذا مسـارين، يسـعى إلى تقـديم المسـاعدة المباشـرة للجيـاع لتلبيـة احتياجـاهتم الغذائيـة والتغذويـة الفوريـة، مـع الاهتمـام في الوقـت ذاتـه بمعالجـة مسـائل التنميـة الزراعيـة والريفيـة الأطـول أجـلا عـن طريـق تقـديم الـدعم لتحقيـق النمـو المسـتدام، بمـا في ذلـك تحسين البنية الأساسية، والإدارة السـليمة للمـوارد الطبيعيـة، وزيـادة إمكانيـات الحصـول علـى الأراضـي والميـاه والائتمانات والخدمات الاجتماعية.

93- ويعـيش أغلبيـة فقـراء العـالم نسـاء ورجـالا وأطفـالا، أو مـا ينـاهز ثلاثـة أربـاعهم، ويعملـون في المنـاطق الريفيـة. ومـن الضـروري لتحقيـق الأهـداف

الإنمائية للألفية أن تركز مبادرات الحد من الفقر على فقراء الريف وأن توضع استثمارات يُعتد بها في ميادين التنمية الريفية والزراعية. وتسعى بعض قطاعات منظومة الأمم المتحدة إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم، وتحسين إمكانية الحصول على نحو منصف على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا، وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق. وتعمد قطاعات أخرى إلى استثمار الأغلبية العظمى من مواردها في البلدان التي تفيد الأمم المتحدة بأنها تناضل بأقصى جهد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائيةللألفية، وفي البلدان التي يدل انعدام البيانات عنها على وجود مشاكل كبرى على صعيد القدرات.

94- ومن الممكن تنمية القدرة على الابتكار من أجل الإسهام في بلوغ المقاصد المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق الاستدامة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويعكف معهد التكنولوجيات الجديدة التابع لجامعة الأمم المتحدة في ماستريخت هبولندا، على دراسة الكيفية التي يمكن بها إنجاز ذلك، عن طريق دراسة الأمثلة الناجحة، مثل حالات إنتاج الزهور في كولومبيا وكينيا، وإنتاج الأربيان في بنغلاديش، وأنشطة البستنة في غانا، وكلها قطاعات بدأت من نقطة تقارب الصفر منذ عشرين عاما وأصبحت حاليا ضمن أكبر مصادر حصائل الصادرات في بلدانها.

95- وهناك على وجه اليقين حاجة إلى معالجة الفقر في المناطق الحضرية عن طريق تعزيز دور المدن بوصفها محركات مولدة للنمو والتنمية الاجتماعية. وتعكف عدة مؤسسات من منظومة الأمم المتحدة على العمل سويا هبدف المساعدة على القضاء على الفقر في المناطق الحضرية، وتشجيع الحالات المستدامة للتوسع الحضري، وتعزيز التنمية الصناعية.

96- وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة التقدم في تحقيق ما يتصل بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية، أي تعميم التعليم الابتدائي وإزالة التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية. وقد تكاتفت مؤسسات شتى من منظومة الأمم المتحدة في إطار أنشطة مشتركة تستهدف المساهمة في تحقيق هذه الأهداف . وبدأ تنفيذ عدد من المبادرات لتوفير

الالتزام والدعم العالميين على نحو مطرد للجهود المبذولة على الصعيد القطري في تنفيذ مبادرة توفير التعليم للجميع، التي تتولى تنسيقها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتشمل هذه المبادرات تقرير الرصد العالمي لمبادرة توفير التعليم للجميع، الذي أصبح وثيقة مرجعية معيارية لجميع الشركاء في حقل التعليم؛ والمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن توفير التعليم للجميع؛ والمنتديات الوطنية والإقليمية المعنية بمبادرة توفير التعليم للجميع؛ والاجتماعات السنوية للفريق الرفيع المستوى المعني بمبادرة توفير التعليم للجميع؛ والفريق العامل المعني بمبادرة توفير التعليم للجميع . ومن المبادرات الأخرى في هذا اجمالال مبادرة المسار السريع المشمولة في إطار مبادرة توفير التعليم للجميع، التي هتدف إلى تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد لإنجاز خدمات التعليم الابتدائي، والتوسع المنظومي، والتمويل والإنفاق المنظوميين لأغراض التعليم الابتدائي؛ وتدعيم مبادرة المسار السريع عن طريق التغذية المدرسية؛ واستعمال مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم لكفالة توافر التعليم الابتدائي المدرسي لجميع الأطفال في مخيمات اللاجئين؛ وسلسلة جديدة منتقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عنوانها "التقدم لصالح الأطفال"، وهي بمثابة تقارير للأداء بشأن مسائل الطفل المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

97- وحققت مؤسسات المنظومة على مدى السنوات نجاحات كبيرة في تحصين الأطفال وخفض معدلات وفيات الأطفال. وفي عام ٢٠٠٤ ،أنشئ فريق عامل مشترك بين الوكالات بشأن المعالجة المتكاملة لأمراض الطفولة. أما الشراكة من أجل بقاء الطفل، فهي مبادرة أخرى من المبادرات المشتركة بين الوكالات هتدف إلى توفير منتدى لتنسيق الأعمال الرامية إلى معالجة الأحوال الرئيسية التي تؤثر على صحة الطفل. وتتيح هذه الشراكة للحكومات وغيرها من الأطراف المعنية أن تتفق على اتباع نُهج متسقة، وتحفز على تضافر الجهود من أجل إعمال هذه النُهج.

98- وقد أدركت مؤسسات المنظومة أيضا منذ عهد بعيد أن القضاء على الفقر المدقع والجوع لا يمكن أن ينجح إذا لم تعالج مسائل السكان والصحة الإنجابية

معالجة فعالة . ولا بد من جعل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية متاحة للجميع لكي تتحقق الأهداف المتصلة بمعدلات وفيات الأطفال والأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمساواة بين الجنسين، والأهداف المتعلقة بكفالة حق جميع النساء والرجال والأطفال في التمتع بأعلى مستويات الصحة الممكنة.

99- وتحتاج الأهداف الإنمائية للألفية قدرا أكبر من الاهتمام في البلدان الخارجة من الصراعات. ففي سياق العمليات المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لتقييم الاحتياجات وتخطيط أنشطة الإنعاش، توفر الأهداف الإنمائية أيضا أهدافا ومؤشرات مهمة لعملية التخطيط لمرحلة الانتقال التالية للخروج من الصراع. ومن ذلك على سبيل المثال أن الأهداف والمؤشرات ذات الصلة المشمولة في الأهداف الإنمائية للألفية تُستعمل حاليا فيما يتعلق بإيصال الإغاثة الإنسانية إلى اللاجئين وغيرهم من المشردين . وفي حالة البلدان الخارجة من الصراعات، يجب أن تسهم الإغاثة الإنسانية القصيرة الأمد التي تقدم بعد انتهاء الصراع في إرساء الأساس اللازم للجهود الإنمائية الأطول أمدا الرامية إلى تحقيق الأهداف.

خطة الأمم المتحدة للتنمية

100- في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية توفر منهاجا مقنعا لتعبئة جهود اجملتمع الدولي، فإن السعي إلى تحقيقها يجب أن يكون جزءا من خطة إنمائية أوسع نطاقا تشمل أيضا احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل، والمسائل المتعلقة بظاهرة انعدام ا لمساواة الآخذة في التزايد، وأبعاد التنمية البشرية الأوسع نطاقا. ويجب بالمثل معالجة مسألة التكامل الاجتماعيوالمسائل التي تتطلب اتباع نُهُج طويلة الأجل، مثل التأثير المتفاوت لظاهرة العولمة، وزيادة مشاركة البلدان النامية في الإدارة الاقتصادية العالمية.

101- وقد عالجت المؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة معالجة متعمقة المسائل السالفة الذكر، وعالجها كذلك الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتوفر نتائج هذه المؤتمرات والاجتماعات توافقا في الآراء يستند إلى قاعدة عريضة مؤداه أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بشتى قطاعاتها على تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية بكامل نطاقها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية . وتقوم اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة على هذا النحو استعراضا تفصيليا، بينما يعمد اجمللس نفسه إلى تناول الأمر بنظرة متكاملة شاملة لجميع القطاعات.

102- قامت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في نيويورك في الفترة من 9 إلى 18 شباط/فبراير 2005، باستعراض التقدم المحرز على مدى السنوات العشر الماضية في تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقودة في عام 1995، بما في ذلك الأداء العالمي في مجال العمل على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة .وتضطلع حاليا كيانات شتى في منظومة الأمم المتحدة بمشاريع منها ما يسته دف مثلا جعل العمالة جزءا من عمليات البرمجة القطرية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلدان النامية، ومكافحة البطالة في المناطق الريفية، والإسهام في تنمية المهارات. وتقوم شبكة تشغيل الشباب، التي أَنشَأتُها في عام 2001 بالاشتراك مع رئيسي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، بالتشجيع على إعداد خطط عمل وطنية لتشغيل الشباب في عدد متزايد من البلدان.

103- وشكَّل تعزيز التكامل الاجتماعي إحدى القضايا الأساسية التي عالجها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥ .ويتضمن إعلان كوبنهاغن، وهو أحد النواتج الرئيسية لمؤتمر القمة، التزاما محددا بتعزيز التكامل الاجتماعي عن طريق إقامة مجتمعات تنعم بالاستقرار والأمان والعدالة والتسامح وتحترم التنوع . ويضع إعلان الألفية بدوره التكامل الاجتماعي ضمن كوكبته المؤلفة من السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي حين أنه قد تحقق بعض التقدم في مجالات مثل الانضمام إلى

الصكوك القانونية التي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضاء على التمييز، فإن مفهوم التكامل الاجتماعي لم يُستوعب بعد تماما داخل الخطاب الإنمائي العام . والتحدي الماثل هنا هو كفالة أن يصبح مفهوم التكامل الاجتماعي مندرجا في صميم السياسات جميعها، وإيجاد السبل والوسائل العملية المؤدية إلى إقامة "مجتمع للجميع".

104- وقد شددت لجنة التنمية الاجتماعية على ضرورة بذل المزيد من الجهود المتكاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ التزامات كوبنهاغن الأوسع نطاقا. ولا يزال الاحتياج قائما إلى الخطط الوطنية الشاملة والمنهجية التي تعالج الشواغل الخاصة للشباب والفئات الضعيفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية وكبار السن والمعوقون والمشردون داخليا . ومن ثم فإنه من الضروري كفالة مراعاة احتياجات هذه الفئات الضعيفة وشواغلها في المبادرات المتخذة على صعيد السياسات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تستلزم تخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف. وتداوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز التكامل الاجتماعي ودحر الإقصاء وزيادة مشاركة الفئات الاجتماعية في التنمية وفي صنع القرارات على الصعيد الوطني. وإسهاما في تنفيذ خطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة، التي مثلت الناتج الرئيسي للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (٨ -١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢)، ساعدت الإدارة الحكومات على كفالة إدماج الفقراء كبار السن إدماجا جليا في العمليات الإنمائية، بما في ذلك برامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

105- واعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مذكرة إرشادية بشأن الحلول الدائمة للمشردين. وبذلك اعتُمدت للمرة الأولى سياسة مشتركة فيما بين العناصر الإنمائية الفاعلة في الأمم المتحدة بشأن أهمية التوصل إلى حلول دائمة للمشردين وبشأن كيفية إدماج هذه الحلول في استراتيجيات التخطيط والتنفيذ المشتركة . وقد أُدرجت المذكرة الإرشادية في المبادئ التوجيهية القائمة جملموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التقييم القطري المشترك وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

106- وقامت لجنة وضع المرأة، في دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في نيويورك في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 11 آذار/مارس 2005، باستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعقودة في عام 2000. وبعد انقضاء عشر سنوات على انعقاد مؤتمر بيجين، لا يزال التقدم منعدما في مجالات عديدة. ومن ذلك مثلا أن معدلات العنف ضد المرأة لا تزال مرتفعة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مناطق في الصراع المسلح . وهناك تزايد في معدلات إصابة المرأة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وانعدام المساواة بين الجنسين في حقل العمالة، وافتقار إلى حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، ونقص في تكافؤ فرص الحصول بموجب القانون على الأراضي والممتلكات، إلى جانب نقائص أخرى. وشدد الإعلان الختامي الصادر عن اللجنة على أن التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين أمر ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية.

107- ولكي تتحقق جميع الأهداف الستة لمبادرة توفير التعليم للجميع بحلول عام 2015، يستحيل الفصل بين قضيتي إتاحة فرص التعليم ومستوى جودته، ولا بد من معالجتهما معا في آن واحد، وتحقيق تحسينات في كل منهما عن طريق مبادرات وطنية ودولية . وقد ركز الفريق الرفيع المستوى المعني بمبادرة توفير التعليم للجميع الذي انعقد في برازيليا في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 على جودة التعليم. ويسهم عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014)، في سياق المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، على تحسين التعليم من حيث نوعيته ودرجة ملاءمته.

108- ويستمر إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف التي حُددت في عام 2002، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وذلك عن طريق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ شتى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وحضر الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، التي عقدت في نيويورك في الفترة من 11 إلى 22 نيسان/أبريل

2005 أكثر من 25 وزيرا حكوميا ذوي اختصاصات تنوعت بين المالية والتنمية والتخطيط والتجارة والإسكان والمياه والصحة والبيئة. وركزت الدورة على مسألتين من المسائل الشاملة لعدة تخصصات هما مسألتا المياه والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية. وشارك في الدورة أيضا أكثر من 150 من منظمات الفئات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة. وتم التوصل إلى اتفاق على مجموعة من الخيارات العملية على صعيد السياسات يُقصد بها تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ التزامات جوهانسبرغ التي تقضي بتوفير المياه النظيفة والمرافق الصحية الأساسية والإسكان اللائق.

109- وتحقق أخيرا في شباط/فبراير 2005 الهدف المتعهد به في إعلان الألفية بشأن كفالة أن يبدأ نفاذ بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وذلك عقب تصديق الاتحاد الروسي عليه، مما يكفل استمرار جهود التخفيف في العقد المقبل. وسجل انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في بوينس أيرس في الفترة من 6 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2004 انقضاء 10 سنوات من العمل في ظل الاتفاقية الإطارية، وتم فيها اعتماد مجموعة من التدابير الرامية إلى مساعدة البلدان على التأهب لتغير المناخ. وعُقد المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في بونتا دل إستي، أوروغواي، في الفترة من 2 إلى 6 أيار/مايو 2005، مسجلا بداية جهد دولي طموح يرمي إلى تخليص العالم من المركبات الثنائية الفينيل المتعدد الكلور، ومركبات الديوكسين والفيوران، فضلا عن تسعة أصناف شديدة الخطورة من مبيدات الآفات، بما فيها مادة الـ د. د. ت.

110- وفي الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعقودة في نيروبي في الفترة من 21 إلى 25 شباط/فبراير 2005، أعطى المجلس والمنتدى البيئي الوزاري العالمي زخما جديدا لتنفيذ جدول الأعمال البيئي على جهات واسعة التنوع. واعتمدت الحكومات أيضا بصفة رسمية خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، التي ستساعد على تركيز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان النامية، مما يفيد

في تحقيق الهدف العام للبرنامج المتمثل في مكافحة الفقر عن طريق ترويج مفهوم "البيئة من أجل التنمية".

111- ولا يزال تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي هو النتيجة الرئيسية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في عام 2002، يمثل أمرا بالغ الأهمية لتعزيز خطة التنمية العالمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأقر توافق آراء مونتيري بأن سياسات الاقتصاد الكلي الفعالة اقتصاديا والمراعية للاعتبارات الاجتماعية لازمة لتحقيق نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة.

112- وفي نيسان/أبريل 2005، استضاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعه السنوي الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكان الموضوع العام لذلك الاجتماع هو "التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري: تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية". وفي رأيي أن هذا الاجتماع السنوي يمثل منبرا فريدا لتعزيز التساوق داخل المنظومة بشأن القضايا الاقتصادية والمالية دعما لخطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي انعقد في نيويورك في يومي 27 و 28 حزيران/يونيه 2005، أسهم بقدر إضافي في تحديد المهام المقبلة في مجال التنفيذ الشامل لتوافق آراء مونتيري، التي تتسم بأهمية خاصة في سياق التأهب للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر.

113- وأقر توافق آراء مونتيري بأن التجارة محرك قوي من محركات النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وما برحت مؤسسات شتى في منظومة الأمم المتحدة تتعاون فيما بينها على بناء القدرات المتصلة بالتجارة، ولا سيما في أقل البلدان نموا، لإدماج هذه البلدان على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي، وتمكينها من جني مزيد من الفوائد الناتجة عن العولمة. ومن الأمثلة البارزة لهذا التعاون الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، الذي تتوحد فيه جهود صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك

الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، في شراكة مع مقدمي المنح الثنائية والبلدان المستفيدة. ويدعم هذا الإطار المتكامل خطط التنمية الوطنية بدراسات تشخيصية هتدف إلى تحديد الاحتياجات في مجال تنمية التجارة وتلبية هذه الاحتياجات. وتظهر التجربة أن إصلاح السياسات التجارية الرسمية ليس كافيا لتحفيز النمو. وهناك حاجة إلى معالجة مجموعة متنوعة من العقبات تشمل ضعف المؤسسا ت ونقائص البنية الأساسية والحواجز التجارية في بعض الأسواق الرئيسية.

114- ويرى توافق آراء مونتيري أن الائتمانات الصغيرة مصدر ابتكاري لتمويل التنمية . وقد جمعت السنة الدولية للائتمانات الصغيرة 2005، التي أعلنتها الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ما بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تشجيع وسائل التمويل والائتمان الصغيرة بوصفها أداة رئيسية من أدوات الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

115- ومن الأبعاد المهمة الشاملة لعدة قطاعات في خطة الأمم المتحدة للتنمية تعزيز الحكم الرشيد على الصعيدين العالمي والوطني. ويمثل التركيز القوي الذي يوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الديمقراطي استجابة للطلب المتزايد للحصول على الدعم والذي يرد من العديد من البلدان النامية، إدراكا لأهمية جعل المؤسسات والعمليات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

116- وأكدت لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة، في دورتها الرابعة المعقودة في نيويورك في الفترة من 4 إلى 8 نيسان/أبريل 2005، على ضرورة كفالة توافر التراهة والشفافية والمساءلة في السياسات التي تخدم مصالح الفقراء. وتوفر الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر مجالا للاضطلاع بعملية تشاركية خاضعة للمساءلة متوائمة مع الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وهي، تحقيق بيئة مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي، وإسناد دور قوي للقطاع الخاص متوافق مع

الأهداف الإنمائية، والحوار مع المجتمع المدني بغية تعميم مراعاة شواغل الفقراء في سياق السياسات العامة.

117- ويقر كل من إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وتوافق آراء مونتيري إقرارا صريحا بأن الفساد خطر من الأخطار الجسيمة التي تهدد التنمية المستدامة ويدعوان إلى القيام على سبيل الأولوية باتخاذ تدابير على جميع المستويات لمكافحة الفساد. وقد بلغ عدد البلدان التي وقّعت حتى الآن على أول معاهدة عالمية ملزمة قانونا لمكافحة الفساد، التي اعتمدتها الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2003 ما مجموعه 118 بلدا، وبلغ عدد البلدان التي صدقت عليها 15 بلدا. وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ لدى إيداع الصك الثلاثين للتصديق عليها. وسيمكّن التصديق على المعاهدة ودخولها حيز النفاذ الدول الأطراف من استخدام الصك، وبالتالي منع الفساد واكتشافه ومكافحته بمزيد من الفعالية على الصعيدين الوطني والدولي معا.

118- وبدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شباط/فبراير 1999 برنامجا عالميا لمكافحة الفساد ليكون وسيلة لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. والغرض من البرنامج هو تقوية الأطر القانونية والمؤسسية وصوغ توجيهات بشأن السياسات، إلى جانب تعزيز التعاون فيما بين الوكالات العاملة في شؤون السياسات والدعوة والإنفاذ في مجال مكافحة الفساد. ويتولى البرنامج حتى تاريخه إدارة 15 مشروعا لتقديم المساعدة التقنية دعما للدول الأعضاء في مجال منع الفساد ومكافحته. وتركز هذه المشاريع تركيزا رئيسيا على تعزيز النزاهة القضائية وتقوية القضاء الجنائي. ويُعد هذا المجال مجالا استراتيجيا فريدا، خصوصا في الدول الخارجة من الصراعات، حيث يُرجح أن تؤثر الإجراءات المتخذة لإعادة توطيد سيادة القانون تأثيرا كبيرا، وتسهم بوجه عام في تحقيق الاستقرار. ويعاون المكتب الدول الأعضاء أيضا على إعمال المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق تقديم المساعدة التقنية المباشرة.

119- ولا تزال زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة تشكل عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة لبعض البلدان. ويُضطلع بتدابير مشتركة بين الأمم

المتحدة والحكومات المضيفة لإجراء عمليات مسح سنوية للمحاصيل في البلدان المعنية. وتوفر هذه العمليات للمجتمع الدولي تحليلات لاتجاهات إنتاج المخدرات غير المشروعة. وهي تتيح أيضا معلومات موثوقة يمكن أن تعتمد عليها الاستراتيجيات الإنمائية لتوفير مصادر بديلة مستدامة لاكتساب الرزق للزراع الذين يعتمدون على هذه الزراعة غير المشروعة.

الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

120- تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل تنمية أفريقيا. وقد قام الفريق المستقل المؤلف من شخصيات بارزة الذي أنشأتُه في العام الماضي للتوصية بالطرق التي ينبغي اتباعها لتعبئة الدعم الدولي لصالح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتقديم تقريره الأول في نيسان/أبريل 2005.

121- وسعيا إلى تشجيع المشاركة من جانب القطاع الخاص في تنفيذ الشراكة الجديدة، وحشد الموارد من القطاع الخاص لهذا الغرض، قام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بتنظيم اجتماعين، أحدهما حلقة نقاشية بشأن تعزيز القطاع الخاص المحلي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2004، والآخر اجتماع لفريق من الخبراء عُقد بالاشتراك مع أمانة الشراكة الجديدة في آذار/مارس 2005 بشأن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الشراكة الجديدة . وتناولت الدراسات التي قُدمت في هذا الاجتماع الأخير تناولا تفصيليا طبيعة مشاركة القطاع الخاص ونطاقها، بما في ذلك المشاركة في رأس المال، وتشكيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع أنواع أخرى من المشاريع المشتركة.

122- وشارك الموظفون التقنيون التابعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة فعلية في بعثات الدعم الموفدة في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة إلى عدد من البلدان، منها غانا (أيار/مايو 2004)، ورواندا (حزيران/يونيه 2004)، وموريشيوس

(حزيران/يونيه 2004)، وكينيا (تموز/يوليه 2004)، وأوغندا (شباط/فبراير 2004). ومن المقرر إيفاد بعثات في وقت لاحق إلى مالي وموزامبيق وجنوب أفريقيا. وفي إطار ما يقدمه البرنامج الإنمائي من دعم مؤسسي، شارك البرنامج مشاركة فعلية في أعمال التخطيط وقدم دعما تقنيا وإداريا مباشرا إلى فريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وأمانتها. ويدعم البرنامج جميع الأعمال التحضيرية القطرية التي تضطلع بها الدول الأعضاء، بما في ذلك تقديم الدعم المؤسسي لمراكز تنسيق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وإقامة الهياكل الوطنية اللازمة للإشراف على العملية (مثل اللجان الوطنية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران)، فضلا عن تنظيم حلقات تدريبية لأغراض التوعية.

123- وما برحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقدم مجموعة واسعة النطاق من الخدمات التقنية والاستشارية دعما للمهام المستهدفة بشأن الإدارة في إطار الشراكة الجديدة، بما في ذلك تقديم الدعم لما يلي: تصميم برامج الشراكة الجديدة في مجالي الإدارة وبناء القدرات فيما يتعلق بمواضيع الإدارة العامة، والقيادة المفيدة لأداء القطاع العام، ومعالجة المنازعات؛ واستراتيجيات بث الطابع المهني والمبادئ الأخلاقية في عموم قطاعات الخدمة العامة الأفريقية؛ وتعزيز برلمانات أفريقيا؛ والبوابة الشبكية للموارد الإدارية الأفريقية التي أنشأتها الإدارة على شبكة الإنترنت، كما أن الإدارة هي المنظم الرئيسي لمؤتمر البلدان الأفريقية لوزراء الخدمات العامة، وهو اجتماع يُعقد كل سنتين بالاشتراك مع أمانة الشراكة الجديدة.

124- ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الجهة المنظمة لمجموعة الأمم المتحدة الفرعية المتعلقة بالاستجابة الإنسانية والإنعاش بعد انتهاء الصراع، التي تستهدف العمل على إقامة وتنفيذ برامج متكاملة في البلدان الخارجة من الصراعات للإسهام في إعادة البناء وإدامة السلام والاستقرار. وتعكف المفوضية حاليا على تحليل 14 حالة انتقالية في أفريقيا بغية تحديد الثغرات الحرجة والكيفية التي يمكن أن تحسن بها فعالية ما تبذله من جهود في هذا المجال. وسيكون هذا التحليل هاديا للمبادرات البرنامجية المقبلة، وسيسهم في أعمال الشراكة الجديدة والأعمال التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة.

125- وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم للمؤتمر الإقليمي الأول للمرأة الذي عُقد في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2004، استعدادا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وتناول المؤتمر الاحتياجات المحددة للمرأة في الأمور المتصلة بالسلام والأمن، والديمقراطية والحكم، والتكامل الاقتصادي والإقليمي، والشؤون الإنسانية والاجتماعية. وأسفر الاجتماع عن إصدار إعلان كيغالي، الذي أُدمج فيما بعد في وثيقة دار السلام الختامية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في المؤتمر الدولي.

126- وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتقديم الخدمات الاستشارية ورعاية برامج التعاون التقني دعما للحكومات الأفريقية في مجال الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واستهدفت هذه الجهود على وجه الخصوص تعزيز القدر ات الوطنية على تنفيذ الاتفاقية وبناء القدرات لدى القضاة لتمكينهم من تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وعملت الإدارة أيضا مع الأجهزة الوطنية المختصة بالنهوض بالمرأة بهدف مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

127- واضطلع برنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع الشراكة الجديدة بإجراء دراسة بشأن منظومات الاحتياطيات الغذائية الوطنية في أفريقيا وكيفية تحسين هذه المنظومات للإسهام على نحو أفضل في تحسين حالة الأمن الغذائي وقدرات التعامل مع الأزمات الغذائية. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الدعم في صوغ المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية، التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في تموز/يوليه 2004 بوصفها إطار السياسات المعتمد للتنمية الصناعية لأفريقيا. وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بإعداد مبادرة محو الأمية لأغراض التمكين ستُنفذ في البلدان التي تزيد نسبة الأمية فيها عن 50 في المائة أو يبلغ عدد الأميين فيها 10 ملايين نسمة. ويقوم برنامج الأمم

المتحدة للبيئة، في إطار شراكة مع أمانة الشراكة الجديدة والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، بمساعدة البلدان الأفريقية في إعداد خطط العمل البيئي دون الإقليمية الخمس في إطار الشراكة الجديدة. وقام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بصوغ برنامج المدن المشمول في الشراكة الجديدة بوصفه وسيلة لتحقيق "مكاسب سريعة". وتدعيما لهذا البرنامج، وافق المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا، في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير، إلى 4 شباط/فبراير 2005، على إطار معزز للتنفيذ من أجل تذليل التحديات المتعلقة بتوفير المأوى والتوسع الحضري.

128- وهناك مجموعة من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها تقدم الدعم أيضا للشراكة الجديدة في مجالات الزراعة والتجارة وتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق، عن طريق أنشطة إدارة المعارف والدعوة وبناء القدرات. ومن التحديات الرئيسية المستمرة التي تجابه مؤسسات الأمم المتحدة في أفريقيا زيادة الفعالية، وتفادي مواضع الازدواج والتداخل، وخفض التكاليف، وبوجه أعم تحسين درجة التساوق على صعيدي السياسات والعمليات، وتعزيز آلية التنسيق الإقليمي دعما لتنفيذ أولويات الشراكة الجديدة.

احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

129- يواصل المجتمع الدولي التركيز على الاحتياجات والتحديات الإنمائية التي تجابه أشد البلدان ضعفا. وفي حين أن المؤشرات الإجمالية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تدل على حدوث تحسن في جوانب عديدة، فإن التقدم المحرز لم يكن متساويا. وبالمعدل الراهن الذي تسير به التنمية، لن يكون بمقدور كثير من هذه البلدان أن يبلغ مستوى الأهداف الإنمائية للألفية. وقد واصل مكتب الممثل السامي لشؤون أقل

البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية معاونتي في حشد جهود منظومة الأمم المتحدة بجميع قطاعاتها من أجل كفالة المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات واجتماعات القمة المتصلة بهذه الفئات من البلدان.

130- ولكي تؤدي التجارة الدور الجدير بها في تخفيف حدة الفقر في أقل البلدان نموا، لا بد من نشوء طبقة محلية من المشتغلين بالأعمال الحرة، وتعزيز قدرات الإنتاج والتبادل التجاري، وتوفير وسائل مستديمة لتخفيف أعباء الديون. وقد أسهم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بطرق متنوعة في إنجاز هذه المهمة. فبعد أن نشر الأونكتاد تقريره المتعلق بأقل البلدان نموا لعام 2004، بشأن الصلات القائمة بين التجارة وهدف التخفيف من حدة الفقر، واصل تحليل ما أنجزه المجتمع الدولي من أجل أقل البلدان نموا في مجالات السياسات التجارية وتمويل التنمية والتعاون التقني. ويواصل الأونكتاد أيضا توفير خدمات التدريب وبناء القدرات على نطاق واسع لأقل البلدان نموا في مجالي المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقام الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بصفة مشتركة بمساعدة عدد من أقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود لإدراج التجارة في صميم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مستخدمة في ذلك إطارها المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة.

131- وعن طريق المساعدة البرنامجية الميدانية التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أقل البلدان نموا، لبت المنظمة مجموعة واسعة النطاق من الاحتياجات تراوحت من المساعدة الطارئة والإنعاش الزراعي إلى الدعم البرنامجي والمساعدة بشأن السياسات لأغراض الأمن الغذائي والنمو الزراعي المستدام والتنمية الريفية . أما أنشطة اليونيدو لصالح أقل البلدان نموا فقد ركزت على بناء القدرات الإنتاجية لتمكين هذه البلدان من الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن ذلك مثلا المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية

الأفريقية، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة بوصفها عنصر الشراكة الجديدة المتعلق بالتنمية الصناعية المستدامة.

132- وواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تعزيز وصقل برامجه لتقديم مزيد من الدعم لاحتياجات أقل البلدان نموا في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق برامجه المحلية للتنمية والتمويل الصغير. وفي مجال التمويل الصغير وحده، اعتمد الصندوق مبادرة جديدة مدتها سبع سنوات وكلفتها 42 مليون دولار لمعالجة العقبات واستغلال الفرص المتاحة لتنشيط الاقتصادات وتعميق القطاعات المالية في 20 من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وقدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية المساعدة إلى أقل البلدان نموا في بناء القدرات التكنولوجية وفي مجالات المشورة التشريعية، والإدارة الجماعية لحقوق التأليف والنشر والحقوق المتصلة هبا، وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة . ويقدم صندوق أقل البلدان نموا التابع لمرفق البيئة العالمية أموالا تخصص لتعزيز قدرة هذه البلدان على التكيف وتنفيذ خطط عملها الوطنية بشأن التكيف، ويقدم منحا لمشاريعها البيئية.

133- وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقديم الدعم لأشد البلدان ضعفا عن طريق مجموعة متنوعة من الأنشطة، منها مثلا البرنامج الإقليمي للتخفيف من حدة الفقر، ومشروع اللجنة لتعزيز القدرات الوطنية في مجالي التخفيف من حدة الفقر ومهارات التفاوض في حالات التراع، ومشروع دعوى بشأن الاستجابات المتعددة القطاعات في مجال مكافحة فيروس نقص المن اعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في آسيا، وبناء القدرات اللازمة للمشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإدارة الديون الخارجية.

134- ونتيجة لما تتصف به البلدان الجزرية الصغيرة النامية من صغر عدد السكان، وطول طرق النقل البحرية والجوية المؤدية إليها في كثير من الحالات، فضلا عن زراعاتها الأحادية المحصول، تتعرض هذه الدول بقدر زائد لتأثير الاتجاهات الاقتصادية في بقية العالم ولآثار الظواهر الطبيعية. وقد أسهمت كارثة التسونامي، التي وقعت في كانون الأول /ديسمبر 2004 وأضرت

بفئات عديدة من البلدان، في إبراز مدى انكشاف هذه الدول بوجه خاص أمام الأخطار، بما أصابها من خسائر بشرية ومادية فادحة. وأظهرت هذه الكارثة أهمية الاكتراث بعلامات الإنذار والتكاتف قبل وقوع الكارثة والمداومة على بذل جهد جماعي لإنهاء ما يعانيه البشر من البؤس وإرساء الأسس الوطيدة للسلام والتنمية. ولذلك دَعوتُ إلى إقامة نظام عالمي للإنذار لا يغطي كارثة التسونامي فحسب، بل يشمل أيضا الكوارث الطبيعية الأخرى، مثل العواصف العاتية والأعاصير الحلزونية.

135- وفي أعقاب كارثة التسونامي، قامت الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المختلفة بتعبئة جهودها على وجه السرعة لحشد استجابة منسقة، تشمل توفير الإغاثة الإنسانية الفورية – شاملة المعونة الغذائية؛ ومجموعات أدوات تنقية المياه ومجموعات اللوازم الصحية والإصحاحية في حالات الطوارئ؛ والإيواء المؤقت؛ ولوازم الرعاية في حالات الولادة الطارئة ولوازم النقل المأمون للدم ولقاحات التحصين – وتنسيق جهود الإنعاش وإعادة البناء الطويلة الأجل في المناطق المنكوبة.

136- وانعقد في أعقاب هذه الفاجعة الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في كانون الثاني/يناير 2005، الذي استضافته حكومة موريشيوس بدعم من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد واللجان الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فوفر للمجتمع الدولي في التوقيت المناسب محفلا للتكاتف سويا من أجل تجديد الدعم لهذه البلدان . ولاقى هذا الاجتماع اهتماما دوليا كبيرا وشهد مشاركة نشطة من المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما من الأطراف صاحبة المصلحة. وتم التأكيد من جديد على مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتُمس الدعم من المانحين لمواصلة تنفيذ البرامج الدولية المتفق عليها من أجل هذه الدول. ويوفر إعلان واستراتيجية موريشيوس خريطة ملاحية واضحة للجهود الدولية والوطنية المبذولة من أجل

تنمية الدول الجزرية الصغيرة. وتعكف مؤسسات الأمم المتحدة والدول الجزرية الصغيرة النامية حاليا على إعداد خرائط الطريق التي ستتبعها من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

137- أما الاجتماع الرفيع المستوى المعني بدور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي من أجل البلدان النامية غير الساحلية، الذي انعقد بدعوة من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في ألماتي، كازاخستان، في آذار/مارس 2005 فقد اعتمد بيانا مشتركا، حدد فيه الشركاء الدوليون والإقليميون تدابير إضافية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية عن طريق استراتيجيات منسقة.

138- وتتكبد البلدان النامية غير الساحلية قدرا كبيرا من التكاليف الإضافية لنقل صادراتها وواردتها، نتيجة لعدم كفاءة ترتيبات النقل الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بوضعها الجغرافي غير المواتي. وخلال السنة الماضية، عززت وكالات منظومة الأمم المتحدة الشراكة القائمة فيما بينها لتنفيذ برنامج عمل ألماتي: معالجة احتياجات البلدان النامية غير الساحلية في إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ويتبين من البحوث التي أجراها الأونكتاد أن تكاليف النقل الدولي لواردات البلدان الأفريقية غير الساحلية تبلغ في المتوسط 7،20 في المائة من قيمة هذه الواردات، مقابل المتوسط العالمي البالغ 1،5 في المائة، والمتوسط العام للبلدان الأفريقية البالغ 7،12 في المائة. وفي عام 2004، قام عدد من البلدان النامية غير الساحلية، بدعم استشاري من اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بتنفيذ بعض التدابير التي تستهدف زيادة كفاءة عمليات النقل العابر.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

139- يُعتبر وباء فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز حالة من حالات الطوارئ ويُعد في الوقت نفسه قضية من القضايا الإنمائية الطويلة الأجل. ويهدد هذا الوباء بمحو نتائج ما سبق بذله وما يبذل حاليا من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم يتعين جعله أولوية ثابتة من أولويات العمل .

140- وقد ركزت لجنة السكان والتنمية، في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في نيويورك في نيسان/أبريل 2005، تركيزا خاصا على وباء فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز وصلته بالفقر. وشددت اللجنة على ضرورة تعزيز الصلات وأعمال التنسيق على صعيدي السياسات والبرامج بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ناحية والصحة الجنسية والإنجابية من الناحية الأخرى، مع إدراجهما في الخطط الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، بوصف ذلك خطوة ضرورية للتصدي لهذا الوباء. وأظهر التقرير المقدم إلى اللجنة بشأن تأثير الإيدز أنه منذ أن تم تشخيص أول حالة للإصابة بالإيدز في عام 1981، أودى هذا الوباء بحياة أكثر من 20 مليون نسمة. وبحلول عام 2004، قارب عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية 4،39 مليون شخص. ويتسبب وباء الإيدز في خسائر فادحة في الأرواح بين النساء والمراهقات، إذ تقارب نسبتهن 57 في المائة من مجموع المصابين بالإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء وحوالي 50 في المائة من المتوسط العالمي. ويتفشى وباء الإيدز حاليا نتيجة لأسباب أساسية منها استضعاف المرأة وما يمارس من الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ويضاف إلى ذلك أن الأغلبية الساحقة من الأشخاص المحتاجين إلى العلاج ليس لهم من سبيل إلى الحصول بتكلفة ميسورة على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية.

141- وتدأب الأمم المتحدة على صوغ نُهُج مشتركة وشاملة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية ومكافحة التمييز والتخفيف من حدة الآثار. وقد تحقق تقدم ملموس

في توسيع نطاق توافر العلاج عن طريق "مبادرة 3 ملايين قبل نهاية 2005" التي تقودها منظمة الصحة العالمية لتزويد ثلاثة ملايين شخص من المصابين بالفيروس/الإيدز في البلدان النامية والمتوسطة الدخل، بحلول نهاية عام 2005، بالعلاج المضاد للفيروسات الرجعية الذي يطيل أمد حياة هؤلاء الأشخاص. وقد زاد عدد الأشخاص المتلقين لهذا العلاج بما يفوق الضعف، من 400000 في كانون الأول /ديسمبر 2003 إلى حوالي المليون في حزيران/يونيه 2005. وفي الوقت نفسه، يعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على كفالة أن تظل الوقاية أولوية من الأولويات، عن طريق مبادرة واسعة النطاق ومبادرة أخرى مكملة لها تقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، هي المبادرة العالمية بشأن التعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تستهدف تعزيز التدابير المتخذة في قطاع التعليم للتصدي لهذا الوباء. وتم إقرار سياسات جديدة بشأن الوقاية في الاجتماع السابع عشر لجمللس تنسيق البرنامج المشترك المعني بالفيروس /الإيدز (29-27 حزيران/يونيه)، بغية رأب الفجوة الراهنة في مجال الوقاية من الفيروس، خصوصا بالنسبة للنساء وصغار السن.

142- وتعمل الأمم المتحدة حاليا في إطار شراكة وثيقة مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا من أجل تعزيز القدرات ذات الصلة على الصعيد القطري. واحتفاء بهذه الشراكة، وافقتُ على أن أرأس اجتماع تجديد مارد الصندوق العالمي الذي سيعقد في يومي 5 و6 أيلول/سبتمبر في لندن بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بجهود تعبئة الموارد من أجل الصندوق.

143- وتغطي الجهود المشتركة المبذولة من أجل التصدي للتحديات المتعددة الجوانب الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة، تمتد من التوعية والدعوة إلى تعبئة الموارد وبناء القدرات وتقديم الخدمات الصحية. وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي الدعم لأنشطة تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، فضلا عن رعاية الأيتام وغيرهم من الأطفال المصابين بالفيروس/الإيدز في الجنوب الأفريقي. وعن طريق مبادرة بناء القدرات

في الجنوب الأفريقي، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، على التصدي لما لحق بالقدرات من خسائر فادحة نتيجة للفيروس/الإيدز في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقامت منظمة العمل الدولية بتعزيز وتيسير جهود التعامل مع الفيروس/الإيدز والتخفيف من حدة آثارهما في أماكن العمل، بالتعاون مع الجهات الثلاث التي تتعامل معها المنظمة على الصعيد الوطني، وهي الحكومات وأرباب الأعمال ومنظمات العاملين.

144- وفي عام 2004، أصبحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عاشر منظمة تنضم إلى المنظمات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واعتمدت في آذار/مارس 2005، خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لمكافحة الفيروس/الإيدز في أوساط العائدين واللاجئين وغيرهم من المشردين.

145- وفي 2 حزيران/يونيه، قامت الجمعية العامة في اجتماعها الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، باستعراض التقدم المحرز بشأن إعلان الالتزام المعتمد في الدورة الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه 2001. وفي 18 تموز/يوليه، ركز مجلس الأمن، في اجتماعه المعقود بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على التعاون القوي بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بكفالة جعل جهود الوقاية من الفيروس جزءا متضمنا في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

146- وبحلول عام 2005، أصبحت الحملة العالمية لمكافحة الإيدز، التي قادها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ عام 1997، حركة عالمية على صعيد المجتمع المدني ترمي إلى الترويج لإعلان الالتزام الصادر بشأن الفيروس/الإيدز. وفي الوقت الحاضر سيتولى قيادة هذه الحملة فريق توجيهي عالمي في إطار المجتمع المدني، يشارك البرنامج المشترك في عضويته دون أن يكون له حق التصويت. وإني أرحب بهذا الحدث الفارق في مجال إشراك المجتمع المدني في الإدارة العالمية للقضايا الإنمائية.

147- ولا يتبقى بعد ذلك سوى تحد واحد هو إيجاد نهج مبسط لإتاحة الاستفادة من آليات الدعم والمساعدة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2004، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأمانة البرنامج المشترك المعني بالفيروس/الإيدز توجيهات إضافية بشأن "خطط الأمم المتحدة لدعم تنفيذ التدابير الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز". وفي آذار/مارس 2005، انعقد الاتفاق بين قيادات من حكومات البلدان المانحة والبلدان النامية، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف على تشكيل فريق عمل عالمي لصوغ مجموعة من التوصيات بشأن تحسين البنيان المؤسسي المكرس للتصدي لفيروس/الإيدز بغية تخفيف العبء الواقع على كاهل البلدان. وقد أُقرت توصيات الفريق من جانب مجلس تنسيق البرنامج المشترك في حزيران/يونيه 2005.

148- وخلال السنة الماضية واصل المبعوثون الخاصون المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين أوفدتهم إلى أربع مناطق من العالم هي أفريقيا، وآسيا، ومنطقة الكاريبي، وأوروبا الشرقية، بذل المساعدة لي في العناية بالمسائل الرئيسية والدعوة إلى توسيع جهود التصدي للفيروس/الإيدز في تلك المناطق.

الفصل الثالث

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

149- تتواصل معاناة البشر على نطاق واسع بسبب عدد من الأزمات الجارية وبسبب حدوث حالات طوارىء إنسانية في أنحاء العالم، مثلما يحدث في كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه يعاني عدد متزايد من الناس في نيبال ومنطقة دارفور بالسودان من آثار الصراع وانعدام الأمن. وحدثت أيضا عدة كوارث طبيعية مدمرة خلال العام الماضي، بما في ذلك الأعاصير في منطقة الكاريبي، والجراد في منطقة الساحل، والتسونامي في المحيط الهندي.

150- وتدفق الدعم الدولي لمؤازرة عمليات الإغاثة والإنعاش في البلدان التي أصابتها كارثة التسونامي تدفقا سخيا على نطاق لم يسبق له مثيل. بيد أن العديد من الأزمات الأخرى لا تزال مع الأسف تعاني من الإهمال. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2004، أي بعد سنة من حدوث الزلزال المدمر في بام بجمهورية إيران الإسلامية، لم يُدفع سوى 11 في المائة من قيمة الأموال المتعهد بها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والصومال، لا يزال التمويل أقل مما ينبغي أن يكون عليه، حتى بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في تحسين التقديرات ووضع أولويات الأنشطة. ومرة أخرى أناشد مجتمع المانحين كفالة تقديم التمويل بشكل أكثر تناسقا بين حالات الطوارىء الإنسانية وعلى نحو أقدر على تلبية احتياجات جميع القطاعات، بما في ذلك في مجال توفير الحماية.

حماية اللاجئين والمشردين ومساعدتهم

151- شجع توطيد السلام في عدد من الصراعات خلال عام 2004 عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. وقُدمت المساعدة إلى أكثر من 1,5 مليون لاجىء على العودة طوعا إلى أوطانهم خلال العام الماضي، أي بزيادة بنسبة 35 في المائة عما سُجل في عام 2003. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عام 2004 شهد انخفاض عدد اللاجئين في العالم إلى 9,2 ملايين لاجىء وهو أدنى مستوى يُسجلُ منذ عام 1980. بيد أن ذلك الرقم لا يشمل حوالي 4،2 ملايين لاجىء فلسطيني لا يزالون يتلقون المساعدة والخدمات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من بينهم عدد يقدّر بزهاء 1,6 مليون يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالرغم من انخفاض عدد اللاجئين، ارتفع مجموع عدد سكان الأرض الذين تثير حالتهم قلق المفوضية من 17 مليون نسمة في أواخر عام 2003 إلى 19,2 مليون نسمة في نهاية عام 2004. ويتضمن هذا الرقم الأخير ٨،٤ ملايين من المشردين داخليا، وهو جزء صغير من

مجموع عددهم في أنحاء العالم. ويُقدّر عدد الأشخاص المشردين في جميع أنحاء العالم بزهاء ٢٥ مليون شُرّدوا داخليا بسبب الصراعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

152- وفي العام الماضي سجّلت أفغانستان أكبر عدد من العائدين، إذ عاد إليها أكثر من 940000 لاجئ. وعززت أوجه التحسن الاقتصادي ونجاح الانتخابات التدخلات الرامية إلى إعادة إدماج أكثر من 4,1 ملايين من اللاجئين والمشردين داخليا الذي عادوا إلى ديارهم منذ أواخر عام 2001. ولا تزال برامج الأعمال المتعلقة بالألغام تيسّر عودة اللاجئين والمشردين وإيصال المساعدات لهم بفتح الممرات الحيوية اللازمة للوصول إلى المجتمعات المحلية المهددة. وتستخدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سعيها إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال الجنود العائدين، نهجا مجتمعيا لكفالة تقديم الدعم محليا. وقد سُرّح أكثر من 000 4 من الجنود القصّر وأعيدوا إلى مجتمعاتهم الأصلية عن طريق برامج تجمع بين التعليم غير النظامي والتدريب على المهارات والدعم النفسي – الاجتماعي. وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك عدد يقدّر بزهاء 000 160 من الأشخاص مشردين في أفغانستان بسبب الجفاف أو انعدام الأمن في مناطقهم الأصلية. ويقدّر عدد من لا يزالون في جمهورية إيران الإسلامية بمليون أفغاني في حين يقيم 600 960 آخرون في مخيمات في باكستان. ويقدّر تعداد أجرته الحكومة في شباط/فبراير 2005 أن هناك 9,1 مليون أفغاني آخر يعيشون في مناطق حضرية في باكستان، وبعضهم قد يكون من اللاجئين.

153- وتتواصل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين في أفريقيا. وفي برنامج العودة الذي تنظمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد قرابة ٠٠٠ ٩٠ أنغولي إلى ديارهم في عام ٢٠٠٤، وهو عدد يفوق عدد العائدين في عام 2003 (000 430)، وبذلك يتجاوز مجموع العائدين ٠٠٠ ٣٣٨ منذ انتهاء الصراع هناك في الربع الأول من عام ٢٠٠٢. وفي بوروندي عاد حوالي ٠٠٠ ٩٠ لاجئ إلى ديارهم في عام ٢٠٠٤ في إطار برامج المفوضية للمساعدة على العودة إلى الوطن، وبذلك يبلغ مجموع من تلقوا مساعدة

للعودة ٠٠٠ ٢٢٦ منذ بداية البرامج في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي ليبريا، بلغ مجموع اللاجئين والمشردين داخليا الذين عادوا إلى ديارهم ٠٠٠ ٢٦٩ منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي سيراليون، انتهت عودة اللاجئين إلى وطنهم حيث عاد حوالي ٠٠٠ ٢٧٠ لاجئ إلى ديارهم منذ انتهاء الصراع. وتلقى حوالي ٠٠٠ ١٧٩ منهم مساعدة من المفوضية.

154- وفي شرق أفريقيا، فتح إبرام اتفاق سلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الباب أمام عودة أعداد كبيرة من السكان. وبحلول منتصف آذار/مارس ٢٠٠٥، كان عدد السودانيين الذي عادوا إلى ديارهم يقدر بزهاء ٠٠٠ ٦٠٠، منهم ٠٠٠ ٢٠٠ عادوا تلقائيا من بلدان مجاورة و ٠٠٠ ٤٠٠ عادوا إلى ديارهم من مناطق أخرى في السودان. ويسّرت أنشطة التوعية بالألغام وإزالتها في منطقة النوبة إعادة توطين العائدين هناك. ويتوقع عودة عدد قد يصل إلى ٠٠٠ ٥٥٠ من اللاجئين خلال الشهور القادمة من البلدان المجاورة حيث تقوم المفوضية بتسجيلهم تمهيدا لعودتهم بشكل منظّم. وقد وسّعت المفوضية وجودها في جنوب السودان بغية مواصلة تقديم الحماية والمساعدة بشكل فعّال.

155- بيد أن التفاؤل الذي ولّده حل الصراع في جنوب السودان تضاءل بسبب استمرار العنف في دارفور، حيث غادر أكثر من 1,6 مليون شخص ديارهم منذ بداية الصراع المسلح. وتواصل المفوضية تقديم المساعدة إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ سوداني يقيمون في ١٢ مخيما في تشاد. وتم عن طريق حملة قادتها اليونيسيف تحصين ٠٠٠ ٨١ من الأطفال اللاجئين والمحليين ضد الحصبة.

156- ولا يزال الصراع في كولومبيا يتسبب في تشرد المزيد من السكان، وقد فر أكثر من ٠٠٠ ١٣٨ كولومبي من ديارهم خلال السنة الماضية بحثا عن أماكن آمنة في البلد. ومع استمرار صعوبة التوصل إلى تسوية للصراع عن طريق المفاوضات، من غير المرجح التوصل في عام ٢٠٠٥ إلى حلول دائمة لحوالي مليونين من المشردين داخليا وأكثر من 40000 من اللاجئين الكولومبيين. ومن التطورات الأكثر إيجابية قيام ٢٠ حكومة من حكومات أمريكا اللاتينية

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان كارتاخينا والتزامها باحترام ما ورد فيه من معايير شاملة تتعلق بحماية اللاجئين.

157- وتعزيزا للتصدي لمشكلة التشرد الداخلي، أصدرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ مجموعة من وثائق السياسة عن تنفيذ إجراءات التعاون في التصدي لحالات التشرد الداخلي. وتقدم مجموعة الوثائق التوجيه إلى منسقي الشؤون الإنسانية، والمنسقين المقيمين وإلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتضع خارطة طريق لتنفيذ إجراءات التعاون تلك. وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا، عن طريق شعبته المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتشرد الداخلي، جهوده الرامية إلى دعم التنفيذ الفعال لإجراءات التصدي التعاونية.

158- ولا تزال كفالة أمن اللاجئين والمشردين تمثل حاجة حيوية ملحة، مثلما اتضح من قتل ١٥٦ لاجئا كونغوليا في مخيم غاتومبا في بوروندي في آب /أغسطس ٢٠٠٤، واستمرار العنف الجنسي كأداة حرب في أماكن مثل دارفور والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدت مبادرة "تكملة الاتفاقية" التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٣ لتكملة اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين إلى القيام في عام ٢٠٠٤ بوضع أدوات لتعزيز مسؤولية الدول واشتراكها في تحمل عبء حماية اللاجئين. وتمثل هذه الأدوات، كالإطار المتعدد الأطراف للتفاهم بشأن إعادة التوطين مثلا، وسيلة تجعل التعاون الدولي في مواجهة التحديات المتعقلة باللاجئين أمتن وأنجع.

159- ولمواجهة العنف القائم على نوع الجنس، اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بيان التزام بالعمل لمنع العنف القائم على نوع الجنس، وكفالة تقديم الرعاية المناسبة لضحاياه، والسعي إلى مقاضاة مقترفيه. وتقوم المفوضية بزيادة عدد النساء في مناصب القيادة داخل لجان المخيمات بغية منع العنف القائم على نوع الجنس. وهي تعمل أيضا من أجل تكثيف اشتراك المرأة في تقييم برامجها الرامية إلى تحسين تدابير

الحماية التي تركز على نوع الجنس. وتعزيزا للمساعدة المقدمة إلى ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، بدأت المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا تجريبيا في جمهورية تترانيا المتحدة لتقديم الرعاية بعد التعرض للعنف. ووضع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا برنامجا تدريبيا عن العناية السريرية بضحايا الاغتصاب.

160- والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس منتشران انتشارا مخيفا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسعيا إلى تجنب تلك الحوادث وتقديم العلاج إلى ضحاياها، بدأت حكومة بلجيكا ومنظومة الأمم المتحدة أول برنامج شامل من نوعه يركّز على الصحة والإصلاح القضائي والمساعدة النفسانية ودعم أسباب الرزق. وسيستفيد من هذا المشروع الذي يستغرق أربع سنوات ٢٥ ٠٠٠ من النساء والشباب والأطفال في ثلاث مقاطعات، وستشترك فيه وزارات كونغولية رئيسية، إضافة إلى الجيش والشرطة الكونغوليين، ومنظمات غير حكومية محلية لها خبرة في علاج العنف الجنسي. ووسّعت اليونيسيف أيضا أنشطتها الرامية إلى منع العنف الجنسي والتصدي له، وقدّمت مساعدات إلى أكثر من 150000 من الأطفال والنساء الذين تعرضوا إلى ذلك العنف في أكثر المناطق تضررا في شرق البلاد. بيد أن تلك الأنشطة تركز أساسا على التصدي للعنف. وينبغي القيام بالمزيد من أجل منع العنف، ووضع حد للإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة.

المساعدة الإنسانية

161- كانت السنوات الثلاث الماضية تعج بالاضطراب بالنسبة لمقدمي المساعدة الإنسانية، فقد كانت الصراعات الدائرة في أفغانستان والعراق ودارفور، إضافة إلى الكارثة التي اجتاحت المحيط الهندي، اختبارا لقدراتهم على كفالة التصدي لتلك الأزمات بفعالية وبشكل مناسب. ويتطلب توقع استمرار احتياج الأزمات الكبيرة إلى قدرات أكبر وإلى نوعية أفضل وقدر أكبر

من المساءلة في مجال الاستجابة الإنسانية، أن تدرس الأمم المتحدة ما لديها من شبكات وأدوات وقدرات وأن تقوم بتعزيزها. وتحقيقا لذلك طلب مكتب منسق الشؤون الإنسانية القيام باستعراض الشبكة الدولية للاستجابة الإنسانية.

162- وفي أفريقيا، أدى الصراع الدائر في دارفور إلى تشرد أكثر من 1,6 مليون شخص داخل البلاد. واضطر ٢٠٠ ٠٠٠ آخرون إلى عبور الحدود إلى تشاد. وتقدم وكالات منظومة الأمم المتحدة حاليا قرابة ٢٨ ٠٠٠ طن من الأغذية شهريا إلى حوالي مليوني شخص. ودعمت تلك الوكالات أيضا أنشطة تمكن ٨٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا من الحصول على المياه الصالحة للشرب، وقدمت المساعدة إلى حملة تحصين حكومية كبيرة في دارفور، تم فيها تحصين أكثر من مليوني طفل ضد الحصبة . وأقيمت في أنحاء دارفور شبكة للإنذار المبكر والتصدي للإنذار بأي تفشي محتمل للمرض، ويُقدم الدعم للاستئناف المبكر للأنشطة الزراعية، وللمبادرات المجتمعية للعناية بصحة الحيوانات، وإصلاح سياسة حيازة الأراضي، وإدارة الموارد الطبيعية. وأُنشئ في دارفور مكتب للمعلومات المتعلقة بالألغام لمساعدة وكالات المساعدة الإنسانية على القيام بعملياتها في أمان.

163- وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كان في أوغندا 2,1 من المشردين يعيشون في مستوطنات ويعتمدون على المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وقدمت اليونيسيف الدعم لبناء ٢٧ مدرسة مؤقتة في مخيمات المشردين، ودرّبت ٨٠٠ من المعلمين المشردين على تقديم المشورة في مجال الرعاية الاجتماعية – النفسية، وأنشأت ١٨ مركزا لنماء الأطفال في سنوات الطفولة الأولى. وتقدم اليونيسيف أيضا المآوى واللوازم المترلية لحالات الطوارئ وتيسر الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية لقرابة ١٢ ٠٠٠ "متنقلا ليليا" من الأطفال الذين ينتقلون كل مساء من مناطق ريفية مهددة إلى بلدات أكثر أمنا تجنبا لاختطافهم من جانب جيش الرب للمقاومة.

164- وحدثت أخطر حالة معروفة حتى الآن لتفشي حمى ماربورغ الترفية في مقاطعة إيجي في شمال أنغولا في آذار/مارس. وسارعت منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون إلى دعم وزارة الصحة الأنغولية في جهودها الرامية إلى احتواء

الفيروس الخطير. وفي ليبريا قامت اليونيسيف بدور أساسي في نزع سلاح الأطفال المرتبطين بالقوات المقاتلة وتسريحهم وإعادة إدماجهم. واستفاد حتى الآن أكثر من ٧٨٠ ١١ طفلا من برامج التسريح. ومكّنت حملة العودة إلى المدارس التي نظمتها اليونسيف أكثر من 600000 تلميذ من العودة إلى المدارس، مما بعث الإحساس بالاستقرار والأمل في العديد من المجتمعات المحلية الحضرية والريفية في أنحاء البلد. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدعم البرامج التي تقوم بها حاليا منظمة الأغذية والزراعة الأمن الغذائي وأسباب الرزق لحوالي ٠٠٠ ٥٠٠ من أسر المزارعين المتضررين من الصراع. وسعيا إلى فتح الأسواق لسكان الأرياف، تقوم المنظمة أيضا بإصلاح مئات الكيلومترات من الطرق الصغيرة، ويقدم برنامج الأغذية العالمي حصصا غذائية لقوة العمل بالمشروع.

165- وفي الشرق الأوسط، تتعاون وكالات منظومة الأمم المتحدة مع وزارة الصحة العراقية لتنشيط الشبكات الصحية في البلد، بإصلاح المرافق الأساسية وإعادة تجهيزها وتشغيلها من جديد. ويجري تدريب الموظفين الصحيين العراقيين، ووضع السياسات والأنظمة المتعلقة بنوعية المياه، واستكمال نظم اختبارها. ويجري أيضا تنفيذ مشاريع قيمتها٦٠ مليون دولار في مجالات الري والخدمات البيطرية، وانتاج الماشية، والصناعات المترلية.

166- وفي المنطقة نفسها، تواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) برنامج المساعدة العادي الذي تقدمه إلى 4,2 ملايين لاجئ فلسطيني مسجل، في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، والضفة الغربية، وقطاع غزة. وتشرف الوكالة على قيد حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ تلميذ في ٦٥٢ مدرسة، وهي تشغّل ١٢٥ مصحة، وتقدم الدعم إلى حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ من اللاجئين الفقراء، وتتعاون مع ١٠٢ من المراكز المجتمعية وتدير برنامجا واسع النطاق للقروض الصغيرة. وتواصل الوكالة أيضا تقديم المساعدات الطارئة إلى الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث تصل معدلات الفقر إلى ٧٠ في المائة. ففي عام ٢٠٠٤، مثلا، قدمت الوكالة مساعدة غذائية إلى أكثر من ١،١ مليون

فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبنت الوكالة أيضا حوالي ٣٠٠ مأوى جديد في جنوب غزة، حيث كانت القوات الإسرائيلية قد دمرت أكثر من ٧٣٠ مأوى. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضا برنامجا خاصا للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني. وبالرغم من تلك الجهود، أدت تطورات مثل تمديد الحاجز الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى زيادة تدهور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للسكان الفلسطينيين.

167- ويقدم مكتب منسق الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ المذكورة وفي ٢٧ حالة أخرى الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن طريق المنسقين المقيمين ومنسقي المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٤، يسّر المكتب إعداد وإصدار نداءات موحدة لتقديم المساعدة الإنسانية من أجل ١٨ أزمة. وطلبت الأمم المتحدة وشركاؤها في هذه النداءات توفير ٤،٤ بلايين دولار لتغطية احتياجات الإغاثة والاحتياجات العاجلة لحوالي ٣٥ مليون شخص. بيد أنه بعد ستة شهور من صدور النداءات لم يُلبّ سوى ٣٨ في المائة من تلك الاحتياجات. وباستثناء الدعم السخي الذي قدم إلى المناطق المتضررة من كارثة التسونامي، لم يُلب سوى ٢٤ في المائة من الاحتياجات التي صدرت بشأنها بقية النداءات. ومن بين النداءات التي صدرت بشأن أفريقيا وعددها ١٤ نداء، ورد لثمانية منها، حتى أيار/مايو ٢٠٠٥، أقل من ٢٠ في المائة من احتياجاتها.

168- وتؤثر طريقة تمويل التصدي للأزمات الإنسانية على قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بسرعة وبفعالية وبشكل يستند إلى مبادئ لهذه الأزمات. ومثلما اتضح من الأحداث التي جدت في الفترة المشمولة بالتقرير، يوجد العديد من الحالات التي تتطور فيها الأزمات أو تتصاعد بسرعة، أو التي تتطلب نشرا سريعا للأفراد في قطاعات حيوية، أو لا يُنتبه فيها إلى الاحتياجات في حالات الطوارئ أو القطاعات التي لا يبلغ عنها بشكل كاف، ولكنها تظل تتطلب دعما كبيرا. وتوفير التمويل في الوقت المناسب وبالقدر المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به يعزز قدرة الأمم المتحدة على زيادة

تطوير ومواصلة قدرتها على الاستجابة بشكل يتناسب مع الاحتياجات في الميدان.

169- والإنعاش المبكر هو أحد القطاعات التي كثيرا ما لا تتلقى تمويلا كافيا، لا سيما عندما يتعلق الأمر بدعم ببناء قدرات المؤسسات الوطنية. بيد أن الانتقال من الصراع إلى السلام انتقالا مستداما يتوقف على سرعة استعادة القدرات الوطنية التي تآكلت بسبب الصراع. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة أنشطة تركز على هذا المجال. ففي غينيا- بيساو، مثلا، ساعد البرنامج الإنمائي الحكومة على إقامة صندوق لإدارة حالات الطوارئ الاقتصادية للمساعدة في مجال دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وقد سمح ذلك للحكومة بتحقيق الاستقرار في المجالات ذات الأولوية في الإدارة العامة واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية.

إدارة الكوارث الطبيعية

170- تتزايد الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية من حيث معدل وقوعها وشدتها. فقد أفاد مركز بحوث انتشار الأوبئة بسبب الكوارث أن أكثر من ٢٤٦ ٠٠٠ شخص هلكوا في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٥ نتيجة الكوارث الطبيعية. وأصيب ١٥٧ مليون شخص آخرون أو شُرّدوا أو تضرروا بشكل أو بآخر. ولحقت بالممتلكات أضرار قُدّرت قيمتها بزهاء ١٠٠ بليون دولار، تسببت في العديد من البلدان في زوال مكاسب إنمائية تحققت بمشقة. ومن العوامل التي يرجح أنها تتسبب في تزايد تواتر الكوارث وحدتها، استمرار تغير المناخ، وتدهور البيئة، والتحضر العشوائي، ونظم التخفيف من آثار الكوارث، التي لا تعالج تلك العوامل كما ينبغي.

171- وكان من أكبر الكوارث التي حدثت في العام الماضي، إلى حد بعيد، زلزال وأمواج التسونامي في المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وعلى أثر حدوث كارثة التسونامي، قام مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية بتيسير إعداد وصدور نداء سريع مشترك بين الوكالات لتغطية الاحتياجات العاجلة لحوالي خمسة ملايين شخص لمدة ستة شهور. ومن مبلغ البليون دولار المطلوب، أُعلن بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ عن التبرع بحوالي ٩٠ في المائة منه. ونتيجة للدعم السخي السريع الذي قدمته الحكومات والمواطنون في جميع أنحاء العالم، أمكن بسرعة تحقيق استقرار الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة. ولم تحدث حالات خطيرة من تفشي الأمراض المعدية، وتلقت المجتمعات المحلية المتضرر ة الأغذية اللازمة وغيرها من أشكال الدعم. وتسببت الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالهياكل الأساسية في تأخير أشد الاستجابات استعجالا. بيد أنه أمكن القيام بسرعة بعملية لوجستية ضخمة وفرت لها أصول عسكرية من أكثر من ١٧ بلدا، مما مكّن السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية من مساعدة المجتمعات المحلية المنكوبة. وكانت العملية من أعقد ما شهده تاريخ برنامج الأغذية العالمي الذي قاد تنسيق العمليات اللوجستية نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، عن طريق مركز اللوجستيات المشترك. وفي ظرف أيام كانت طائرات الهليكوبتر تنقل الأغذية بصورة مستمرة على طول سواحل سومطرة التي اجتاحها التسونامي بشدة. وبحلول ٧ كانون الثاني/يناير، كان برنامج الأغذية العالمي يقدم الأغذية إلى ٠٠٠ ٧٥٠ شخص في سري لانكا، وبحلول ٣ أيار/مايو، بلغ ذلك العدد نحو 1,9 مليون نسمة في جميع أنحاء المنطقة، ووزع البرنامج ٠٠٠ ٩٠ طن من الأغذية. ووفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخيام، والمفارش البلاستيكية، والبطاطين، ولوازم المطبخ وغيرها من السلع المترلية إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص في سومطرة و ٠٠٠ ١٦٠ شخص في سري لانكا.

172- وتصديا لآثار التسونامي، نسّقت منظمة الصحة العالمية تقييما واسعا متعدد الوكالات للاحتياجات الصحية على طول السواحل الغربية لآتشيه. وأقيمت بسرعة شبكات للإنذار المبكر في المناطق المتضررة، واستُخدمت الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والتصدي لها. وقدمت المصحات والمستشفيات والمختبرات تقارير أسبوعية وأرقام وإنذارات يومية تتعلق بالأمراض المعدية. ووزعت اليونيسيف لوازم صحية لحالات الطوارئ

على ٠٠٠ ٨٠٠ شخص، وبحلول منتصف أيار/مايو كانت المنظمة تزود ٠٠٠ ٨٥٠ شخص بالمياه الصالحة للشرب. وقامت اليونيسيف وشركاؤها أيضا ببناء وترميم مرافق الصرف الصحي لزهاء ٠٠٠ ٥٥٠ شخص. وحُصن حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ طفل ضد الحصبة وزُودوا بفيتامين ألف. وقامت اليونيسيف وشركاؤها أيضا بتيسير تسجيل وتعقب الأطفال الذين انفصلوا عن ذويهم أو الأطفال غير المصحوبين ولم شملهم مع أسرهم. وأمكن بفضل يقظة المجتمع الدولي والحكومات المتضررة حماية الأطفال من الاستغلال والاتجار.

173- وبدأت العمليات تتحول الآن من جهود الإغاثة إلى الإنعاش. وبمساعدة أولية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بعض البلدان، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بدأت برامج إعادة بناء المآوى. وتساعد منظمة الأغذية والزراعة البلدان المتضررة على تخطيط وتنسيق إصلاح قطاعات الزارعة وصيد السمك والحراجة، مع التركيز على إعادة إيجاد فرص كسب الرزق المستدامة تعزيزا للأمن الغذائي وللدخل. وسعيا إلى تيسير الانتقال إلى الانتعاش، عيّنت مبعوثا خاصا للإنتعاش من التسونامي، يعمل على مواصلة توجيه الانتباه العالمي إلى مسألة الإنعاش والإعمار الطويل الأجل والتعاون في هذا المجال.

174- وفي أفريقيا وبالرغم من الإنذارات الكثيرة قبل الكارثة بتسعة شهور، اجتاحت بلدان شمال وغرب أفريقيا موجة من الجراد الصحراوي في صيف ٢٠٠٤، وهددت ملايين الهكتارات من المحاصيل. وقامت منظمة الأغذية والزراعة وحكومات البلدان المتضررة بعملية مكافحة كبيرة، عالجت فيها أكثر من ١٢ مليون هكتار من الأراضي التي غزاها الجراد، لحماية محاصيلها.

175- وعصفت بمنطقة الكاريبي عدة أعاصير بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ متسببة في أضرار فادحة. وكان الإعصار إيفان أعتى إعصار اجتاح المنطقة منذ عشر سنوات، وأحدث أضرارا بحوالي ٩٠ في المائة من المنازل في غرينادا، وترك حوالي ٠٠٠ ٦٠ شخص بدون مأوى. واجتاح هايتي الإعصار جان وقتل حوالي 1500 شخص. وأصيب ٠٠٠ ٣٠٠ آخرون أو تضررت ممتلكاتهم. وتقدم منظمة الأغذية والزارعة المساعدة على

استئناف إنتاج الزارعة وصيد السمك في جميع أنحاء المنطقة عن طريق مختلف البرامج، ومنها إصلاح زوارق الصيد، وتوزيع الأدوات والبذور والسماد، وإصلاح هياكل الري الأساسية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم إلى جهود الإنعاش في خمسة بلدان كاريبية. ويرمي هذا الدعم أساسا إلى كفالة تجنيب جهود الإنعاش والإعمار المخاطر التي قد تكون ساهمت أصلا في حدوث الكارثة، من قبيل البناء في مناطق معرضة لمخاطر شديدة بسبب إتباع تقنيات بناء غير مناسبة.

176- وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي هو تعزيز إدارة الكوارث للحد من المخاطر. وتحقيقا لذلك، نظمت الأمم المتحدة وحكومة اليابان المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، في كوبيه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأسفر المؤتمر عن وضع إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، بشأن بناء قدرة الدول والمجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث. وستكون ترجمة ذلك الإطار إلى نتائج ملموسة تحديا كبيرا أمام منظومة الأمم المتحدة والحكومات والكيانات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. ويدعو الإطار إلى تحقيق زيادات مستهدفة في المساعدة الإنمائية الرسمية والميزانيات الوطنية بهدف الحد من العوامل الأساسية المسببة للمخاطر. وتقوم أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بتنسيق المبادئ التوجيهية لاستراتيجية دعم الجهود الوطنية والإقليمية عن طريق فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالحد من الكوارث.

177- ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهوده الرامية إلى تحسين إدارة الكوارث عن طريق توسيع المشاركة في أفرقة تقييم الكوارث وتنسيق مواجهتها . وتتضمن هذه الأفرقة بشكل متزايد مديري الطوارئ من البلدان المعرضة للكوارث. ويسمح ذلك للأمم المتحدة ببناء قدرة محلية على الاستجابة وعلى مواجهة أسرع لعدد أكبر من الكوارث. فخلال الأعاصير التي عصفت بمنطقة الكاريبي في عام ٢٠٠٤، مثلا، نشرت الأمم المتحدة في نفس الوقت في جامايكا، وجزر كايمان، والجمهورية الدومينيكية، وغرينادا، وهايتي، أفرقة من ذلك النوع بلغ مجموع أعضائها ٢٤ عضوا من ١٢ بلدا

ومنظمة يعملون بثلاث لغات. وبعد بضعة أشهر، وخلال تسونامي المحيط الهندي، نُشرت خمسة أفرقة لتقييم وتنسيق الكوارث في إندونيسيا، وتايلند، وسري لانكا، والصومال، وملديف، وبلغ عدد أعضائها ٤٤ عضوا من ١٦ بلدا ومنظمة دولية. وتعززت جهود إدارة الكوارث والحد من مخاطرها أيضا بإنشاء موقع على الإنترنت خاص بخدمة الإنذار المبكر للإنسانية (www.hewsweb.org)، أنشأها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ برنامج الأغذية العالمي نيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويتيح هذا الموقع الشبكي وصول الجمهور إلى تحليلات للإنذار المبكر وتنبؤات بشتى المخاطر الطبيعية.

178- واتضح من الأحداث التي جدت مؤخرا أن الكوارث الطبيعية تنتج عنها أيضا احتياجات لحماية السكان المتضررين، وإن كان ذلك مجالا لا يحظى حتى الآن بما يستحقه من عناية. فعلى سبيل المثال، نشأت شواغل إثر كارثة التسونامي بشأن الاتجار بالأطفال اليتامى. ويسعى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى تدوين القوانين ذات الصلة بالكوارث الطبيعية ضمن مشروع القانون الدولي لمواجهة الكوارث. بيد أن إطار حماية ضحايا الكوارث الطبيعية لا يزال حتى الآن أقل تطورا من الحماية المقدمة للمدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة.

حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

179- تزايد الاعتراف الدولي منذ بضع سنوات بأن المساعدة المادية المقدمة لإنقاذ الأرواح وأسباب كسب الرزق في العديد من الأزمات الإنسانية ليست سوى عنصر واحد من العناصر التي يحتاجها السكان المتضررون. وهناك عدد من الأزمات، بعضها إقليمي الطابع، مثلما هو الحال في غرب أفريقيا، وبعضها خاص ببلدان معيّنة، مثل دارفور، تصنف بأنها أزمات حماية. ونتيجة لذلك يتزايد وعي منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني بالحاجة إلى تعزيز الأطر الدولية القائمة لتستجيب بشكل أنسب لحالات

الطوارئ المعقّدة التي نواجهها اليوم. ولذلك اتخذت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن مجموعة من القرارات تحث الدول وغيرها من أطراف الصراع على الاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الإنساني الدولي والقوانين المتعلقة باللاجئين وحقوق الإنسان.

180- ويتمثل التحدي بشكل متزايد في ترجمة الإطار العام للقوانين والسياسات إلى ممارسة في الميدان. ويسرّني الإفادة بأن تقدما كبيرا تحقق في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، يضمّن مجلس الأمن بشكل متزايد ولايات بعثات حفظ السلام، الشواغل المتعلقة بمسائل الحماية. والأهم من ذلك، أن تلك البعثات مزودة الآن بموظفين وهياكل أنسب لتلبية احتياجات الحماية. وقد عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع عدد من البلدان المتضررة حاليا أو التي تضررت من قبل بالصراعات المسلحة، لتحديد نُهج مشتركة لتهيئة بيئات أكثر أمنا للمدنيين. ففي أوغندا، مثلا، اتفقت الحكومة والمنظمات الإنسانية والأطراف المتضررة والعسكريون والمجتمع المدني، جميعا، على نهج مشترك وعلى إجراءات مشتركة أو تكميلية يقوم بها كل طرف منها لتحسين حماية المدنيين. وأحدث ذلك الإنجاز تغييرات إيجابية محددة في الميدان في شمال أوغندا، بما في ذلك تحسين وصول مقدمي المساعدة الإنسانية. وبدأ في شمال القوقاز حوار مماثل لمواجهة تحديات الحماية فيما بعد الصراع.

181- وأبرزت التطورات الأخيرة أيضا أهمية التعاون بشأن مسائل الحماية مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. ففي دارفور، على سبيل المثال، ومع تفاقم الصراع، أصبحت النساء اللائي يجمعن حطبا خارج القرى عرضة بشكل متزايد للاغتصاب والاعتداء الجنسي. ووضع الاتحاد الأفريقي، الذي يتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مسائل الحماية، مراقبيه وقواته على طول الطرق التي تسلكها النساء، فساهم بذلك في انخفاض عدد حالات الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء.

182- ويمثل دعم الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى تعزيز هياكلها القضائية المحلية وإصلاح قطاع الأمن لديها عاملا محوريا في ترسيخ المكاسب

التي تتحقق في مجال الحماية خلال الأزمات وفي كفالة استدامتها. وأقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامج استجابته لحالات الطوارئ في دارفور، شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتدريب أكثر من ٤٠٠ ١ من أصحاب المصلحة في المنطقة، من بينهم أعضاء في السلك القضائي، ومنظمات غير حكومية سودانية، وأفراد الأمن. ويتضمن التدريب التعريف بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي، وقانون الإنسان، والعدالة الجنسانية، وحماية الطفل، ومدونات قواعد السلوك.

الفصل الرابع

النظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان

التطورات في مجال حقوق الإنسان

183- في متابعة لتقريري الصادر في أيلول/سبتمبر 2002 المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1)وفي مبادرة "الإجراء الثاني" التي نتجت عنه؛ ركزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ذي قبل على تعزيز الشبكات الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى تكثيف الأنشطة على الصعيد القطري، ولا سيما عن طريق بناء القدرات والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتواصلت خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بوجه خاص على وضع خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، والتثقيف في مجال تلك الحقوق، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

184- ووافقت لجنة حقوق الإنسان في دورتها لعام ٢٠٠٥ على السماح لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المعتمدة بالتحدث في حدود ولاياتها وبمخاطبة اللجنة في حدود جميع بنود جدول أعمالها. ويمثل ذلك تطورا هاما يعزز مركز المؤسسات الوطنية وفعاليتها في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

185- وفي جهد يرمي إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إيفاد بعثات الرصد وتقصي الحقائق. وبموجب اتفاق أُبرم في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بين المفوض السامي لحقوق الإنسان وحكومة نيبال أنشئ مكتب للمفوضية في نيبال بولاية عامة هي حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تشمل القيام بأنشطة رصد في جميع أنحاء البلد. وسيقدم المفوض السامي تقارير تحليلية دورية عن حالة حقوق الإنسان في البلد إلى لجنة حقوق الإنسان، وإلى الجمعية العامة، وإليَّ.

186- وفي السودان، وفي إطار خطة عمل الأمم المتحدة الطارئة التي بلغت مدتها ٩٠ يوما، نشرت المفوضية في أواسط آب/أغسطس ٢٠٠٤ مراقبين لحقوق الإنسان في دارفور. وأذن مجلس الأمن في قراره 1564 (2004) بإنشاء لجنة تحقيق دولية لدارفور، قدمت لها المفوضية فيما بعد دعما فنيا وإداريا. وقدمت اللجنة إليَّ تقريرا عن استنتاجاتها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

187- وقدمت المفوضية الدعم إلى لجنة التحقيق في كوت ديفوار المنشأة عملا باتفاق لينا – ماركوسي، وذلك بناء على طلب من حكومة كوت ديفوار ومجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ 25 أيار/مايو 2004 (S/PRST/2004/17). وقدمت اللجنة إليّ تقريرها في كانون الأول/ديسمبر 2004. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون، التي تتلقى عملياتها دعما كاملا من المفوضية، تقريرها إلى رئيس سيراليون. وتتواصل أنشطة المفوضية الرامية إلى دعم تنفيذ توصيات اللجنة.

188- ولا تزال آليات الإجراءات الخاصة التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان تمثل إسهاما قيما في حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حوالي ١٠٠ تقرير قدمتها اللجنة بشأن شتى المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وأكثر من ٠٠٠ ١ بلاغ سري وُجّهت إلى حكومات حوالي ١٤٠ بلدا بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة، و ٤٠ زيارة قطرية قام بها أشخاص عُهد إليهم بولايات في أطار أنشطة تقصي الحقائق.

189- ووضعت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين إجراءات خاصة جديدة تتعلق باستخدام المرتزقة، ومسائل الأقليات، وحقوق الإنسان والتضامن الدولي، وحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عند مكافحة الإرهاب، وحالة حقوق الإنسان في السودان. واعتمدت اللجنة أيضا بعد إعداد استغرق ١٥ سنة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في الانتصاف والجبر. واستكمل الخبير المستقل المعني بمسألة الإفلات من العقاب، الذي عينته لجنته حقوق الإنسان، مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان عن طريق إجراءات مكافحة الإفلات من العقاب.

190- ولا تزال أعمال هيئات الخبراء المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تكتسي أهمية بالغة. وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل، و لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، في تقارير ٩٤ دولة طرف. وتواصل الهيئات المنشأة بمعاهدات مواءمة أساليب عملها والنظر في سبل مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بما عليها من التزامات فنية والتزامات إبلاغ. وخلال العام الماضي، اتخذت الهيئات المنشأة بمعاهدات أيضا أكثر من ١٠٠ مقرر ورأي بشأن حالات إفرادية.

191 - وفي حين اجتذبت الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان أكثر من ٣ ٠٠٠ مشترك، منهم رقم قياس بلغ ٨٨ من كبار المسؤولين الحكوميين تكلموا في الجزء الرفيع المستوى، لا يزال تسييس مناقشات اللجنة وعدم النظر في بعض الحالات التي تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مصدر قلق شديد. واستجابة لمستوى الاهتمام العالي بمسألة الإصلاح، عقدت اللجنة اجتماعا غير رسمي بشأن الفروع المتعلقة بحقوق الإنسان من تقريري المعنون " في جو من الحرية أفسح" .وأعربت الدول الأعضاء من مختلف

المجموعات الإقليمية فضلا عن المنظمات غير الحكومية عن مجموعة كبيرة من الآراء بشأن مقترحاتي، لا سيما ما يتعلق بإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان.

192- وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ خطة عمل، إثر صدور التقرير المشار إليه أعلاه، تتضمن خطة استراتيجية لتعزيز عمل المفوضية وزيادة تركيزه. وتقوم المفوضية، بتشديد على التنفيذ، بتجهيز نفسها للقيام ببرنامج حوار وتعاون فعّال مع البلدان، سيُدعم، في جملة أمور، بخبرة جغرافية ومواضيعية معززة، وبعمليات نشر أوسع للموظفين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وبعدد أكبر من المكاتب داخل البلدان. وستكون حماية حقوق الإنسان وتمكين الشعوب الهدفين الأساسين للمفوضية وهي تتولى قيادة عملية الانتقال بجدول أعمال حقوق الإنسان من الخطابة إلى التطبيق.

المحكمة الجنائية الدولية

193- وافقت الجمعية العامة في قرارها ٣١٨/٥٨ على اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية الذي أقرته جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويضع اتفاق العلاقة الذي بدأ نفاذه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الإطار القانوني للتعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة بغية تيسير وفاء كل منهما بالتزاماته بفعالية.

194- وتتعهد الأمم المتحدة، بموجب اتفاق العلاقة، بالتعاون مع المحكمة مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسؤولياتها واختصاصاتها بموجب الميثاق، ومع مراعاة قواعدها. وللأمم المتحدة أن تقدم، بناء على طلب من المحكمة أو المدعي العام، معلومات أو وثائق لها صلة بأعمال المحكمة. وللأمم المتحدة أيضا أن توافق على تزويد المحكمة بأي أشكال أخرى من التعاون والمساعدة. وينص اتفاق العلاقة أيضا على إمكانية إبرام ترتيبات تكميلية تنفيذا لبنوده .وعلى

أساس تلك الترتيبات، قدمت الأمم المتحدة بالفعل مساعدة إلى مكتب المدعي العام في عدة مناسبات.

195- وقررت الجمعية العامة أيضا، من خلال موافقتها على اتفاق العلاقة، أنه يجوز للمحكمة الجنائية الدولية أن تحضر أعمال الجمعية العامة وأن تشترك فيها بصفة مراقب. وتُدفع بالكامل إلى المنظمة جميع النفقات التي قد تتكبدها الأمم المتحدة نتيجة تنفيذ اتفاق العلاقة.

196- وقرر مجلس الأمن، في قراره ١٥٩٣ (2005)، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إحالة الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وعملا بذلك القرار، قدمتُ إلى المدعي العام عدة وثائق، منها مظروف مختوم يتضمن قائمة بالمشتبه فيهم، كنت قد تلقيتها من رئيس لجنة التحقيق الدولية لدارفور (انظر الفقرة 186).

المحاكم الجنائية الدولية

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

197- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة تنفيذ الإجراءات الرامية إلى الوفاء بولايتها بحلول عام ٢٠١٠. وبدأت المحكمة عملية إعادة نقل القضايا إلى دول يوغوسلافيا السابقة. وهناك الآن ١٠ طلبات تشمل ١٨ متهما تنتظر الإجابة. وقد عزز إنشاء دائرة جرائم الحرب لمحكمة البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٥ قدرة المحكمة على النظر في جرائم الحرب في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، نُقلت ملفات التحقيق إلى المدعي العام للبوسنة والهرسك. وفي ضوء إحالة القضايا إلى المحاكم المحلية، عُدّلت المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وأُدخلت أيضا تعديلات على المادة ٩٨ مكررا والمادة ١٢٤ من تلك القواعد.

198- وحتى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كانت دوائر المحكمة تنظر في ست قضايا بلغ عدد المتهمين فيها تسعة. وفي ذلك التاريخ كانت هناك ٣٠ قضية أخرى بلغ مجموع المتهمين فيها ٥١ تمر بالمرحلة السابقة للمحاكمة. وأصدرت دوائر المحكمة ثلاثة أحكام. وأصدرت دوائر الاستئناف أربعة أحكام. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بلغ عدد المحتجزين في مرافق الاحتجاز التابعة للمحكمة ٥٨ شخصا، و عدد المفرج عنهم مؤقتا ٢١. ونقلت المحكمة ثلاثة أشخاص مدانين إلى إسبانيا والدانمرك والمملكة المتحدة لقضاء فترة عقوبتهم. وبلغ عدد المتهمين المحتجزين لدى المحكمة رقما قياسيا قدره ٢٣ متهما في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، انخفض عدد المتهمين الذين لم يُقبض عليهم إلى ١٠ متهمين. بيد أنه يوجد من بينهم مسؤولون كبار مثل رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش، وهما مطلقا السراح منذ حوالي ١٠ سنوات. وفي هذا الصدد، لا يزال تعاون المجتمع الدولي، لا سيما دول يوغوسلافيا السابقة، يكتسي أهمية أساسية في تقديم المتهمين إلى العدالة. ومع ذلك فما زالت المحكمة تمضي قدما في الوفاء بولايتها المتمثلة في تقديم جميع المتهمين، وعددهم ١٦٣، إلى العدالة.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

199- بلغت أنشطة دوائر المحكمة حاليا ذروة لم تبلغها من قبل قط، وبلغ عدد المحاكمات الجارية رقما قياسيا. واستمر نتاج نشاط المحكمة في تزايد بفضل استخدام جميع القضاة المخصصين التسعة العاملين مع القضاة الدائمين التسعة، إضافة إلى قاعة محاكمة رابعة ممولة من حكومتي النرويج والمملكة المتحدة. وصدرت أحكام بشأن ٢٥ متهما، وتتواصل محاكمة ٢٥ آخرين. ويقوم الدفاع بتقديم الأدلة في اثنتين من تلك المحاكمات، يبلغ عدد المتهمين فيهما ١٠. وفي محاكمة أخرى تتعلق بأربعة متهمين، دعا المدعي العام جميع الشهود إلى الإدلاء بشهاداتهم. ويوجد ١٦ محتجزا في انتظار المحاكمة. وسيبدأ

النظر في قضاياهم بمجرد أن تتمكن دوائر المحكمة من ذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام بشأن أربعة متهمين، فضلا عن العديد من القرارات التمهيدية.

200- واختتم مكتب المدعي العام تحقيقاته بشأن المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية. ويُتوقع تقديم آخر الاهتامات لتقرها دوائر المحكمة في أواسط عام ٢٠٠٥. وبدأت عملية إحالة القضايا إلى الاختصاص القضائي الوطني، وقد سلم المدعي العام في شباط /فبراير ٢٠٠٥ إلى حكومة رواندا ١٥ ملفا عن أشخاص هم موضع تحقيق. ويجري تكثيف الجهود لتعقب الهاربين والقبض عليهم. وأعيد تنظيم وتعزيز وحدة التعقب في مكتب المدعي العام، ونُقحت طريقة عملها. ويوجد برنامج نشط لتحسين التعاون بين الدول عن طريق اتصالات المدعي العام بالسلطات في البلدان المختلفة.

201- ويواصل قلم المحكمة تقديم دعمه الثابت للإجراءات القضائية من خلال الخدمات التي يقدمها إلى هيئات المحكمة الأخرى وإلى الدفاع. وهو يجمع الدعم أيضا من الدول و/أو المؤسسات الدولية لسير الإجراءات سيرا سلسا. وأُبرمت اتفاقات مع دول ومؤسسات لتمويل الأنشطة التي لا تغطيها الميزانية العادية، وذلك لكفالة تنقل الشهود وسلامتهم، ولإيجاد أماكن يقضي فيها المدانون فترات عقوبتهم.

المحكمة الخاصة لسيراليون

202- بينما تقترب المحكمة الخاصة لسيراليون من نهاية العام الرابع لبدء عملها، تجري الآن محاكمة جميع المتهمين التسعة المحتجزين في فريتاون. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عُيّن ثلاثة قضاة للدائرة الثانية للمحكمة، وبدأ في ٧ آذار/مارس النظر في قضية المجلس الثوري للقوات المسلحة. وفي نفس الوقت، تواصل الدائرة الأولى للمحكمة النظر، بالتناوب، في قضايا قوات الدفاع المدني، والجبهة الموحدة الثورية، التي بدأ النظر فيها في ٣ حزيران/يونيه و

٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على التوالي. ولا تزال قضيتان أخريان معروضتين على المحكمة الخاصة. ولا يزال مآل جوني بول كوروما، رئيس المجلس الثوري للقوات المسلحة، غير معروف. واستقال شارل تايلور من رئاسة ليبريا في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهو موجود منذ ذلك التاريخ في نيجيريا.

203- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ اعتمدت المحكمة الخاصة استراتيجية الإنجاز التي قدمها الرئيس إلى مجلس الأمن في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥. ووقع قلم المحكمة اتفاقين مع بلدين بشأن إنفاذ الأحكام، والمفاوضات جارية مع عدد من البلدان الأخرى . وستواصل المحكمة خلال فترة ما بعد الإنجاز بعض "الأنشطة المتبقية"، وذلك بعد أن ينتهي وجودها بشكلها الحالي وقدراتها الحالية.

204- وتلقت المحكمة حتى الآن تبرعات بلغت حوالي 54,9 مليون دولار من 33 دولة، في حين تبلغ ميزانيتها لفترة أربع سنوات 104 ملايين دولار. ولتكملة التبرعات غير الكافية، سعيتُ إلى الحصول للمحكمة على إعانة تصل إلى 40 مليون دولار لفترة السنتين 2004-2005. وأذنت لي الجمعية العامة في قرارها 276/59 بالدخول في التزامات لا تتجاوز 20 مليون دولار لإكمال الموارد المالية المتاحة للمحكمة الخاصة لفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2005. وفي تقريري المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2005 (A/59/534/Add.4)، اقترحت تقديم إعانة إضافية قدرها 13 مليون دولار لتمويل الشهور الستة الأولى من عمليات المحكمة في عامها الرابع، أي حتى كانون الأول/ديسمبر 2005، وأعربت عن اعتزامي اقتراح تقديم إعانة إضافية للمحكمة في عام 2006 تصل إلى 7 ملايين دولار. واتخذت الجمعية العامة في 22 حزيران/يونيه 2005 القرار 294/59 الذي وافقت فيه الالتزام بمبلغ يصل إلى 13 مليون دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2005.

تعزيز سيادة القانون

205- في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ،عقد مجلس الأمن اجتماعا مفتوحا لمناقشة تقريري عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616). وشدد المجلس على أهمية وإلحاحية استعادة العدالة وسيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراع، ليس فقط لمساعدتها على علاج ما سبق من تجاوزات وإنما أيضا لتعزيز المصالحة الوطنية ومنع استئناف الصراع. وشدد المجلس على أهمية ملاءمة الحلول للظروف المحلية وأيضا، وهذا أهم، على إشراك الجهات الفاعلة المحلية. ولذلك شدد المجلس على الحاجة إلى الاهتمام بكامل نطاق آليات العدالة الانتقالية، وليس المحاكم وحدها. وأخيرا، ومن الناحية العملية، حث المجلس الأمانة العامة على تقديم مقترحات لتنفيذ مختلف التوصيات العملية التي تضمنها تقريري.

206- وواصلت خلال العام الماضي العمل على وضع الترتيبات اللازمة لبدء نفاذ الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا بشأن القيام، في إطار القانون الكمبودي بمحاكمة مقترفي الجرائم المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أوفدت بعثة تخطيط ثالثة إلى بنوم بنه لإكمال أعمال تحديد المتطلبات التي يتوقع أن تحتاجها دوائر المحكمة الاستثنائية.

207- وفي ٢٨ آذار/مارس، عقدت مؤتمرا لإعلان التبرعات بغية السعي إلى الحصول على ٤٣ مليون دولار لازمة لتمويل التزام الأمم المتحدة بموجب الاتفاق، وتلقيت تبرعات وتعهدات كافية لتلبية احتياجات المنظمة. وفي ٢٨ نيسان/أبريل أبلغت، تبعا لذلك، حكومة كمبوديا بأن الأمم المتحدة امتثلت للشروط القانونية لبدء نفاذ الاتفاق، وبذلك بدأ نفاذ الاتفاق في اليوم التالي.

208- وبناء على طلب تقدمت به حكومة بوروندي لكي يُنشئ مجلس الأمن لجنة تحقيق قضائية دولية، حسبما ينص اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، أوفدت بعثة تقييم لتنظر في استصواب وجدوى إنشاء تلك

اللجنة الدولية بغرض استيضاح الحقيقة وتقديم المسؤولين عن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة في حق الإنسانية والجرائم المرتكبة في بوروندي منذ استقلالها، إلى المحاكمة. وأوصت لجنة التقييم بإنشاء آلية مزدوجة: آلية مساءلة غير قضائية في شكل لجنة لتقصى الحقائق، وآلية مساءلة قضائية في شكل دائرة محكمة خاصة تعمل في إطار النظام القضائي البوروندي.

209- وفيما يتعلق بالسودان، وعملا بقرار مجلس الأمن 1564 (2004)، أنشأت لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الأنباء المتعلقة بوقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في دارفور من جانب جميع الأطراف، وأيضا لتحديد ما إذا كانت قد حدثت فعلا أعمال إبادة جماعية، وتحديد مقترفي تلك الانتهاكات بغية كفالة مساءلة جميع المسؤولين عنها. وخلصت اللجنة في تقريرها (S/2005/60) إلى أن الجرائم التي ارتُكبت في دارفور لا تمثل إبادة جماعية، ووصفتها بأنها جرائم في حق الإنسانية. وأوصت أيضا بأن يحيل مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

210- وفيما يتعلق بتيمور - ليشتي، أنشأتُ في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لجنة خبراء مستقلة لاستعراض مسألة محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المقترفة في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩، وتقييم التقدم الذي أحرزته المحكمة الإندونيسية المخصصة لحقوق الإنسان في جاكرتا، ووحدة الجرائم الجسيمة، والأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الجسيمة في ديلي. وقدمت اللجنة، التي قدمت لها الدعم مفوضية حقوق الإنسان، تقريرها في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥.

211- وتمشيا مع هدف تعزيز سيادة القانون دوليا، وتشجيعا للاشتراك على نطاق أوسع في إطار المعاهدات المتعدد الأطراف، بدأت في عام ٢٠٠٠ تنظيم حدث سنوي يتعلق بالمعاهدات. وفي آذار/مارس، دعوت الحكومات إلى الاشتراك في حدث المعاهدات السنوي لهذا العام المعنون "حدث ٢٠٠٥: مواجهة التحديات العالمية"، الذي سيعقد خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضيفت ثلاث معاهدات جديدة متعددة الأطراف إلى معاهدات

٥٠٦ مودعة لديَّ. وإضافة إلى ذلك، بدأ نفاذ ١١ اتفاقية تتعلق بالبيئة، والصحة، والاتصالات، والنقل.

212- واستنتج اجتماع خبراء نظمته جامعة الأمم المتحدة بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية أن الضغوط التي تمثلها مشاكل العصر يمكن أن تخفي أحيانا حقيقة التقدم الذي تحقق في مجال العدالة الجنائية الدولية. إذ لم يكن لدى أي زعيم، قبل ١٥ سنة مبرر للخوف من محاكمة جنائية دولية. أما اليوم، فليس بإمكان أي زعيم أن يثق في قدرته على الإفلات من العقاب. وهذا تطور مذهل تحقق في فترة قصيرة جدا من تاريخ البشرية.

الشؤون القانونية

213- اعتمدت الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والخمسين، بتوافق الآراء، اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية (القرار 38/59)، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (القرار 290/59). ويمثل اعتماد هذه الاتفاقية الأخيرة خطوة هامة في اتجاه تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. ووافقت الجمعية العامة أيضا في ٨ آذار/مارس على إعلان الأمم المتحدة بشأن استنساخ البشر (القرار 280/59)، مختتمة بذلك مناقشة بند شديد التعقد كان مدرجا على جدول أعمالها منذ عام ٢٠٠١.

214- وفيما يتعلق بقانون البحار، ناقشت عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، في دورتها السادسة، مسألة مصائد الأسماك وإسهامها في التنمية المستدامة. وناقشت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية في اجتماعها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الآلية العامة للتعاون بين الوكالات في شؤون المحيطات، وأنشأت أربع فرق عمل تعنى بمواضيع منها كارثة التسونامي، والتنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية. واتُخذت مبادرة هامة تمثلت في

إنشاء فريق جديد لبناء القدرات وضع كتيّب تدريب بشأن المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكيفية تقديم الطلبات إلى اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري.

215- وخلال السنة الماضية، واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم المشورة والمساعدة القانونيتين إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها المنظمة. وفيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في العراق، أسدى المكتب إليَّ المشورة بشأن مسائل نشأت عن تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ والإنهاء التدريجي لبرنامج النفط مقابل الغذاء؛ بما في ذلك المسائل المتعلقة بلجنة التحقيق المستقلة؛ وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة بشكل أعم، واصل المكتب تقديم المشورة والمساعدة فيما يتصل بتفسير وتنفيذ الولايات، وإعداد قواعد المشاركة، والتفاوض بشأن اتفاقات مركز القوات وتنفيذها.

216- وساعدت شعبة القانون التجاري الدولي على اعتماد دليل تشريعي لقانون الإعسار، يرمي إلى مساعدة البلدان على إنشاء نظم تتسم بالتراهة والشفافية لمعالجة العجز التجاري. وفيما يتعلق بالمسائل الداخلية للمنظمة، قام المكتب بتيسير إجراء استعراض شامل للشروط العامة للعقود في الأمم المتحدة؛ وساعد على وضع المبادئ العامة لقبول سلع وخدمات مجانية؛ وعمل على إعداد مبادئ توجيهية تتعلق باستخدام موارد وبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وقام بتنقيح النظام المالي لبعض صناديق الأمم المتحدة؛ ومثَّل الأمين العام أمام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

الفصل الخامس

الشؤون الإدارية

شؤون الإدارة والتنظيم

217- واصلت المنظمة التأكيد بقوة على تحسين التوجه نحو إرضاء المتعاملين معها عند تقديم الخدمات، وقامت بتنفيذ تدابير ترمي إلى تحقيق نتائج أفضل في جميع المجالات، مع تجديد التركيز على المساءلة من خلال قياس الأداء وتحسين تقديم التقارير. وتم ترشيد المهام التي تضطلع بها إدارة الشؤون الإدارية وتوحيدها، وذلك سعيا لتحسين المساءلة بزيادة فعالية التقارير المقدمة عن تنفيذ التوصيات التي تقدمها هيئات الرقابة، وبتحليل القرارات التي تتخذها المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

218- وأدت رعاية المنظمة لمؤتمر قمة قادة الميثاق العالمي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى إبراز المفارقة المتمثلة في أنه بإمكان الأمانة العامة نفسها أن تفعل المزيد لكفالة انسجام ممارساتها الإدارية انسجاما تاما مع مبادئ الميثاق العالمي. وعليه، قامت إدارة الشؤون الإدارية بتشكيل فريق عامل قام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التغييرات في العلاقات مع الموردين وفي إدارة المرافق، والبحث في اتخاذ تدابير عملية تتعلق باستثمارات المعاشات التقاعدية، وسياسات الموارد البشرية التي توائم بين المسؤولية الائتمانية، وأنظمتنا، ومبادئ الميثاق العالمي.

219- وقامت المنظمة ببناء قدرات جديدة واتخذت تدابير ملموسة لكفالة أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتهم. وكان من الأمور البالغة الأهمية على الجانب المؤسسي أن عملية الاستعراض الداخلي والمناقشات المستفيضة التي جرت مع الدول الأعضاء أسفرت عن توحيد المهام الأمنية للأمم المتحدة ضمن إدارة جديدة للسلامة والأمن. وتم إنجاز خطة لأمن الموظفين وبدأ العمل بها في مجمع المقر، وبدأ العمل بتراخيص مجسمة لدخول المبنى يتعذر التلاعب بها، ووضعت خطة لإدارة الأزمات في جميع مراكز العمل، ولصقت رقائق مانعة للشظي على جميع نوافذ مبنى الأمانة العامة وجميع المباني الملحقة في نيويورك.

220- وأجريت عدة تدريبات أمنية، بما في ذلك عملية إجلاء كامل، لاختبار الخطة التنفيذية لإدارة الأزمات التي تم استكمالها وأعيد إقرار صلاحيتها لمجمع المقر. وستشهد السنة الجارية امتثال مجمع الأمم المتحدة الكامل لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وينطوي الأمن على ما هو أكثر من

اتخاذ تدابير وقائية ملموسة، وبهذه الروح، قامت المنظمة بتمويل وتنفيذ تدريب ٤٠ من كبار ضباط الأمن المسؤولين عن الأمن في مراكز عملهم، وأفرقة إدارة الأمن فيها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت دوائر تقديم المشورة بتنفيذ مهام تدريبية في مجال السيطرة على الإجهاد في ٣٤ بلدا وقدمت مشورات فردية في مجال الإجهاد إلى ٥٠٠ ٣ من الموظفين ومعاليهم.

221- واصلت المنظمة اغتنام الفرص المتاحة لتخفيض التكاليف من خلال خصومات الحجم الكبير وتحقيق كفاءة الخدمات من خلال إعادة تصميم العمليات. وتعمل شبكة السفر المشتركة بين الوكالات المنشأة حديثا على تشجيع توقيع اتفاق شامل مع إحدى شركات الطيران الدولية الكبرى؛ ونتيجة لذلك، أمكن لأول مرة للمكاتب الصغيرة الحصول على خصومات. وتمكنت إدارة بريد الأمم المتحدة، عن طريق العمل بالتجارة الإلكترونية لمنتجات الطوابع التذكارية وغيرها من الابتكارات، من تحقيق أرباح لأول مرة منذ عام ١٩٩٤؛ ومن المتوقع تحقيق المزيد من الإيرادات عندما يتم تحسين إمكانيات الإدارة السوقية الجديدة.

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

222- في إطار السعي المستمر لتحسين الهيكل الأساسي لشبكة المنطقة الواسعة، تم الارتفاع بمعدات الشبكة في مبنى الأمانة العامة إلى مستوى جديد، وإنجاز تصميم تحسين المرافق الكهربائية في المباني الملحقة. وكان كل من المقر والمكاتب الواقعة خارج نيويورك على استعداد بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٥، للعمل بهذا الأسلوب الذي يتسم بكفاءة التكاليف إلى حد كبير، الأمر الذي يجعل المكاتب في جميع أنحاء العالم تتعاون بشكل أوثق.

وعندما يتم إنجاز هذه التحسينات، يمكن للمنظمة الشروع في توحيد المهام الإدارية، التي تعمل حاليا بشكل لا مركزي وتُكرر في جميع المكاتب خارج المقر. وبإنشاء لجنة استعراض المشاريع من أجل المبادرات في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، تمثل جميع المكاتب لعملية تتطلب إعداد حالة عمل لتبرير الاستثمارات وكفالة الاتساق مع المعايير التقنية. وتولى أخصائيو تكنولوجيا المعلومات لدينا إعادة تصميم شبكة داخلية (إنترانت) جديدة للأمانة العامة وتنفيذها لزيادة إنتاجية الموظفين وكفاءتهم بتمكين الوحدات التنظيمية من تبادل المعلومات دون أن تتوافر لديها معرفة تقنية متخصصة.

223- ظل التركيز الرئيسي منصبا على مواصلة إدماج مبادئ إصلاح إدارة الموارد البشرية وتوسيع نطاقها في الأمانة العامة. وتم إيلاء مزيد من الاهتمام إلى إحراز تقدم في مجال التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين، ومواءمة شروط خدمة الموظفين المكلفين بالعمل في الميدان، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وزيادة كفاءة نظم تكنولوجيا المعلومات الموجودة المتصلة بالموارد البشرية كالنظام الإلكتروني لتقييم الأداء ونظام التوظيف الإلكتروني (غالاكسي).

وقد أسفر تحسين التعاون فيما بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن تصميم وتنفيذ دورات توجيهية بشأن "فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل" لموظفي الأمانة العامة بالإضافة إلى موظفي الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وتم تنفيذ برنامج جديد لتدريب القيادات النسائية في المناصب الكبرى والعمل بأدوات جديدة للتطوير التنظيمي تقتدي بالمديرين ذوي الكفاءة والإدارات الفعالة.

224- وما برح إعداد الموظفين للتنقل، بما في ذلك القيام بجملة اتصالات شاملة على نطاق الأمانة العامة، وإجراء عملية للتنقل الطوعي، والاهتمام بمسائل الحياة الوظيفية والحياة الشخصية ووضع برامج للدعم الوظيفي يتسم بأولوية رئيسية. وتم تعزيز رصد الموارد البشرية كما يتضح من إنشاء خطط عمل للموارد البشرية لما عدده ٢٦ من الإدارات والمكاتب. وتم رصد تفويض السلطة في مجال إدارة الموارد البشرية في الموقع في ٦ إدارات ومكاتب، ومحكمتين و ٣ بعثات لحفظ السلام.

المخطط العام لتجديد مباني المقر

225- بينما يمضي العمل التقني الهام قدما بشأن تصميم الأماكن وتخطيط تشييدها وبرمجتها لدعم عملية تجديد مجمع المقر الملحة والتي لا غنى عنها، جرى التشكيك في العديد من الافتراضات التي تشكل أساس مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وفي تقديرات تكاليفها، التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب ديناميات سياسية ومالية. ولا يمكن الشروع في تجديد اجملمع الرئيسي إلا بعد الحصول على أمكنة انتقالية – أي ما يطلق عليه "الحيز البديل" – للموظفين والعمليات، بما في ذلك مهام الأمانة العامة، وحيز للمؤتمرات، إلا أن الموقع الذي اقترح أصلا ليس متاحا على ما يبدو. ويجري استكشاف عدد من الخيارات البديلة. ومن المتوقع في الوقت نفسه أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن عرض البلد المضيف تقديم قرض بمبلغ 1,2 بليون دولار، إلى جانب الطلب الذي تقدمتُ به للإذن لي بإبرام اتفاق يتيح للأمم المتحدة سلطة التقدير الكاملة للاقتراض وسحب الأموال.

الإدارة المالية

226- تمضي عملية ميزانية الأمم المتحدة في طريقها لاعتماد هيكل أكثر منطقية، يحقق فوائد كبيرة للتخطيط الاستراتيجي. وترتبط الميزانية الجديدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ارتباطا واضحا بالخطة البرنامجية الجديدة لفترة السنتين. وتمت مواءمة عمليتي التخطيط والميزنة وتبسيطهما من خلال استخدام الإطار المنطقي نفسه للميزنة على أساس النتائج لكل من الميزانية والخطة البرنامجية لفترة السنتين. وفيما يتعلق بمديري البرامج، واصل موقع الميزانية على شبكة الإنترنت الاضطلاع بدور رئيسي في كفالة توافر البيانات الرئيسية المتعلقة بالتخطيط والميزانية.

227- وفيما يتعلق بميزانيات حفظ السلام، اتسمت الفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بتوافر مؤشرات الإنجاز والنواتج بصورة قابلة للقياس بدرجة أكبر، وبتحسين الصلات بين أطر الميزانية التي تستند إلى النتائج والاحتياجات من الموارد. وبينت ميزانيات عمليات حفظ السلام لأول مرة، أعداد الأفراد (من العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين التي تشكل في المتوسط نسبة ٦٩ في المائة من مجموع الموارد) التي يمكن عزوها إلى كل عنصر من العناصر على حدة. وتم تبرير الفروق في الموارد البشرية بالإحالة إلى عناصر محددة في أطر الميزانية التي تستند إلى النتائج. وعلاوة على ذلك، حددت نواتج قابلة للقياس لكل من الفئات الرئيسية للتكاليف التشغيلية (أي المرافق والنقل البري والنقل الجوي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، من أجل عنصر الدعم لميزانيات حفظ السلام.

228- وفي مجال آخر تترتب عليه آثار بالنسبة للعمليات الميدانية، نُفذت المرحلة الأولى من مشروع شامل لإدارة النقدية، وهو التشغيل الآلي لمهام الصرف. وتم تحسين النظم الإلكترونية وإدماجها لاستخدامها في حسابات المقر في المصارف الخارجية باستخدام شبكة (SWIFT) جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على الصعيد العالمي في الميدان المالي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الخزانة بتنفيذ مجموعة من التدابير لمساعدة بعثات حفظ السلام على تخفيض رسوم المصارف المحلية، وإيجاد وسائل بديلة لقيام موظفي الأمم المتحدة بنقل الأموال إلى مناطق البعثات وداخلها، وتخفيض رسوم التأمين على المبالغ النقدية المنقولة.

229- وركزت خدمات المحاسبة وكشوف المرتبات داخل الأمانة العامة، فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى الموظفين، على التوجه لخدمة العملاء. وتم تطوير تقنيات محسنة لاستعراض البيانات وتوحيدها، الأمر الذي ساعد على إعداد البيانات المالية الموحدة النهائية، وبدأ العمل بنظام جديد لرد الضرائب ومبالغ الضرائب الربع سنوية المدفوعة مقدما.

الحالة المالية

230- لا تزال الحالة المالية للأمم المتحدة هشة للغاية . وبالرغم من انخفاض المتأخرات من الاشتراكات المقررة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠٠٤، لا تزال هناك مبالغ هامة من الاشتراكات المقررة، وهي التزام قانوني يقع على عاتق الدول الأعضاء، غير مسددة. ونتيجة لذلك، يجري استنفاد احتياطياتنا بصورة منتظمة وتضطر المنظمة إلى تأخير رد المدفوعات إلى الدول الأعضاء التي ساهمت بقوات ومعدات لعمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تضطر المنظمة إلى اللجوء بصورة دورية إلى الاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة من أجل الميزانية العادية، والمحكمتين وبعض عمليات حفظ السلام الجارية، وهذه الممارسة ليست في ذاتها غير مرغوبة فحسب، ولكن مجموع الأموال المتاحة في هذه الحسابات محدود وآخذ في التقلص، نظرا لأن الفوائض تعاد إلى الدول الأعضاء. ويتمثل حل المشاكل المالية المستمرة التي تعاني منها المنظمة في وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بصورة كاملة وفي الوقت المناسب.

أمن موظفي الأمم المتحدة

231- لا يزال موظفو الأمم المتحدة يواجهون تهديدات خطيرة وغالبا متصاعدة أثناء القيام بواجباتهم في الميدان. ففي أفغانستان على سبيل المثال، لا يزالون هدفا للاختطاف أو الاغتيال أو لأجهزة متفجرة مصنوعة بطريقة ارتجالية. وأنهيت بنجاح خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر و تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٤، إحدى حالات أخذ الرهائن المطولة من موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان. كما استلزم تدهور الحالة الأمنية في كوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، نقل المعالين وإجلاء موظفي الأمم المتحدة الذين يؤدون مهاما غير أساسية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، قتل ٩

من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بصورة وحشية في بونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان العاملون في مجال المساعدة الإنسانية يعملون خلال السنة الماضية في بيئة تتسم بخطورة شديدة أثناء الاستجابة للأزمة في دارفور، بالسودان. واتسمت الأحوال الأمنية هناك بشكل متزايد بحوادث الاحتجاز وأخذ الرهائن والقتل ونهب إمدادات الإغاثة.

232- وفي ظل هذه الخلفية، تم تجسيد الجهود التي أبذلها منذ وقت طويل لتعزيز الهيكل الأمني للمنظمة بإنشاء إدارة السلامة والأمن، المسؤولة عن سلامة وأمن أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من موظفي الأمم المتحدة يعملون في أكثر من ١٥٠ مركز عمل في جميع أنحاء العالم وما يقدر بزهاء ٠٠٠ ٣٠٠ من المعالين. وقد حظي تقريري المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة بتأييد قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩ ،الذي نص على إنشاء إدارة السلامة والأمن، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتجمع الإدارة الجديدة، برئاسة وكيل للأمين العام، بين المكتب السابق لمنسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، ودائرة الأمن والسلامة وعنصر الأمن التابع لإدارة عمليات حفظ السلام.

233- وتتحمل إدارة السلامة والأمن مسؤولية توفير القيادة والدعم التشغيلي والإشراف على نظام إدارة الأمن لتيسير عمل البرامج والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بأكبر قدر من السلامة والكفاءة. ولا يُدخر جهد بقيادة وكيل الأمين العام الجديد، الذي تولى مهام منصبه في شباط/فبراير ٢٠٠٥، لتوفير العناصر الرئيسية لإدارة السلامة والأمن وبدء عملها بحلول الدورة الستين للجمعية العامة. ويتمثل الهدف الأسمى في كفالة تمتع الإدارة بالقدرة التشغيلية اللازمة حتى يتسنى اضطلاعها بالولاية التي أناطتها بها الأمم المتحدة في أشد مواقع المعمورة صعوبة وإلحاحا.

234- وقد حددت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٩ التدابير اللازمة لتعزيز أمن وسلامة منظومة الأمم المتحدة، التي تشمل اتخاذ ترتيبات أمنية ميدانية في جميع مراكز العمل في أنحاء العالم، وتوحيد هياكل الأمن المستقلة ضمن إدارة السلامة والأمن. وتشمل التغييرات الهيكلية الجارية إنشاء قدرات متميزة

للسياسة العامة والتخطيط والتنسيق والامتثال؛ والتقييم والرصد، والتدريب والتوحيد، إضافة إلى تعزيز وحدة السيطرة على الإجهاد الناجم عن الحوادث الجسيمة. وسيتم تعزيز القدرة الإدارية في الإدارة بإنشاء مكتب تنفيذي. وأُنشئت شعبة خدمات الأمن والسلامة بالمقر لتقديم التوجيه المتعلق بالسياسة العامة والعمليات إلى مراكز العمل الرئيسية واللجان الإقليمية وتنسيق مهام حماية الموظفين. وستؤدي شُعبة العمليات الإقليمية التي ستُعزز بقدرة لتقييم التهديدات والمخاطر وبمركز للاتصالات يعمل على مدار الساعة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على كفالة أمنها الخاص.

235- نتيجة للاستعراض الخمسي الذي أجرته الجمعية العامة لولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٥٩ تدابير جديدة ترمي إلى تعزيز استقلال المكتب وآلية الإبلاغ فيه. ويوفر هذا القرار، بالإضافة إلى إعلاني عن إنشاء لجنة مراقبة الإدارة وغيرها من المبادرات لتعزيز السلامة والمساءلة والرقابة، أساسا صلبا لتحسين إطار الإدارة الداخلية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية على وضع أول سياسة لحماية إفشاء الحقائق بالمنظمة، التي تنص على أمور منها إنشاء مكتب للأخلاقيات المهنية لتلقي التقارير عن أعمال الانتقام أو التهديدات ضد المشتكين والشهود الذين يتعاونون في التحقيق.

الرصد والتقييم والتشاور

236- واصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الاضطلاع بأنشطته الرامية إلى تعزيز الرصد والتقييم في سياق الإدارة على أساس النتائج، بما في ذلك توفير دليل التدريب والتقييم المتاح في موقعه على شبكة الإنترنت. وقام المكتب بإنشاء الفريق العامل المعني بالرصد والتقييم على نطاق الأمانة العامة، الذي قدم مقترحات إلى نائب الأمين العام بشأن تعزيز ورصد أداء البرامج

وتقييمها، تضمنها أيضا في تقرير المكتب المقدم إلى الجمعية العامة (A/60/73)، الذي وُضع بالتعاون مع وحدة التفتيش المشتركة.

237- وأوصى المكتب في تقييمه لموئل الأمم المتحدة (E/AC.51/2005/3)، بزيادة تركيز البرنامج وتحسين إدارة بعض الأنشطة التي يضطلع بها. كما أجرى المكتب عمليات تقييم لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب (E/CN.4/2005/55). وتقييما مواضيعيا رائدا، ركز على الروابط القائمة بين المقر والميدان في مجال تخفيف حدة الفقر (E/AC.51/2). وواصل المكتب تقديم خدمات المشورة في مجال إدارة التغيير إلى جهات منها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بهدف تحسين فعالية نظام تحديد فترة إعداد الوثائق. ولم يتمكن المكتب بسبب موارده المحدودة من إدخال بعض التحسينات اللازمة في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق وتقديم التدريب للموظفين في المكاتب الواقعة خارج المقر.

المراجعة الداخلية

238- أجرى المكتب ما يقرب من ١٦٠ عملية مراجعة وأصدر سبعة تقارير قدمت إلى الجمعية العامة تتناول طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، والسلامة والأمن؛ وإجراءات الطعون في نظام العدالة الإدارية؛ وشراء خدمات الطيران لبعثات حفظ السلام؛ والخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومكتبات الأمم المتحدة؛ وبدل الإقامة لأفراد البعثات.

239- وفي أعقاب تفجير مكاتب الأمم المتحدة في بغداد، أجرى المكتب مراجعة شاملة على صعيد العالم لإدارة الأمن في المقر وفي ٢٠ بعثة ميدانية (A/59/702). وأجرت دائرة حفظ السلام عددا من المراجعات، بما في ذلك المشتريات ومعدلات الشغور وحالة الانضباط في مختلف البعثات.

وخلصت عملية استعراض إداري لإجراءات الطعون في المقر وجنيف وفيينا ونيروبي (A/59/408) إلى نتيجة مفادها أنه يمكن تحسين توقيت تقديم الطعون بتبسيط الإجراءات في معظم مراكز العمل. وتمكنت عمليات المراجعة التي أجريت لعمليات الطوارئ التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوروندي وتشاد والسودان من تحديد ضرورة تحسين إدارة المشتريات والإدارة العامة. وحالت قلة الموارد المتاحة للمراجعة الداخلية دون اضطلاع المكتب بمراجعات أفقية للأداء كمراجعة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والنهوض بالمرأة.

التحقيقات

240- تلقى المكتب ما يقرب من ٥٦٠ قضية وأصدر ٩١ تقريرا بشأن التحقيقات، بما في ذلك ٢٠ قضية تتعلق بالاستغلال والإيذاء الجنسيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدت الجمعية العامة ضرورة وضع استراتيجية شاملة للقضاء على الاستغلال والإيذاء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل. وفي أعقاب الاستعراض الذي قامت به الجمعية العامة لتقرير المكتب عن تعزيز مهام التحقيق في الأمم المتحدة (A/58/708)، عهدت الجمعية العامة إلى المكتب بمسؤولية محددة عن التحقيق في حوادث سوء السلوك الجسيم، الذي يشمل الاستغلال والإيذاء الجنسيين، وطلبت إليَّ القيام بإنشاء آلية إدارية يقوم من خلالها مديرو البرامج بالتبليغ الإلزامي عن ادعاءات سوء السلوك إلى المكتب (القرار 287/59). وكما ذُكر آنفا، فقد قمت بالفعل بسن سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه هذه الجرائم.

241- واستخدم المكتب الموارد المتاحة له إلى مداها من أجل معالجة قضايا الاستغلال الجنسي في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتوفير خدمات الاتصال للجنة التحقيق المستقلة، برئاسة بول فولكر؛ ومعالجة القضايا المتراكمة في عمليات حفظ السلام.

تعزيز المنظمة

242- كما ذكرت في العام الماضي، تم الآن إنجاز معظم عناصر الإصلاح الواردة في تقريري المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" لعام ٢٠٠٢. وقد شهدنا بعض المنافع الواضحة جدا وهي: ميزانية برنامجية منقحة بصورة مستفيضة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ودورة تخطيط وميزنة أقصر وأكثر كفاءة، وتخفيض عدد التقارير والاجتماعات، وزيادة إدماج عناصر حقوق الإنسان في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.
ومع ذلك، كان التقدم المحرز في عدد من المجالات الأخرى بطيئا. وهذا سبب من الأسباب التي حدت بي إلى الشروع في تنفيذ مجموعة إصلاحات ذات مسارين للأمانة العامة في عام ٢٠٠٥: وأقوم من جانبي بمتابعة العمل في أحد المسارين بهمة تحت سلطتي الشخصية، ومن المقرر تناول المسار الآخر في سياق الاقتراحات الأوسع الواردة في تقريري عن الإصلاح — " في جو من الحرية أفسح" الذي سيُنظر فيه في الاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. وإني آمل أن يظهر هذان المساران التزامي بمواصلة تحسين المنظمة وتعزيزها لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين.
243- وتأتي المرحلة الراهنة من الإصلاح في وقت حاسم للغاية بالنسبة للأمم المتحدة . فقد واجهت الأمانة العامة سلسلة لا سابق لها من التحديات التنظيمية التي كشفت عن وجود أخطاء في الطريقة التي تُصرّف بها أعمالها. وإني ماض قدما في اتخاذ مجموعة من التدابير الصغيرة والهامة في الوقت نفسه - لتنفيذها فورا. وآمل أن تُنفذ معظم هذه التدابير تنفيذا كاملا بحلول

أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من أن الإعداد للكثير من هذه التدابير سبق ظهور المشاكل التي تم الكشف عنها خلال السنة الماضية، فإن المبادرات تلتمس صراحة كذلك معالجة الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها موظفو الأمم المتحدة في الدراسة الاستقصائية للتصورات المتعلقة بالتراهة، وتوصيات لجنة التحقيق المستقلة التي تتولى التحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء. وهي تندرج بوجه عام ضمن الفئات الأربع التالية:

- تحسين أداء كبار الموظفين الإداريين؛
- تعزيز الرقابة والمساءلة؛
- كفالة السلوك القويم؛
- زيادة الشفافية.

244- و قد ثبت أن فريق كبار الموظفين الإداريين، وهو عبارة عن أداة داخلية لتبادل المعلومات والتنسيق قمت بإنشائه لدى تسلمي مهام منصبي، كبير للغاية بصورة يتعذر معها اتخاذ قرارات فعالة في الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، تم إنشاء لجنتين أصغر حجما لكبار المسؤولين – واحدة لمسائل السياسة العامة والأخرى لشؤون الإدارة والمسائل المتعلقة بالإصلاح، كما قمت بوضع نظام يتسم بقدر أكبر من الشفافية لاختيار كبار مديري الأمم المتحدة الجدد – في عملية اختيار مفتوحة تستند إلى معايير مقررة سلفا. كما أعمل على تطبيق نظام للتوجيه أكثر تنظيما لكفالة إحاطة كبار الموظفين علما على النحو الملائم بالمنظومة الأوسع للنظامين المالي والإداري للأمم المتحدة ومدونات قواعد السلوك ونظم الإدارة.

245- وتم تحديد الحاجة إلى تحسين الأدوات اللازمة لكفالة المساءلة. وقد قمت بإنشاء مجلس صغير للأداء الإداري سيقوم بصورة منتظمة بتقييم أداء كل من كبار المديرين وإفادتي بالإجراء التصحيحي المقترح عند الاقتضاء. كما يجري إنشاء لجنة جديدة للرقابة لكفالة اتخاذ الإجراء الإداري المناسب لتنفيذ توصيات مختلف هيئات الرقابة.

246- وفي الدراسة الاستقصائية للتصورات المتعلقة بالتراهة لعام ٢٠٠٤ أثار الموظفون شواغل تتعلق بالإنصاف والتراهة. ونحن ماضون قدما في اتخاذ سلسلة من التدابير لتعزيز السلوك القويم. أولا، إنني بصدد الأخذ بسياسة جديدة صارمة لحماية الذين يقومون بالإبلاغ عن الأخطاء المرتكبة حتى يمكن للموظفين الإحساس بتوافر حماية كافية للتقدم بالإبلاغ عن الشواغل المتعلقة بالسلوك دون التعرض للانتقام. ثانيا، تتحرك المنظمة بسرعة لاتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة إزاء جميع الحالات التي يثبت فيها سوء سلوك جنسي. وفي الوقت نفسه، يجري اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين التدريب، وفرض معيار موحد للسلوك، وإنشاء آليات موثوقة لتقديم الشكاوى واستعراض احتياجات الموظفين في الميدا ن من الرعاية والترويح. وثالثا، يجري التوسع في اشتراط الكشف عن الوضع المالي من جانب كبار المسؤولين وتحسين نشر متطلبات مدونة قواعد السلوك.

247- وفيما يتعلق بزيادة الشفافية، تقوم المنظمة بوضع سياسة واضحة ومتسقة لتبادل مختلف أنواع المعلومات المتاحة للأمم المتحدة على نحو يزيد من شفافية عملنا، و يكفل في الوقت نفسه السرية عند الضرورة. كما يجري العمل على إقرار نظام المشتريات لدينا لكفالة استيفائه لأعلى المعايير العالمية ووضع توجيهات تتعلق بالسياسة العامة بشأن توفير السلع والخدمات مجانا.

248- وفي الوقت ذاته، يحدوني الأمل في أن تُتيح نتائج القمة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر إمكانية زيادة تعزيز الأمانة العامة. وقد اقترحت في تقريري الذي قدمته في آذار/مارس 2005 (A/59/2005) ثلاثة إصلاحات رئيسية من شأنها، إذا اعتمدت، أن تحسن كثيرا من كفاءة المنظمة وفعاليتها. أولا، اقترحت أن تستعرض الدول الأعضاء جميع الولايات التي ظلت قائمة لأكثر من خمس سنوات وأن تنظر في إنهائها. وثانيا، وهو أمر يرتبط ارتباطا وثيقا باستعراض الولايات، اقترحت أن يتم لمرة واحدة تنفيذ برنامج لترك الخدمة مقابل عوض لموظفي الأمم المتحدة الذين لم تعد مهاراتهم واستعدادتهم متوافقة مع الاحتياجات الجديدة للأمانة العامة. وثالثا، طلبت من الجمعية العامة أن توافق على إجراء استعراض دقيق لجميع القواعد المتعلقة

بالميزانية والموارد البشرية التي تحكم الأمانة العامة. وإنني أعتقد أن هذه الإصلاحات قد تأخرت كثيرا عن موعدها ويمكن، إذا ما أُجريت كما ينبغي، أن يكون لها أثر كبير على تحديث المنظمة وجعلها أقدر على الاستجابة.

الفصل السادس

الشراكات

الاتصالات

249- مثلت السنة المنصرمة بالتأكيد تحديا لمسؤولي الاتصالات بالأمم المتحدة، وبالرغم من أنها لم تكن سنة جيدة بصفة خاصة فيما يتعلق بصورة الأمم المتحدة في الإدراك العام في بعض الدول الأعضاء، فإنني أعتقد أن ثمة مرونة جديدة تجلت فيما قُمنا به من عمليات اتصال، وأن مسؤولي الاتصالات أظهروا قدرا كبيرا من المهارة في مواجهة تلك التحديات.

250- وفي تقريري السابق، تكلمت عن عام ٢٠٠٣ باعتباره عام تعزيز إدارة شؤون الإعلام. فمما لا شك فيه أن التوجه الجديد للإدارة والتغييرات الأخرى التي أدخلتها على هيكلها خضعا للتمحيص في بوتقة الرأي العام. وكانت هناك حاجة ماسة إلى بناء قدرة الإدارة على تعبئة الموارد بسرعة وكفاءة لمعالجة القضايا ذات الأولوية، وترسخت تلك القدرة تماما الآن. وقدمت إدارة شؤون الإعلام طوال العام المنصرم مشورة ودعما ومعلومات بشأن العديد من المشاريع العاجلة لضمان إعلام الجماهير بالجهود التي نبذلها لمعالجة المشاكل الإدارية في المقر وفي الميدان.

251- وفي مواجهة عدد من الأزمات والنقد اللاذع وغير العادل في معظم الأحيان، قامت الإدارة بتعزيز قدرتها على رصد وسائط الإعلام وتقوية قدرتها على الرد عليها. وأُطلق عدد من المبادرات الإعلامية للتصدي لما تبُثه وسائل الإعلام من معلومات خاطئة، وتم حشد فريق اتصالات في حالة الأزمات،

ضم قدامى الموظفين من مكتبي، ومكتب المتحدث الرسمي، والإدارة. ويقوم هذا الفريق حاليا بتحديد الأولويات اليومية التي يُسترشد بها لا فيما يتعلق باستجابة المنظمة لشواغل وسائط الإعلام فحسب، بل أيضا في ترويجها للقضايا الدولية الهامة.

252- واسترشادا بهذه الاستراتيجية، يستعين كبار المتحدثين الرسميين فيما يضطلعون به من جهود للإعلان عن وجهات نظر الأمم المتحدة عن طريق الظهور في البرامج التليفزيونية والإذاعية ونشر آراء ومقابلات ورسائل في وسائط الإعلام المطبوعة البالغة التأثير. ويجري حاليا توفير المعلومات بسرعة لشركائنا في المجتمع المدني عندما يعربون عن اهتمامهم بمحاورة الجمهور بشأن القضايا ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام لضمان إبلاغ رسالتنا لجميع أنحاء العالم، من خلال المقابلات ونشر المقالات في وسائط الإعلام المحلية في المناطق التي تخدمها.

253- وقد أصبحت مقتنعا أكثر بأنه يتعين على المنظمة أن تبذل المزيد من الجهد لضمان أن يكون موظفوها على علم بما نبذله من جهود للترويج للقضايا الرئيسية والتصدي لمنتقدينا، واضطلعت إدارة شؤون الإعلام بدور هام في تحسين اتصالاتنا الداخلية، باستخدام موقع جديد على الشبكة الداخلية (الإنترانت) بعنوان "قضايا ساخنة، حقائق باردة" وإعداد وتوزيع مواد إعلامية بشأن القضايا الرئيسية على الموظفين في الميدان وفي المقر.

254- وطوال العام، اضطلعت إدارة شؤون الإعلام بسلسلة من مبادرات التوعية عززت من جهود الأمم المتحدة لتشجيع التسامح والتفاهم، وعلى الأخص من خلال ثلاث حلقات دراسية رئيسية تناولت مظاهر معينة من التعصب . وعُقدت الحلقة الدراسية الأولى المعنونة "إزالة التعصب من العقول" بشأن معاداة السامية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وركزت على توجيه الانتباه إلى مشكلة هامة عالجتها الإدارة ثانية في أوائل عام ٢٠٠٥، عندما استضافت معرضا كبيرا من هيئة "ياد فاشيم" الإسرائيلية (هيئة شهداء المحرقة وتذكر الأبطال) بالتزامن مع انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للاحتفال بذكرى تحرير معسكرات الموت. وركزت الحلقة الدراسية الثانية على الخوف

من الإسلام، واستقطبت مجموعة من الخبراء ملهمة بنفس القدر من جميع الانتماءات الدينية والسياسية.

255- كما وضعت الإدارة ضمن أولوياتها ضمان اطلاع المجتمع المدني على العملية الجارية لتنشيط وإصلاح الأمم المتحدة، وحيثما أمكن، إشراكه في تلك العملية. وجرى الترويج بقوة للمعلومات المتعلقة بمختلف المقترحات الواردة في التقارير التي طلبت إعدادها أو شجعت على إعدادها، بما في ذلك تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير مشروع الألفية المعنون "الاستثمار في التنمية". ومنذ صدور تقريري المعنون "في جو من الحرية أفسح" في آذار/مارس ٢٠٠٥، تحول التركيز إلى توفير معلومات بشأن التوصيات الواردة فيه للأطراف الفاعلة في اجملتمع المدني لتمكينها من المشاركة بفعالية في عملية الاستعراض.

256- وكما ذكرت في موضع آخر، فإنني أعتقد أن الأهداف الإنمائية للألفية هي الإطار الذي يجب أن تصطف حوله أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى قيام إدارة شؤون الإعلام بتوفير معلومات عن الأحداث الهامة ذات الصلة، مثل مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي، واجتماع موريشيوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، عملت الإدارة مع مكتب حملة الألفية لشن حملة جديدة لكسب التأييد للأهداف الإنمائية للألفية، تتميز بشعار صمم خصيصا لذلك الغرض والعبارة المثيرة للانتباه "احفظوا العهد".

257- وقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية، ودور المجتمع المدني في تحقيقها هما موضوعا المناقشة الرئيسيين عندما اجتمع ٢٠٠٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم في المؤتمر السنوي السابع والخمسين لإدارة شؤون الإعلام والمنظمات غير الحكومية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومن المتوقع حضور عدد يتجاوز ذلك في مؤتمر عام ٢٠٠٥، الذي سيركز على سُبل تنشيط هيكل النظام الدولي الذي تُعد الأمم المتحدة محوره.

258- وإدراكا منها لضرورة ضمان توافر دعم جماهيري في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة زيادة مفاجئة غير مسبوقة في الطلب على عمليات حفظ السلام، عملت إدارة شؤون الإعلام مع إدارة عمليات حفظ السلام على

وضع استراتيجيات لإعلام الدول الأعضاء، وصانعي القرارات، وعامة الجمهور بشأن ما نضطلع به من عمليات. وتم إيفاد خبراء في مجال الاتصالات من المقر إلى بعثات حفظ السلام لاستعراض برامجها الإعلامية، وتقييم احتياجاتها من الموارد، وتحديد نوع الدعم الذي يمكن أن يقدم من المقر لمساعدتها على أفضل وجه في القيام بدور فعال في تنفيذ ولاياتها. كما اضطُلع بحملات إعلامية تهدف إلى إبلاغ موظفي الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات، وأفراد حفظ السلام بجدية تصميمي على منع أي سلوك غير مقبول من جانب أفراد حفظ السلام، ووُضعت معايير للسلوك ووُزعت على جميع البعثات.

259- وفي أعقاب نجاح مشروع تجريبي في عام ٢٠٠٤ لتدريب موظفي الإعلام ببعثات حفظ السلام، عُقدت دورة تدريبية ثانية في أيار/مايو ٢٠٠٥. والهدف من هذه الممارسات هو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بحملات إعلامية فعالة عند بدء بعثات جديدة لحفظ السلام. وإنني أعتزم أن أواصل هذا التدريب لضمان أن يتوفر لدى الأمم المتحدة قاعدة صلبة من موظفي شؤون الإعلام المتعددي المهارات والمدربين تدريبا جيدا بحيث يكونون متاحين عند الطلب.

260- وإنني أواصل دراسة مسألة شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام بغرض تحسين قدرتها على أداء مهامها بفعالية. وقد نشأ عدد من العقبات الهامة تبين أنه سيتعذر إنشاء محاور إقليمية في مناطق أخرى على غرار النموذج الذي أنشئ في أوروبا الغربية. ومن ثم، أعدتُ صياغة المقترحات التي قدمتها في عام ٢٠٠٤، وحددتُ أسلوبا جديدا للعمل يهدف إلى ترشيد شبكة المراكز على أساس متطلبات الاتصالات الاستراتيجية (انظر تقريري المقدم إلى لجنة الإعلام، (A/AC.198/2005/3). وإنني في انتظار رأي الجمعية بشأن هذا النهج الجديد.

261- وما زالت مصالح أفريقيا تحتل أولوية عليا بالنسبة لإدارة شؤون الإعلام، حيث وصل الآن منشورها المنقح المعنون "أفريقيا الجديدة" إلى

أكثر من مليون شخص (بالانكليزية أو الفرنسية)، وأضيف برنامجان إذاعيان جديدان عن أفريقيا بالذات إلى القائمة العادية للإدارة.

262- وتضطلع الشراكات الجديدة بين وسائط الإعلام والمجتمع المدني بدور رئيسي في جهود الإدارة لزيادة مدى وصول نواتجها الإعلامية. ووفقا لشروط ترتيب تم التفاوض بشأنه خلال العام الماضي، ستقوم الآن الرابطة الدولية لرؤساء الجامعات بتوزيع برامج الأمم المتحدة الإذاعية على ١٠٠ من فروعها التي يبلغ عددها ٧٠٠ على نطاق العالم بحلول نهاية عام ٢٠٠٥.

263- كما أُنشئت شراكات جديدة مع الشبكات الإذاعية والتليفزيونية والكابلية وشركات الإنتاج الإعلامي في جميع أنحاء العالم. ونتج عن إحدى هذه الشراكات بث مجموعة من أخبار الأمم المتحدة مسجلة بالفيديو يوميا عن طريق الساتل إلى أكثر من ٥٠٠ محطة إذاعة في أنحاء العالم. والجزء الأكبر من التسجيلات الآتية من الميدان الموزعة بموجب هذا الترتيب هو في الوقت الحالي من إنتاج اليونيسيف والوكالات الأخرى، ولكني أتوقع مع التوسع في القدرات التقنية للإدارة أن يكون بالإمكان تعزيز هذه المواد بتقارير بالفيديو من بعثات حفظ السلام. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن يصبح بإمكان نظام التخزين الرقمي الجديد الذي بدأ تشغيله حاليا أن يوفر صورا فوتوغرافية جيدة النوعية وعالية التحليل عن طريق موقع الأمم المتحدة على الشبكة.

264- ومواصلة لجهودها لتوجيه الانتباه إلى الأنباء الهامة التي قد لا تدركها حاسة استشعار وسائط الإعلام، أصدرت الإدارة قائمتها السنوية الثانية التي تضم ١٠ أنباء ينبغي للعالم أن يسمع المزيد عنها. وشملت القائمة روايات بشأن حالات طوارئ إنسانية تبعث على القلق، وحالات لفترة ما بعد انتهاء الصراع تتسم بالهشاشة، فضلا عن أنباء مشجعة بشأن حقوق الإنسان والصحة والتنمية. ويدل مستوى الاهتمام الذي حظي به المشروع في الصحافة، فضلا عما ورد من الدول الأعضاء وجهات أخرى من تعليقات إيجابية عليه، على أن مشروع أبرز ١٠ أنباء أصبح وسيلة قيّمة لاسترعاء انتباه وسائط الإعلام والعالم بأسره إلى المسائل العاجلة التي تشغل بالمجتمع الدولي.

265- ويواصل موقع الأمم المتحدة على الشبكة نموه، ويحتوي على نحو مليون صفحة من المعلومات، باللغات الرسمية الست جميعها، ويزوره مستعملون من جميع أنحاء العالم يوميا بزيادة قدرها ٥٠ في المائة عن أرقام عام ٢٠٠٢. وتحققت خطوة هامة نحو بلوغ التعددية اللغوية على موقع الشبكة عن طريق إدخال إمكانية وصول الجمهور إلى نظام الوثائق الرسمية (ODS) من خلال الشبكة. ويستطيع الآن أي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت أن يطلع على الوثائق الرسمية بجميع اللغات الرسمية الست إلكترونيا.

266- وقد أصبحت شبكات الإنترنت حاليا مصدرا متزايد الأهمية للحصول على الأخبار، وتواصل الإدارة تعزيز بوابة الأنباء الرئيسية على الشبكة، "مركز أنباء الأمم المتحدة"، التي تغطي الأخبار المستجدة عن أنشطة الأمم المتحدة وتوفر إمكانية ميسرة للوصول إلى نطاق عريض من المصادر ذات الصلة. ويُعد مركز الأنباء هذا من المجالات التي تشهد إقبالا مكثفا من الزائرين لموقع شبكة الأمم المتحدة، وكثيرا ما يُستشهد به من جانب المنافذ الإعلامية الرئيسية بوصفه مصدرا من المصادر الإخبارية. وتتنامى بصورة مطردة قائمة المشتركين في الخدمة الإخبارية بالبريد الإلكتروني الملحقة بالموقع، وكذا عدد مواقع وسائط الإعلام الإخبارية التي أنشأت وصلات مباشرة مع مركز أنباء الأمم المتحدة.

267- وأصبح الآن بث أحداث الأمم المتحدة على الشبكة جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى البث الشبكي اليومي لجلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن والإحاطات الصحفية التي يعقدها المتحدث الرسمي باسمي، تقوم إدارة شؤون الإعلام حاليا ببث شبكي للأحداث الجارية بصدد المؤتمرات المعقودة خارج المقر. وبالإضافة إلى تزويد الملايين بإمكانية افتراضية للوصول إلى الهيئات التداولية والتشريعية للأمم المتحدة، فإن مواد البث الشبكي توجد حاليا كمحفوظات على الشبكة، و يمكن حاليا الوصول إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ من مقتطفات الفيديو من هذه المحفوظات يوميا.

268- وقد توجت مشاركة الأمم المتحدة في الفيلم الطويل The Interpreter "الترجمة الشفوية" بعرض ذلك الفيلم في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واستنادا إلى العدد الكبير من طلبات إجراء مقابلات واستجابة وسائط الإعلام بصفة عامة، تحققت بالتأكيد النتيجة المرجوة من هذا الفيلم، وهي زيادة الوعي بالأمم المتحدة بين نطاق عريض من الجماهير.

269- واستمر طوال العام الماضي مد الجسور مع المؤسسات التعليمية، مع إقامة شراكات جديدة مع الجامعات والمدارس الأخرى. وكان من نتائج جهود التواصل تلك عودة أعداد الزائرين المشتركين في الجولات المصحوبة بمرشدين بالمقر إلى مستويات ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث وصل عددهم إلى ٣٦٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٤. وتحققت أكبر زيادة في عدد الطلاب المشتركين في جولات المجمع. وهم الآن يشكلون نسبة ٤٢ في المائة من مجموع عدد الزائرين. ولتسليط الضوء على العيد الستيني لإنشاء المنظمة، اضطلعت إدارة شؤون الإعلام بحملات ترويجية جديدة لتشجيع المدارس على الاشتراك، في الجولات والتفاعل مع المنظمة بسبل إبداعية أخرى.

270- وتم اختيار موقع الأمم المتحدة الشبكي الخاص للطلاب المسمى "موقع الحافلة المدرسية على الإنترنت" ، بوصفه أحد أفضل المواقع للمدرسين البالغ عددها ١٠١ موقع. ويستضيف ذلك الموقع حاليا أكثر مواقع الشبكة شمولا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وهو الموقع الذي أنشئ خصيصا للجماهير الأحدث سنا. كما أطلق برنامج جديد باسم "أنباء سريعة عن الجمعية العامة"، يوفر معلومات عن أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للجمهور الأحدث سنا. ويجري أيضا توزيع الأفلام الوثائقية ومواد برنامج "الأمم المتحدة تعمل" الذي يبث على الشبكة والحائز على جوائز على المدارس والمربين.

271- وسيشجع الإصلاح الداخلي لمكتبة داغ همرشولد الجاري حاليا، ثقافة إدارة المعارف في جميع أنحاء المنظمة، وسيزيد من فعالية أنشطة المكتبة وخدماتها ونواتجها، وسيجعلها أكثر اتساقا مع غايات المنظمة وأهدافها.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

272- دخلت الشراكة الناجحة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة عامها الثامن في آذار/مارس ٢٠٠٥. ومنذ إنشاء تلك الشراكة في عام ١٩٩٨ إلى نهاية عام ٢٠٠٤، تم تخصيص ما مجموعه ٦٣٧ مليون دولار لتمويل ٣٢٤ مشروعا لها أنشطة في ١٢٢ بلدا وتشترك فيها ٣٧ منظمة من منظمات الأمم المتحدة. ووصل المبلغ التراكمي للتمويل المشترك من شركاء التمويل الآخرين، مثل المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، ٢٣٧ مليون دولار، أو أكثر من ثلث المجموع. وغطت المشاريع المجالات البرنامجية التالية: صحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والتنوع ال بيولوجي؛ والطاقة المتجددة وتغير المناخ؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

273- وواصلت الشراكة بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تركيزها على جمع الأموال لأغراض المنح وعلى رواية قصة البرامج والمشاريع وأعمال الأمم المتحدة بصفة عامة. واستمرت مؤسسة الأمم المتحدة في توفير منبر هام للدعوة باسم المنظمة، بما في ذلك تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ومساهمات المؤسسة متاحة للاستخدام بطرق لا تتاح بها الأموال الأساسية للمنظمة – مما يفتح مجالات للتجديد والإبداع. واستجابة لدعوة المؤسسة إلى تقديم منح مناظرة ومنح للتحدي، تقدم شركاء جدد للتعاون وعزز الشركاء الحاليون من مساهماتهم في قضايا الأمم المتحدة مثل تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

274- وتأسيسا على سلسلة من المبادرات الإ بداعية، استضافت مؤسسة الأمم المتحدة، والتحالف من أجل اقتصادات مسؤولة بيئيا، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، مؤتمر القمة الثاني لمؤسسات الاستثمار بشأن المخاطر المناخية في أيار/مايو ٢٠٠٥. وجمع مؤتمر القمة بين مديري الصناديق الدولية للمعاشات التقاعدية، والمسؤولين الحكوميين، والمديرين

التنفيذيين للأعمال التجارية، وأمناء الخزانة المسؤولين بصورة جماعية عن إدارة أصول قيمتها أكثر من ٥ تريليونات دولار – مع المنظمات غير الحكومية وكبار موظفي الأمم المتحدة لاستطلاع الصلة بين المخاطر المناخية والمسؤولية الائتمانية. واختتمت القمة أعمالها بتوجيه نداء من أجل العمل على إدارة المخاطر المناخية واقتناص الفرص.

275- وأدى الاهتمام المتزايد من جانب القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة بأعمال الأمم المتحدة إلى حدوث زيادة كبيرة في الاستفسارات عن الشراكات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة: حيث يتلقى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ما متوسطه خمسة استفسارات موضوعية كل أسبوع من الشركات والمؤسسات وفرادى الخيّرين والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني. ويعمل مكتب صندوق الشراكات الدولية حاليا بوصفه مركز خدمات مجمعة لإتاحة فرص لتكوين شراكات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية. وساعد على إنشاء تحالفات ابتكارية مع عدد من المؤسسات والشركات بما في ذلك: دوميني، وفودافون، والغرفة التجارية بالولايات المتحدة . ويسر صندوق الشراكات الدولية إقامة شراكة بين منتجي فيلم Hotel Rwanda"فندق رواندا"، ومؤسسة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشأ الصندوق الدولي لرواندا، لتوجيه الأرباح من الفيلم والصناعة الترفيهية إلى المساعدة في تحقيق الانتعاش والمصالحة في البلد.

276- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استضاف صندوق الشراكات الدولية مناسبة لأعضاء مركز المؤسسة الأوروبية لتشجيع توثيق التعاون بين المؤسسات الأوروبية والأمم المتحدة. كما أطلق صندوق الشراكات الدولية مبادرة مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النوابغ، بالتعاون مع مركز تطوير التعليم، لتسخير قوة الشباب الموهوب تقنيا على النطاق العالمي. واستجابة لكارثة التسونامي التي وقعت في المحيط الهندي، وفرت مؤسسة الأمم المتحدة مبلغ ٥ ملايين دولار من أموالها الأساسية، وتمكنت بدعم من صندوق الشراكات الدولية من حشد مبلغ إضافي قدره ٣٥ مليون دولار من طائفة من الشركاء، بما في ذلك جمعية الصليب الأحمر الأمريكية.

277- وأتاحت السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية (2005)، فرصة مفيدة لصندوق الشراكات الدولية للترويج لمشاريع تنفذ على المستوى الميداني باستخدام الرياضة كأداة للتنمية، كما تواصل تقديم الدعم إلى ممثلي الخاص المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام.

خدمات المشاريع

278- كان عام ٢٠٠٤ عاما لمواصلة التحول والانتعاش بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واستمر العمل في إعادة مواءمة هيكل المكتب لتقريب الخدمات إلى العملاء، وبُدئ في الاضطلاع ببرنامج شامل لتحسين الأوضاع المالية وإطار الرقابة الداخلية وتنسيق عمليات وتكنولوجيات الأعمال التجارية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء والأسواق بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف والكفاءة. وشهد المكتب تزايدا في الطلب على خدماته، ولا سيما خدمات إدارة المشاريع الداعمة للأنشطة البرنامجية المعقدة المنفذة على نطاق واسع في حالات ما بعد انتهاء الصراع والحالات الانتقالية. ومما تجدر ملاحظته حدوث زيادة في تنوع قاعدة عملائه، ووافق المكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان على قرارات لتوسيع نطاق خدمات المكتب لتشمل المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الحكومات المضيفة، في تقديم الخدمات إلى برامج الهياكل الأساسية والأشغال العمومية.

279- وفيما يتعلق بالأداء في عام ٢٠٠٤، حصل المكتب على ٧٣٩ مليون دولار على هيئة أعمال جديدة تمثل أعلى مستوى لاكتساب الأعمال منذ عام ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٤ بلغت القيمة الكلية لتنفيذ المشاريع 495,22 مليون دولار ومجموع الإيرادات 45,27 مليون دولار والنفقات 57,08 مليون دولار. وتغطي النفقات، بالإضافة إلى التكاليف الإدارية الجارية، الاستثمارات غير المتكررة المتعلقة بالنهوض ببرنامج جديد لتخطيط

موارد المؤسسات يسمى (أطلس) ينفذ بالاشتراك بين البرنامج الإنمائي/صندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، فضلا عن المصروفات المتصلة بمبادرات التغيير، لإعادة هيكلة المكتب كي يصبح مؤسسة تركز على العملاء وقادرة على الاستمرار من الوجهة المالية.

المجتمع المدني والشراكات التجارية

280- ما برح المجتمع المدني منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٦٠ سنة يُعد شريكا رئيسيا للمنظمة، سواء على الصعيد القطري بإيصاله المساعدات الإنسانية أو على الصعيد العالمي بمشاركته في المناقشات الحكومية الدولية. ومن الواضح أن وجود المجتمع المدني ومشاركته قد ساعدا على تعزيز مشروعية الأمم المتحدة ومساءلتها وشفافيتها.

281- وقد حثني النمو الهائل في حجم وتأثير اجملتمع المدني على مدى العقدين الماضيين أو نحو ذلك على إنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني لتقييم التفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني و استخلاص الدروس منه والتوصية بُسبل تحسينه. وقدم الفريق تقريره في حزيران/يونيه 2004 (A/58/817 و Corr.1).

282- وأصدرتُ تقريرا (A/59/354) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ استجابة لتقرير الفريق أوصيت فيه بعرض تقرير الفريق على الجمعية العامة وقدمت توصيات محددة بشأن كيفية تنفيذه. وبُدئ بالفعل في اتخاذ إجراءات متابعة في عدد من المجالات. وقررت الجمعية العامة عقد جلسات استماع غير رسمية لتبادل الآراء في يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص . ويحدوني الأمل في أن يصير ذلك اجتماعا سنويا يُعقد قبل افتتاح كل دورة من دورات الجمعية العامة مباشرة . وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتكثيف جهودها لتعزيز قدرة نظام المنسقين التابعين للأمم المتحدة على التواصل مع المجتمع المدني

وغيره من الأطراف الفاعلة المحلية ذات الصلة على الصعيد القطري. وتحقيقا لهذه الغاية، شكلت المجموعة الإنمائية فريقا عاملا معنيا بالمجتمع المدني لوضع اختصاصات لمركز التنسيق مع المجتمع المدني في نظام المنسقين المقيمين ولتحديد مجموعة من الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري تمول من صندوق استئماني يتم إنشاؤه لهذا الغرض. وأقوم حاليا ببحث سُبل ترسيخ أقدام دائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية من الوجهتين المؤسسية والمالية، ولكن سيلزم بعض الوقت للتوصل إلى حل مقبول . وأخيرا أصبحت إمكانية وصول المجتمع المدني إلى الوثائق الرسمية أيسر كثيرا منذ أن أصبح نظام الوثائق الرسمية متاحا للجمهور في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

283- ومن ناحية أخرى، قررتُ عدم المضي في إنشاء مكتب الشراكة المقترح. ففي الوقت الذي حصلنا فيه على موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لإنشاء وظيفة لرئيس المكتب برتبة أمين عام مساعد، تعذر علينا جمع تبرعات كافية من المانحين لضمان قدرته على الاستمرار في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، لم تكن بعض الجهات المتوقع تعاملها مع المكتب المقترح مؤيدة بالقدر الكافي.

284- وإلى الآن، لم تتخذ الجمعية العامة أي قرار استجابة للتقريرين المتعلقين بالمجتمع المدني. لذلك كررت التأكيد في تقريري المقدم إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2005 (A/59/2005)، على أنه ينبغي للجمعية أن تتواصل بصورة أنشط كثيرا مع المجتمع المدني. وإني آمل بصدق أن تتصرف الدول الأعضاء وفقا لهذه التوصيات.

285- وخلال العام المنصرم، استمر الاتفاق العالمي ينمو بصورة مبهرة، واتخذ في الوقت ذاته خطوات استراتيجية لتحسين إدارة النوعية. ويضم الاتفاق العالمي حاليا أكثر من ٠٠٠ ٢ شركة من عدد يربو على ٨٠ بلدا. وفي مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي الذي دعوت لعقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكان أكبر تجمع لممثلي قطاع الأعمال والمجتمع المدني يُعقد في الأمم المتحدة، اتفق المشاركون من جميع القطاعات على أن المبادرة بلغت مرحلة

تتطلب تكثيف التركيز على ضمان النوعية وإدارة العلامات التجارية والتسيير الإداري على الصعيدين العالمي والمحلي .

286- وتحقيقا لتلك الغاية، أتم مكتب الاتفاق العالمي، خلال السنة الماضية تنفيذ سياسته المتعلقة بالإبلاغ عن التقدم، التي يتعين بموجبها على الشركات المشاركة أن تقدم سنويا بلاغا متميزا تحدد فيه مدى تنفيذها للمبادئ العشرة وإلا تعرضت لوصفها على موقع الاتفاق العالمي على الشبكة بأنها خاملة. والهدف العام من ذلك هو زيادة الشفافية والمساءلة العامة فيما يتعلق بالمبادرة. واتصل مكتب الاتفاق العالمي مباشرة بجميع المسؤولين التنفيذيين الأوائل المشاركين بشأن هذا الشرط، كما قام بالاتصال بالشبكات القطرية العديدة لحشد المشاركين المحليين بهذا الخصوص. وللمساعدة في هذا الجهد، قام مكتب الاتفاق العالمي، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بنشر الدليل العملي للإبلاغ عن التقدم المحرز . ومع اقتراب الموعد النهائي للإبلاغ، وهو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كان أكثر من ٨٠ في المائة من الشركات الكبيرة المشتركة في الاتفاق العالمي قد قدمت بلاغاتها – العديد منها بنوعية نموذجية. بيد أنه في الوقت ذاته لم تقدم أغلبية المشتركين – ومعظمهم من العالم النامي – بلاغاتهم حتى الآن. لذلك فإن التحدي الأكبر للتقدم إلى الأمام سيكون هو تشجيع مزيد من الشركات على إعداد هذا البلاغ الهام وفهم العراقيل التي تشمل قضايا اللغة والاختلافات الأساسية في ثقافة ومواقف قطاع الأعمال فيما يتعلق بالتنفيذ مقابل الإبلاغ. والواضح بالفعل أن الكثير من المشتركين في الاتفاق العالمي لديهم سجل باهر فيما يتعلق بتحويل المبادئ العشرة إلى ممارسة عملية، لكن ليس لديهم إدراك واضح لسبب إيلاء الاتفاق العالمي الآن هذه الدرجة من الأهمية للإبلاغ عن تلك الأنشطة. ومن ثم، يتعين علينا زيادة توضيح الأساس المنطقي لذلك، فضلا عن تزويد تلك الشركات بنموذج مُبسط لكي تتبعه عندما تبدأ هذه العملية.

287- وقد شهد العام المنصرم أيضا تطورات مهمة فيما يتعلق بالشبكات القطرية للاتفاق العالمي، التي يتجاوز عددها الآن ٤٠ شبكة. وعقدت حكومة المملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اجتماعا رئيسيا

للشبكات القطرية وافقت فيه بعض الشبكات على تشكيل هياكل رسمية للإدارة في حين فضل البعض الآخر هياكل أقل إحكاما. واتفقت الشبكات على العمل مع المشتركين فيما يتصل بالتشجيع على إعداد بلاغات عن التقدم، وعلى أن تُصبح أكثر قوة وديناميية فيما يتعلق بإدارة العلامات التجارية، واستقطاب مشاركين جدد، والدخول في المزيد من البرامج والأنشطة لتوسيع نطاق التنفيذ. وسيتمثل أحد التحديات للمضي قدما، حقا، في تشجيع الشبكات "الخاملة" على أن تختار بين أن تنشط أو أن تذوي. وخلال السنة، كانت هناك أمثلة مضيئة على نشاط بعض الشبكات القطرية. فقد عقدت مثلا شبكة مصر للاتفاق العالمي سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن التنفيذ، في حين ساعدت جمعية الهند للاتفاق العالمي على عقد اجتماع إقليمي للاتفاق العالمي في جنوب آسيا لمدة يومين في جامشدبور، حضره أكثر من ٢٠٠ مشترك وركز على قضية الأعمال التجارية والفقر.

288- وفيما يتعلق بتحسين إدارة العلامات التجارية، قام مكتب الاتفاق العالمي أيضا بنشر سياسة جديدة وأكثر شمولا بشأن استخدام شعار الاتفاق العالمي، وطرح شعارا ثانيا معدلا لكي يستخدمه المشتركون والمناصرون الآخرون .

289- وخلال السنة، دخل مكتب الاتفاق العالمي، بناء على طلبي، المرحلة التالية من استعراض أسلوب إدارته التي شملت إعداد ورقات مناقشة تتصل بالإدارة عموما وتوزيعها على المشتركين، فضلا عن زيادة تنقيح التدابير المتعلقة بالتراهة. وأنجزت العملية في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي حين سيستمر توجيه إدارة الاتفاق العالمي من مكتب الاتفاق العالمي، فإن المشتركين في المبادرة سيضطلعون بقدر أكبر من الملكية من خلال الشبكات القطرية العديدة التي أنشئت. وعلى الصعيد القطري، سيركز المشتركون على تعميق وتوسيع نطاق تنفيذ المبادئ واستخدام آليات ضمان الجودة لكفالة ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة.

290- وقام مكتب الاتفاق العالمي أيضا بدور رئيسي في إعداد منشور "مساهمات قطاع الأعمال في جهود الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ: دليل توجيهي"، الذي أصدره المكتب بالاشتراك مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مؤتمر هام عُقد في ٢٥ نيسان/أبريل، وحضره رئيس الولايات المتحدة السابق بيل كلينتون. وقد صُمم الدليل لمساعدة قطاع الأعمال في تحديد السبل الفعالة لدعم جهود الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ. وأظهرت الاستجابة لجهود الإغاثة في كارثة التسونامي، أن بمقدورنا أن نحسن أداءنا في الأمم المتحدة في المساعدة على توجيه المساعدات السخية الهائلة المقدمة من القطاع الخاص أثناء وقوع الأزمات العالمية.

291- وفيما يتعلق بالمجالات المتصلة بقضايا محددة، أصدر مكتب الاتفاق العالمي في ٢٨ نيسان/أبريل منشورين متصلين ببعضهما هما: تمكين اقتصادات السلام: السياسة العامة لقطاع الأعمال المراعية لظروف الصراع، الذي نشره الاتفاق العالمي، وممارسات قطاع الأعمال المراعية لظروف الصراع: توجيهات للصناعات الاستخراجية، الذي نشرته منظمة الإشعار الدولية، وهي منظمة غير حكومية. وإنني أحتفي بهذين المنشورين، حيث يحث أحدهما الحكومات على تعزيز الجهود لمساعدة قطاع الأعمال على الترويج للسلام، في حين يشجع الآخر الصناعات القوية الأثر على أن تكون أكثر فعالية في تطوير الممارسات التجارية المراعية لظروف الصراع.

292- وخلال العام أيضا، كثف الاتفاق العالمي جهوده فيما يتعلق بالتفاعل مع الأسواق المالية. ففي إطار مبادرة "الفوز لمن يهتم" التي أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في مؤتمر قمة القادة، اجتمعت مجموعة من الشركات الاستثمارية الرئيسية في أفرقة عاملة خلال السنة، وستنشر في عام ٢٠٠٥ تقريرا وأداة لمساعدة المحللين الماليين على تحقيق التكامل بين العوامل البيئية والاجتماعية من أجل المساعدة على استدامة الأسواق. وفي الوقت ذاته، أطلق الاتفاق العالمي والبرنامج الإنمائي مبادرة "مبادئ الاستثمار المسؤول"، التي تقوم حاليا بحشد جهود المسؤولين التنفيذيين الأوائل لصناديق المعاشات التقاعدية

في العالم من أجل تشجيع الاستثمار المسؤول على الصعيد العالمي. وفي كلتا الحالتين، سيتمثل التحدي في أن تعتمد هذه النُهج والمبادئ التوجيهية كتلة حرجة من الأطراف الفاعلة في القطاع المالي.

293- كما شهد العام المنصرم بدء إصدار منشور " Compact Quarterly" وهو رسالة إخبارية إلكترونية تحتوي على مقالات بشأن الاتفاق العالمي ومجالات القضايا التي يهتم بها وأحدث التطورات فيها. وخلال الفترة القصيرة منذ صدورها، تتمتع الرسالة الإخبارية باهتمام قراء يتجاوز عددهم ٣ ٠٠٠ من المشتركين ومقرري السياسات وقادة الفكر من جميع أنحاء العالم.

294- وأخيرا، حاز مكتب الاتفاق العالمي على دعم حكومة الصين فيما يتعلق بعقد مؤتمر قمة الصين للاتفاق العالمي، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويبشر هذا المؤتمر بأن يكون حدثا تاريخيا، يجمع بين رؤساء قطاع الأعمال ورؤساء الحكومات في الصين مع قيادات الشركات الأجنبية والمنظمات الأخرى من أجل ت شجيع المواطنة المسؤولة للشركات في الصين وغيرها.

295- كما شهد العام المنقضي أعمالا محددة تتعلق بمتابعة تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، المعنون "تشجيع مباشرة الأعمال الحرة: تسخير الأعمال التجارية لصالح لفقراء"، الذي عرض في آذار/مارس ٢٠٠٤ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعلن إصدار التقرير رسميا في أكثر من ٣٠ بلدا، حيث حظي باهتمام رؤساء الدول، ومقرري السياسات الرئيسيين، والحكومات المحلية، والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص، على المستويين الأجنبي والمحلي على السواء. وأعقب إصدار التقرير عقد سلسلة من حلقات العمل وإنشاء مشاريع جديدة، ومبادرات محددة تُجسد التوصيات الواردة في التقرير. كما شهد العام التوسع في مبادرة النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة، وهو برنامج رئيسي يأخذ ما ورد في تقرير اللجنة من نتائج ويدفع بحافظة الاستراتيجيات الابتكارية قدما عند ملتقى الأسواق والتنمية. وهذه المبادرة، المستوحاة من حوار السياسات الذي أجري في عام ٢٠٠٢ في

إطار الاتفاق العالمي بشأن المؤسسات التجارية والتنمية المستدامة، من شأنه أن ييسر إيجاد حلول مشاريعية بقيادة قطاع الأعمال تستهدف الحد من الفقر. كما قامت المبادرة بتجميع حافظة تضم ١٥ من المؤسسات التجارية العالمية الرائدة، وساعدت على مواصلة دفع توسعها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . واسترشادا بالتقارير التي صدرت مؤخرا عن المحفل الاقتصادي العالمي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولجنة أفريقيا باعتبارها إسهاما رائدا في العلاقة بين المؤسسات التجارية والتنمية، أتطلع إلى مواصلة نموها بتشجيع اتباع نهج ابتكارية للنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية.

خاتمة

296- تُغطي الأنشطة الوارد بيانها في هذا التقرير نطاقا عريضا من القضايا التي لها تتصل مباشرة بشعوب العالم، من السلام والأمن إلى التنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي جميع هذه المجالات، تستجيب الأمم المتحدة بأسلوب ابتكاري لاحتياجات المجتمع الدولي الدائمة التغير. وتمثل المنظمة رمزا وأداة لالتزامنا المشترك بالعمل معا من أجل تحقيق أهداف مشتركة. وبالرغم من عدم كمال الأمم المتحدة فإنها تجسد أمل البشرية في تحقيق نظام عالمي يسوده السلام والعدل.

297- ومن المهم، في هذا العام الذي يصادف العيد الستيني للأمم المتحدة، أن نعترف بالإنجازات العديدة التي حققتها المنظمة منذ تأسيسها في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ . لكن العام يجب أن يكون أيضا فرصة للتأمل في الكيفية التي يمكننا بها تحسين الوفاء بواجباتنا ومسؤولياتنا. إن التغيير ليس أمرا جديدا على المنظمة، ولم يكن التغيير في أي وقت من الأوقات أهم مما عليه هو الآن. وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، ستكون الفرصة متاحة أمام زعماء الدول الأعضاء لاتخاذ قرارات جريئة لجعل عالمنا أكثر عدلا وأكثر حرية، أكثر ازدهارا وأكثر أمنا، ولتعزيز

الأمم المتحدة . وإنني على ثقة من أنهم سيكونون على مستوى المناسبة من أجلنا نحن، ومن أجل الأجيال المقبلة.

الجزء الأول

قضايا سياسية وأمنية

الفصل الأول

السلم والأمن الدوليين

احتفلت الأمم المتحدة في عام 2005 بالذكرى السنوية الستين للمنظمة في بيئة دولية، واستمرارها بمواجهة التهديدات المترابطة بالسلام والأمن، والناجمة عن الحرب والصراع والعنف المدني والجرائم الدولية المنظمة والإرهاب وانتشار الأسلحة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، واستمرار الفقر والأمراض المعدية الفتاكة وتدهور البيئة. وفي مؤتمر القمة الدولي الذي عقد في أيلول/سبتمبر عام 2005، وهو اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بذلك

المعلم، أعرب قادة العالم بضرورة وجود توافق أمني جديد من شأنه التصدي لتلك التهديدات بطريقة وقائية، بما في ذلك وضع استراتيجية عالمية جديدة لمنع الكوارث الناجمة عن الإرهاب من أن تصبح واقعا حيا. كما وافق قادة العالم أيضا على اقتراح الأمين العام لإنشاء لجنة بناء سلام حكومية ودولية ومكتب دعم بناء السلام لتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، والذي كان قد ورد في تقريره لمؤتمر القمة الدولي المعنون "في جو من الحرية أفسح:صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع".

واعتمد مجلس الأمن، الذي التقى أيضا في أيلول/سبتمبر على مستور رؤساء الدول والحكومات لمناقشة التهديدات للسلام والأمن الدوليين تدابير إضافية للدول الأعضاء لتعزيز الجهود المبذولة لمنع الإرهاب. ولمساعدة البلدان على كسر حلقة الانزلاق نحو الصراع مرة أخرى، اعتمد المجلس إعلاناً بشأن تعزيز فعاليته في منع الصراعات، ولا سيما في أفريقيا. وتناول المجلس أيضا الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني وشدد على ضرورة وجود استراتيجية عامة لمنع نشوب الصراعات لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع المسلح والأزمات السياسية والاجتماعية بشكل شامل. وإدراكا لمساهمة المنظمات الإقليمية لجهود الأمم المتحدة بتحقيق السلام، عقد المجلس اجتماعا رفيع المستوى مع المنظمات الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر، وأعرب عن عزمه على مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات في صون السلم والأمن.

على مدار العام، عملت الأمم المتحدة بلا كلل من أجل منع وفض النزاعات وتعزيز السلام. وأسفرت تلك الجهود إلى الانتقال بنجاح من حفظ السلام إلى بناء السلام في كل من سيراليون وتيمور ليشتي، وتقديم الدعم لتنظيم الانتخابات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وليبيريا، وتسهيل عمليات الانتقال السياسي في هذه البلاد وبالإضافة إلى أفغانستان.
لقد كانت سنة 2005 مدمّرة ولا سيما فيما يتعلق بالإرهاب الدولي بعد أن شهدت زيادة في الهجمات الإرهابية المأساوية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مصر والهند وأندونيسيا والعراق ولبنان ولندن. وفي سلسلة من التصريحات، أدان المجلس تلك الأعمال ودعا إلى محاكمة الجناة. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، رحبت الجمعية العامة تحديد الأمين العام لعناصر استراتيجية مكافحة الإرهاب، وفي نيسان/أبريل، اعتمدت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.
وخلال العام، واصلت منظمة الأمم المتحدة بتعزيز قدراتها في حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. في تموز/يونيو نظرت الجمعية واتخذت إجراءات بشأن عدد من القضايا المتشعبة والمتعلقة بالجوانب الإدارية وميزانية عمليات المنظمة لحفظ السلام، بما في ذلك طلب الجمعية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراجعة الممارسات وإدارة هيكلة قسم عمليات حفظ السلام. كما واجه المجلس والجمعية مسألة الاعتداء والاستغلال الجنسي التي قدمتها قوات حفظ السلام من خلال موافقة المجلس على التوصيات الواردة في تقرير مستشار الأمين العام بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسي من قبل أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي كان بعنوان "استراتيجية شاملة للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسي في المستقبل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام".

وحافظت المنظمة على 12 بعثة سياسية لبناء السلام، و18 عملية لحفظ السلام. وفي نهاية 2005، حوالي 85,000 فردا عسكريا ومدنيا كانوا يخدمون تحت قيادة الأمم المتحدة مقارنة مع 64,701 فردا في العام السابق.

كما استمر الوضع المالي لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بالتحسن خلال العام، كما زادت النفقات إلى 4,074.3 مليون دولار مقارنة مع 2,933.8 مليون دولار في عام 2005 أي بزيادة قدرها 39 في المئة تعزى في معظمها إلى توسيع نطاق العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى الأثر الكبير الذي حققته أربع بعثات أخرى على مدار العام. وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة 1.7 مليار دولار، مقارنة ب 1.5 مليار دولار في العام السابق.

الفصل الثاني

أفريقيا

في عام 2005، أظهرت أفريقيا تقدما مدروسا نحو حل العديد من حالات الصراع المستمرة التي عانت منها القارة على مرّ العقد الماضي بالرغم من وجود تذكيرات بالحاجة إلى إجراء دولي أكثر حزما للمساعدة في حل كامل لتلك الصراعات وإحلال السلام والرخاء للسكان المعنيين. ولقد شهد العالم الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام في عدة بلدان في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، وبالتالي تسهيل عمليات التحول المعقدة في تلك البلدان. ودعمت منظمة الأمم المتحدة، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية أخرى وجهات فاعلة دولية، الانتخابات في بوروندي في تموز/يونيه وحزيران/يوليو. وقد مهد هذا الطريق إلى انتخاب بيير نكورونزيزا رئيسا من قبل الكونغرس البرلماني المشترك، الذي شهد تنصيبه الخاتمة الرسمية للعملية الانتقالية لحكومة منتخبة ديمقراطيا. وبالمثل، في جمهورية أفريقيا الوسطى، علّم انتخاب العماد فرانسوا بوزيزيه في تموز/يونيه رئيساً عودة هذا البلد إلى النظام الدستوري. وفي الوقت ذاته، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت الاستعدادات جارية للانتخابات الوطنية المقرر عقدها في عام 2006. وفي إطار التحضير لهذا الحدث، عقدت البلاد بنجاح استفتاءً على الدستور الجديد في كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديّات رئيسية بما في ذلك المهمة الشاقة لتوطيد السلام من خلال جلب الجماعات المتمردة وشملهم في عملية السلام، واختتام برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين، وتعزيز المصالحة الوطنية وتهيئة الظروف لإعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي غرب أفريقيا، كانت العديد من الدول على الطريق نحو القيام بإصلاحات اقتصادية وديمقراطية بما أن الصراعات أصبحت أقل حدة. وأجريت الانتخابات بنجاح في ليبيريا، التي فازت بها الرئيسة المنتخبة إلين جونسون سيرليف. وسيكون تنصيبها في أوائل عام 2006 علامة على العودة إلى الحكم الدستوري في ليبيريا. وأحرز تقدما أيضا في استعادة سلطة الدولة ومعالجة المخاوف بشأن الفساد في الحكومة الوطنية الانتقالية. وفي هذا الصدد، تم وضع برنامج الحكم ومساعدة الإدارة الاقتصادية لمساعدة البلاد على استعادة السيطرة على الموارد الطبيعية الحيوية. واعتبر إلقاء القبض على الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور إلى المحاكمة أمام المحكمة الخاصة لسيراليون أولوية من قبل مجلس الأمن. وفي سيراليون، واصلت الأمم المتحدة المساعدة في وضع حجر الأساس لهذا البلد لتحقيق الاستقرار والديمقراطية والرخاء الدائم. حققت سيراليون المزيد من التقدم في تلبية المعايير التي يضعها المجلس للسماح لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون على مواصلة تنفيذ خطتها لسحب قواتها المنتشرة هناك. بناء على طلب من رئيس سيراليون، ونظرا لاستمرار عدم الاستقرار في حوض نهر مانو الفرعي، أنشأ المجلس مكتب الأمم المتحدة في سيراليون لمساعدة الحكومة في توطيد السلام، وبناء القدرات الوطنية للوقاية من النزعات والتحضير للانتخابات في 2007. وكانت الحكومة قادرة على تولي السيطرة على قطاع استخراج الماس، إعادة حوالي 272,000 لاجيء وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وواصلت الكاميرون ونيجيريا على التعاون في حل القضايا الحدودية. وعلى الرغم من بعض التأخير، اتخذت كلا البلدين، بمساعدة دولية، إجراءات للبدء بالانسحاب المقرر ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي والبدء في ترسيم الحدود البرية. ومع ذلك، فقد طغى على هذه التطورات النزاع المستمر في كوت ديفوار حيث فشلت الأطراف بأن ترقى إلى مستوى التزاماتها. ولم تستوف المعايير الأساسية في تنفيذ اتفاقية ليناس مركوسي لعام 2003، مثل الموعد المستهدف لاستكمال التسريح والمهلة الدستورية لإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/اكتوبر. وفي هذه الظروف، مدد الاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولاية الرئيس جباجبو لمدة سنة واحدة، وتم تعيين رئيس للحكومة وإنشاء هيئات للإشراف على عملية السلام. وفي وقت لاحق خلال العام، خلق الجدال في غينيا–بيساو عن أهلية المرشحين للرئاسة ونتائج الانتخابات جوا متقطبا للغاية في البلاد. وراجع الأمين العام ولاية

مكتب الأمم المتحدة في غينيا-بيساو لتسهيل دوره الجديد في العملية الانتقالية. كما دعمت الأمم المتحدة حكومة توغو في مواجهة الأزمة السياسية الناجمة عن وفاة الرئيس غناسينغبي إيادما المفاجئة، في الحفاظ على استقرار البلاد وضمان الانتقال السلمي للسلطة بما يتفق مع الدستور وسيادة القانون. ووقعت اضطرابات سياسية وحوادث عنف بعد الانتخابات وسط مزاعم بانتهاكات لحقوق الإنسان. واستنادا إلى تقرير بعثة تقصّي الحقائق التي أوفدت إلى توغو بإدارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للتحقيق في تلك الادعاءات، أشارت الحكومة إلى استعدادها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استمرار العنف ومعالجة المشاكل التي تؤدي إلى مثل هذا التصرف.

واستمرت الصراعات الجارية في القرن الأفريقي لتأخذ مركز الصدارة، حيث أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لم يتجنبا أي جهد لمحاولة حلها. في السودان، انتهت الحرب الأهلية التي استمرت 21 عاما بين الشمال والجنوب من البلاد، في كانون الثاني/يناير مع توقيع الطرفين على اتفاق السلام الشامل، ووضع ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة والثروة. أنشئت حكومة الوحدة الوطنية في أيلول/سبتمبر وحكومة جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر. وفي آذار/مارس، أنشأ مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في السودان للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ولم تتحقق الآمال بأن يؤدي الترتيب السياسي الجديد إلى حل للأزمة في إقليم دارفور في غرب السودان، حيث أن الصراع هناك استمر بلا انقطاع. وشدد المجلس عقوباته على إثر استمرار رفض الحكومة لقبول قوة حفظ السلام للأمم المتحدة مساعدة قوة الاتحاد الافريقي المنتشرة هناك. وأرسل المجلس بعثة لتقييم الوضع في دارفور ودراسة حالات تطبيق حقوق الإنسان هناك، وبناء على توصيات البعثة، تقرر إحالة حالات انتهاك قانون حقوق الإنسان الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية. وانتقلت الحكومة الاتحادية الانتقالية الوليدة في نيروبي، كينيا إلى الصومال ولكنها لم تكن فاعلة لمعظم العام بسبب خلاف على موقع التوطين، بالإضافة إلى تكوين بعثة دعم السلام المؤقتة التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وبقي النزاع الحدوديّ بين إريتيريا وإثيوبيا غير مستقرّاً. وفشلت لجنة الحدود الإثيوبية – الإريتيرية بالنهوض بأنشطتها في ترسيم الحدود، التي توقفت في عام 2003، بسبب رفض إثيوبيا لأجزاء هامّة من قرارات الهيئة النهائية والملزمة والتي صدرت في 2002، وإصرار إريتيريا على تنفيذها. وقامت إريتيريا، خلافاً لطلب المجلس، بزيادة القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتيريا، بما في ذلك، الطلب من بعض الجنسيات مغادرة البلاد. ووافق المجلس على نقل الموظفين إلى إريتيريا لاستعراض الخطط المستقبلية للبعثة.

وظلت مسألة مستقبل الصحراء الغربية بلا حل. وفي محاولة لكسر الجمود، عيّن الأمين العام مبعوثاً شخصياً جديداً لاستكشاف أفضل السبل للتوصّل إلى حلّ مقبولٍ لدى الطرفين. وواصلت المغرب رفض قبول إجراء استفتاء يشمل خيار الاستقلال، في حين واصلت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب الإصرار على أن إجراء الاستفتاء يمثّل السبيل الوحيد للمضي قدماً لتنفيذ خطة السلام لعام 2003 التي اقترحها المبعوث الخاص أو خطة التسوية لعام 1991 التي اقترحها الأمين العام.

الفصل الثالث

الأمريكتان

خلال عام 2005، واصلت الأمم المتحدة بدفع قضايا السلام الدائم وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وسيادة القانون في الأميريكتين. ومع انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا في نهاية عام 2004، نضجت عملية السلام في البلاد إلى مرحلة جديدة حيث تولت الجهات الفاعلة الوطنية المسؤولية الكاملة لرصد وتعزيز الاتفاقات. وأسفر اتفاق مشترك في أيار/مايو بين حكومة غواتيمالا ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في إنشاء مكتب للرصد والإبلاغ عن حقوق الإنسان في البلاد.

وقد بقي الوضع الأمني غير مستقرا في هايتي على الرغم من الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في البلاد والشرطة الوطنية الهايتية لضمان بيئة آمنة ومستقرة في البلاد، حيث يشكّلُ تواصلُ تفشي العنف والأنشطة غير المشروعة من الجماعات المسلحة مصدرَ قلقٍ كبير. وقد ازداد خطر القيام بالأعمال الانتقامية من أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الأمر الذي قد أدى إلى إعاقة قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها بما في ذلك التحضير للانتخابات. ولذلك، فقد تم تمديد ولاية البعثة وتوسيع قدرتها على التصدي لتزايد التحديات السياسية والأمنية قبل وبعد الانتخابات. وأرسل مجلس الأمن بعثةً إلى هايتي، بالاشتراك مع الفريق الاستشاري المخصص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتقييم الوضع وتقديم توصيات بشأن كيفية استعادة الحكم الرشيد والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هايتي بمساعدة المجتمع الدولي. وأطلقت الحكومة الانتقالية العملية الانتخابية والتي كان من المقرر بأن تنتهي في وقت مناسب لتثبيت رئيس جديد للجمهورية في شباط/فبراير 2006، ولكن الصعوبات السياسية والفنية تسببت في تأخير العملية. كما أطلقت الحكومة الانتقالية حوارا وطنيا واعتمدت برنامجا لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والذي اعتمد نجاحه على مدى استعداد الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتهم.

وفي تطورات أخرى في المنطقة، أنشأت الأمانة الأمريكية الأيبيرية في القمة الخامسة عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الأيبيرية في الدول. وقدمت كوستاريكا تطبيقا مع محكمة العدل الدولية رفعت بموجبه دعوى ضد نيكاراغوا في نزاع بشأن حقوق الملاحة وحقوق أخرى ذات صلة بنهر سان خوان. ومرة أخرى، دعت الجمعية العامة الدول بأن تمتنع عن سن القوانين والتدابير، مثل استمرار الحصار المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة. ومنحت الجمعية وضع مراقب للمجتمع الأيبيري الأمريكي في الدول ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية.

الفصل الرابع

آسيا والمحيط الهادئ

في عام 2005، استمرت الأمم المتحدة في مواجهة تحديات سياسية وأمنية ضخمة في آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في أفغانستان والعراق، حيث أنها سعت إلى استعادة السلام والاستقرار، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ففي أفغانستان، اكتمل الانتقال السياسي الذي كان بموجب اتفاق بون [حولية الأمم المتحدة 2001، ص. 263] مع إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية يوم 18 أيلول/سبتمبر وتنصيب الجمعية الوطنية في 19 كانون الأول/ديسمبر. واعترافاً بحقيقة أن أفغانستان سوف تتطلب مساعدة دولية لمواجهة تحديات أمنية واقتصادية وإنسانية في أعقاب الانتخابات البرلمانية، بدأت الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة مشاورات مع الأطراف الدولية الفاعلة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية للتصدي لهذه التحديات.

إن القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، وهي قوة متعددة الجنسيات أُسست من قبل مجلس الأمن بموجب القرار 1386 (2001)، قد استمرت في مساعدة الحكومة على حفظ الأمن في كابول والمناطق المحيطة بها. كما واصلت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) دورها كسلطة قائدة للقوات المساعدة الدولية خلال عام 2005. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت منظمة حلف شمال الأطلسي خطة تنفيذية للقوات الدولية والتي من خلالها، تَوسّع وجودها في المناطق الجنوبية في أفغانستان.

وفي تموز/يوليه، حسّن المجلس أيضاً تدابيره ضد أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة، وحركة الطالبان وأعوانهم، وقدّم مزيداً من التوضيح بشأن من يمكنه أن يوضع على قائمة لجنة الجزاءات الخاصّة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، التي ظلت أداة حاسمة لتنفيذ جميع تدابير الجزاءات. وتمّ تمديد ولاية لجنة الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لمدة 17 شهراً. وقدّم فريق الرصد تقريرين بشأن تنفيذ تدابير الدول للجزاءات.

وفي تموز/يوليه، اعتمد المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ قرار 24/2005 بشأن توفير الدعم لحكومة أفغانستان في جهودها لتنفيذ خطة مكافحة المخدرات (انظر ص. 1357). وبموجب قرار 179/60، دعت الجمعية العامّة في كانون الأول/ديسمبر المجتمع الدوليّ إلى دعم الحكومة الأفغانية في ضمان التنفيذ الفعّال لهذه الخطة. واعتمد المجلس في تموز/يوليه قرار 8/2005 بشأن حالة النساء والفتيات في أفغانستان (انظر ص. 1259).

ولمّ يكن هناك أيّة مخاطر وتحديات للسلام والأمن أكثر مما كان في العراق. وواصلت الأمم المتحدة تعزيز عملية الانتقال السّياسيّ بصورة شاملة، وتشاركيّة وشفافة، على الرغم من وجود قيود أمنية كبيرة نظراً إلى مستوى العنف المتزايد.
وإبان العام، مارس الشعب العراقيّ حق في التصويت في ثلاث مناسبات مختلفة. وفي كانون الثاني/يناير، جرت انتخابات للجمعية الوطنية الانتقاليّة، و18 مجالس للمحافظات، والمجلس الوطنيّ الكردستانيّ. وبعد الانتخابات، أُنتخب إبراهيم الجعفري رئيس وزراء للحكومة الانتقالية العراقية. وأُجري الاستفتاء الدستوريّ في 15 تشرين الأول/أكتوبر والذي أدى إلى اعتماد دستورٍ جديد، وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، أجريت انتخابات لبرلمانٍ جديد. وعلى الرغم بأنه كان من المتوقع إعلان نتائج الانتخابات النهائية في كانون الثاني/يناير في عام 2006، فقد اكتمل الجدول الزمني للعملية الانتقالية والمنصوص عليه في القانون الإداريّ والذي أيّده قرار 1547 لعام 2004 قد اكتمل مع إجراء تلك الانتخابات. ومع ذلك، وفي حين أتمل العراق جميع المعاييؤ الرئيسية لهذا الجدول الزمنيّ، فإنه واصل مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية الهائلة. ورافق عملية الانتقال السياسيّ حالات تمرّد متزايدة، مبرزة مستويات عالية من العنف العرقيّ والطائفيّ، والتخويف والقتل، بما في ذلك اغتيال الدبلوماسيين الأجانب. وقيّدت البيئة الأمنية تواجد الأمم المتحدة وقدرتها على العمل بفعالية في العراق.

وأفادت لجنة التحقيق المستقلة الرفيعة المستوى لبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، التي يرأسها بول فولكر، عن سوء الإدارة في البرنامج حالات الفساد في الأمم المتحدة عبر المتعاقدين معها. ووجدت اللجنة أيضاً أن الإدارة العامة للبرنامج تميّزت بالممارسات الإدارية الضعيفة وعدم كفاءة الرقابة والتدقيق. غير أن اللجنة لم تلاحظ أن البرنامج نجح في استعادة الحدّ الأدنى لمعايير التغذية والصحة في العراق، في الوقت الذي ساعد فيه الحفاظ على الجهود الدولية لمنع نظام صدام حسين السابق بالحصول على أسلحة الدمار الشامل. وتولّى الأمين العام المسؤولية الكاملة عن إخفاقاته الشخصية وإخفاقات المنظمة.
ومع إنشاء مفرزي اتصال في البصرة وأربيل، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق العمل في ثلاث دول، من خلال مكاتبها في بغداد، وعمان في الأردن، ومدينة الكويت. وبالنظر إلى الوضع الأمنيّ السائد داخل العراق، اعتمدت البعثة القوة المتعددة الجنسيات للدعم اللوجستيّ وأمن الأفراد.

وواصلت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بالإضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييم المواد التي كانت في المجال العامّ والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة.

وعلى الرّغم من تعاون أكبر من السلطات العراقية، كان التقدّم نحو حلّ قضية عودة الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة، أو رفاتهم، مطيئاً. واستمرت الكويت في مواجهة مَهمّة، ليست بسهلة، لتحديد مكان المقابر الجماعية واستعادة رفات الموتى.

وفي عام 2005، واصلت تيمور الشرقية تعزيز مؤسساتها الوطنية بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ومكتب الأمم المتحدة الذي أُنشئ حديثاً في تيمور-ليشتي. كما لم تكن مؤسسات الدولة والهياكل الأمنية قوية بما يكفي للوقوف وحدها في نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في 20 أيار/مايو، فتمّ إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمر-ليشتي للمتابعة، ولكن بهيكل أصغر ولمدة سنة واحدة، لدعم ورصد التقدم المحرز في تطوير مؤسسات الدولة الحيوية ومراقبة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. وبعد أن صدر القانون بشأن إعادة هيكلة الحكومة، تمّ اختيار حكومة جديدة في 28 تموز/يوليه. وتمّ الانتهاء من الانتخابات المحليّة في 13 مقاطعة. وانتهت مهمة وحدة الأمم المتحدة للجرائم الخطيرة، والتي كُلّفت بالتحقيق وملاحقة الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في عام 1991، مع انتهاء ولاية الأمم المتحدة في البلاد. وتمّ إحراز تقدّم كبير نحو ترسيم الحدود البريّة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. وكان هناك اتفاق بين تيمور-ليشتي وأستراليا بشأن تقاسم النفط والغاز في بحر تيمور وثيقاً لإعداد الصّيغة النهائيّة.

وقامت مقاطعة بابوا غينيا الجديدة في منطقة بوغانفيل بإحراز تقدّمٍ كبير نحو تحقيق اتفاق سلام بوغانفيل لعام 2001. وبدعمٍ من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، اكتملت عملية التخلّص من الأسلحة، وعُقدت انتخابات لإنشاء أول حكومة مستقلة في بوغانفيل. وأُنتخب جوزيف جيم كابوي، الرئيس السابق لمجلس الشعب في بوغانفيل، رئيساً للمقاطعة. وفي أعقاب الانتخابات، بعدما تمّ تطبيق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل، انتهت ولاية البعثة في المنطقة.

ومن المخاوف الأخرى في المنطقة والتي جلبت انتباه الأمم المتحدة تزايد عدم الاستقرار في آسيا الوسطى، والتطورات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والوضع في ميانمار، والتوترات في نيبال، وقضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج الفارسيّ. وتمّ تمديد أنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان لمدة عام آخر؛ حتى 1 حزيران/يونيه 2006، وذلك لمواصلة دعم البلاد في جهودها الرامية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. واعتمدت الجمعية العامّة قراراً بالترحيب بالجهود التي تبذلها منغوليا للاحتفال بالذكرى المئوية لثمانية من الدول في عام 2006، مع التركيز على مفهوم الحوار بين الحضارات.

الفصل الخامس

أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط

لقد أحرز تقدما في استعادة السلام والاستقرار في الدول الخارجة من نزاع في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في عام 2005، وذلك لتواصل الجهود لإعادة بناء مؤسساتها وبنياتها التحتية الاجتماعية والاقتصادية. ورغم ذلك، إن عدداً من القضايا ظلّ عالقاً.

وبمساعدة المجتمع الدوليّ، وقيادة من الاتحاد الأوروبيّ، واصلت البوسنة والهرسك بإصلاح مؤسساتها، مما أتاح لها بتلبية متطلبات عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب، وشراكة منظمة حلف شمال الأطلسي في برنامج السلام، وبالتالي الاقتراب من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وفي كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم المساعدة في بناء مجتمع متعدد الأعراق. وقد أحرزت المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي تقدما كبيرا في تنفيذ المعايير التي وضعت في عام 2002 والتي كان على كوسوفو تحقيقها، على الرغم من بعض التأخير والمعوقات. وقد سمح هذا للبعثة بمواصلة نقل السلطة إلى تلك المؤسسات، بما في ذلك مسؤوليات الشرطة والعدالة، إلى وزاريّ الداخلية والعدل الجديدتين. وفي شهر أيار/مايو، عيّن الأمين العام مبعوثا خاصا لتقييم ما إذا كانت الظروف مناسبة لبدء العملية السياسية لتحديد وضع كوسوفو المستقبليّ. وبناءً على هذا الاستعراض، وبتوصية من الأمين العام، قرر مجلس الأمن في 24 تشرين الثاني/أكتوبر، بإطلاق هذه العملية. وقد تم إحراز تقدم في تطبيع العلاقات بين السلطات في بريشتينا (عاصمة كوسوفو) وبلغراد (صربيا والجبل الأسود).

إن جهوداً متواصلة قد بُذلت من أجل إنهاء الجمود في عملية السلام الجورجية/الأبخازية. وحاول كبار المسؤولين من مجموعة أصدقاء الأمين العام (فرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) استئناف الحوار بين الطرفين استناداً إلى مبادئ 2001 الأساسية لتوزيع الصلاحيات بين الحكومة الجورجية والقيادة الأبخازية. وتعززت هذه المبادرة عندما أدت المناقشات حول المسائل الأمنية إلى توقيع بروتوكولٍ واعتماد تدابير لتعزيز اتفاق 1994 لوقف إطلاق النار والفصل بين القوات (اتفاق موسكو). ومع ذلك، فإن الأوضاع السياسية المعقدة بين الطرفين قد سادت، كما كان واضحاً من دعوة جورجيا لانسحاب قوى الأمن التابعة لرابطة الدول المستقلة.

ولم يُحرز أي تقدم حيال تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، بقي الوضع في قبرص عالقاً، في أعقاب فشل جهود السلام عام 2004. وبعد أن قيّم الأمين العام الوضع هناك، تقرر بأن التقدم، بين كلّ من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، ضئيلاً جداً وخلص إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التوضيحات قبل أن يتم استئناف المفاوضات. كما استعرض مفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة في قبرص.

الفصل السادس

الشرق الأوسط

خفت حدة الصراع في الشرق الأوسط خلال الأشهر الأولى من عام 2005 حيث ولّدت الإجراءات التي اتخذها كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين آمالاً جديدة بالسّلام. وأنتج اجتماع القمة التي عُقد في شرم الشيخ، مصر في 8 شباط/فبراير، سلسلة من الالتزامات، بما في ذلك وقف الأنشطة العسكرية والتي تهدف إلى إعادة بناء الثقة وكسر حلقة إراقة الدماء. وعلى الرغم من عدم استئناف المفاوضات الرسمية، اتفق الطرفان على تنسيق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية. وشكّل انسحاب إسرائيل من تلك المناطق، الذي جرى ما بين 15 آب/أغسطس و12 أيلول/سبتمبر، حدّاً فاصلاً في تشكيل أوّل عملية إجلاء للمستوطنات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فقد فشل فك الارتباط لإحياء عملية السلام بسبب تجدد أعمال العنف خلال الأشهر الأخيرة من عام 2005. وقد ساهم بناء إسرائيل للجدار العازل في الأراضي المحتلة، والقيود المفروضة على الحركة من خلال نقط التفتيش، وحظر التجوّل، ونظام التصاريح في شكل كبير في الأزمة الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية المستمرّة في المناطق الفلسطينية.

وعقدت الانتخابات الرئاسية الأولى منذ عام 1996 في 9 كانون الثاني/يناير في الضفة الغربية وقطاع غزة. وانتخب الناخبون رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس رئيساً جديداً للسلطة الفلسطينية ليحلّ محل ياسر عرفات الذي توفي في 11 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2004. وعقدت أربع جولات من الانتخابات البلدية أيضاً على مدار السنة. ودعا الرئيس عباس مراراً وتكراراً إلى وضع حدّ للعنف، وروّج إلى إصلاحات فلسطينية وخاصّة في قطاع الأمن. وواجه الرئيس مشاكل مالية كبيرة، الأمر الذي هدد بشلّ الإدارة التابعة للسلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل عدد من جماعات الميليشيا الفلسطينية غير المتكاملة، والعشائر، وقادة القوات الفردية في ممارسة نفوذ لا مبرر له. واشترك الجناح السياسي للمنظمة الإسلامية حماس في الانتخابات البلدية، على الرغم من مقاطعته للانتخابات الرئاسية. وكان من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير عام 2006.

في إسرائيل، نفّذ رئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون خطة فك الارتباط التي أُعلن عنها في شباط/فبراير عام 2004، على الرغم من معارضة داخلية قوية. وأثنى المجتمع الدوليّ على الحكومة الإسرائيلية للتنفيذ السّلس والمهنية في عملية فك الارتباط. خلال عام 2005، أعلنت إسرائيل عن قلقها إزاء عدم قدرة السلطة الفلسطينية في السيطرة على المنظمات الإرهابية الفلسطينية وتفكيك بنيتها التحتية. وواصلت لجنة الشرق الأوسط الرباعية (الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، والتي تكوّنت كآلية لتنسيق جهود السلام الدولية، تعزيز مبادرة خارطة الطريق كأفضل حلّ للصراع. خارطة الطريق، التي أقرها مجلس الأمن في عام 2003، تهدف إلى تحقيق التقدم من خلال خطوات متوازية ومتبادلة من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والإنسانية، وبناء المؤسسات، وذلك بموجب نظام الرصد الدولي. وفي نيسان/أبريل، عيّنت اللجنة الرباعية جيمس د. ولفنسون مبعوثاً خاصّاً لها في عملية فك ارتباط قطاع غزة، وقد ركزت ولايته على الجوانب غير الأمنية للانسحاب الإسرائيلي؛ بما في ذلك التجارة، وإحياء الاقتصاد الفلسطيني.

وفي أذار/مارس، استضافت المملكة المتحدة اجتماعاً لدعم السلطة الفلسطينية، وحضره ممثلون للجنة الرباعية، بما في ذلك الأمين العام. واتفق المشاركون على دعم القيادة الفلسطينية في جهودها الرّامية إلى تعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وخلال زيارته لإسرائيل والأراضي المحتلة في أذار/مارس، حث الأمين العام الجانبين للحصول على المزيد من التقدم من خلال الحوار والمفاوضات المباشرة. وفي أيّار/مايو، عيّن الأمين العام الفارو دي سوتو منسّقاً خاصّاً لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثله الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

وفي شباط/فبراير، قُتل رئيس الحكومة اللبناني السابق، رفيق الحريري، و 20 آخرين في انفجار في بيروت. وعيّن الأمين العام مبعوثاً خاصّاً لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2014)، الذي دعا، ضمن تدابير أخرى، إلى انسحاب القوات الأجنبية من البلاد وتفكيك ونزع الأسلحة من الميليشيات. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد الأمين العام فريقاً من الخبراء العسكريين إلى لبنان في نهاية نيسان/أبريل للتحقق ما إذا تمّ سحب المعدات العسكرية السورية من لبنان، باستثناء منطقة الحدود المتنازع عليها. وبعث الأمين العام الفريق مرة أخرى في حزيران/يونيه لتوضيح المزاعم حول مواصلة عمل عناصر المخابرات السورية في البلاد. وقد أثار اغتيال السيد الحريري، قبل أشهر فقط من الانتخابات البرلمانية، مخاوف من أن لبنان سيعود إلى ماضيه العنيف. وفي إدانة الهجوم، طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقدّم بلاغا عن أسباب، وملابسات، وعواقب الهجوم. وارتقت بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق، التي أوفدها الأمين العام، أنّ على لجنة دولية أن تحقق، بشكل مستقل، في الجريمة. وأنشأ المجلس لجنة التحقيق الدولية المستقلة للأمم المتحدة. ووفقاً إلى استنتاج اللجنة من وجود أدلة أشارت إلى تورط كل من المسؤولين اللبنانيين والسوريين في اغتيال السيد الحريري، أصرّ المجلس على سوريا ألا تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية في قرار 1636 (2005).

وتمّ تمديد تفويض قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في هضبة الجولان مرتين خلال العام، وواصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة كل من عمليات حفظ السّلام في مهامهم.
وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتوفير الخدمات التعليمية، والصحية، والاجتماعية لأكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون داخل المخيمات وخارجها في الضفة الغربية، وقطاع غزة، الأردن.

وخلال العام، قدمت اللجنة الخاصة، المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب في الأراضي المحتلة، تقريرا إلى الجمعية العامة بشأن الوضع في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان. وواصلت اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بحشد الدعم الدولي للفلسطينيين.

الفصل السابع

نزع السلاح

في عام 2005، واصلت الأمم المتحدة جهودها لتعزيز قضية نزع السلاح، وخاصة في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ولكن، تم التقليل من شأن تلك الفرص بسبب تعمّق الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن عدد من القضايا الأمنية ذات الاهتمام العالمي، مما أدى، وفقا للأمين العام، إلى أزمة في إطار مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقد منعت هذه الخلافات، التي نشأت معظمها على مسائل إجرائية وتنظيمية، مؤتمر نزع السلاح، ولجنة نزع السلاح من القيام بأي عمل جوهريّ في السنوات السابعة والرابعة على التوالي. وللسبب ذاته، أنتهى المؤتمر الاستعراضي لعام 2005 للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي وقع في أيار/مايو، دون نتيجة إجماع حول أي قضية جوهرية من جدول الأعمال، بالإضافة إلى أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة (مؤتمر القمة العالمي لعام 2005)، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر استبعد من وثيقته الختامية أيّ رأي موضوعيّ بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

نشأ القلق الدولي بشأن حالات معينة مثيرة للقلق، ولا سيما البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أعلنت في وقت مبكر من العام أنها صنعت أسلحة نووية، وإيران، التي قررت استئناف عملية تحويل اليورانيوم، التي علّقتها في وقت مبكر من العام. وفي ظل هذه الخلفية، دعا الأمين العام إلى اتخاذ تدابير لتنشيط معاهدة حظر الانتشار النووي بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي، في حين دعت الجمعية الدول على الامتثال لالتزاماتها لنزع السلاح، وعدم الانتشار النووي، وتجنب الإجراءات التي قد تكون ضارة لأيّ سبب.

وفي استمرار الجهود للتصدي لتهديدات محتملة للسلام والاستقرار، الناجمة عن الانتشار المحتمل لأسلحة الدمار الشامل العالمي، أوجز الأمين العام استراتيجية لمنع الإرهابيين من الحصول على تلك الأسلحة، في حين أكد مجلس الأمن على ضرورة تنفيذ العقوبات المفروضة ضد المنظمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وللحفاظ على تشغيل المنشآت النووية، عقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤتمراً للدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي اعتمد تعديلات وسّعت من نطاق الاتفاقية لتشمل المنشآت النووية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تقرّر في الدورة العاشرة للدول الأطراف، في اتفاقية حظر استحداث وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، أن 29 نيسان/أبريل عام 1997، وهو تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، سيتم ملاحظته سنويا باعتباره يوماً لإحياء ذكرى ضحايا الحرب الكيميائية.

وكان هناك أيضا تطورات إيجابية فيما يتعلق بحركة جعل المناطق الجغرافية بأكملها خالية من السلاح، وبعد الانتهاء من إعداد النص بشأن معاهدة جعل آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي تم المفاوضة عليه على مدى سبع سنوات. تناول المؤتمرالأول للدول الأطراف، الموقعة على المعاهدات القائمة الأربعة، والذي وقع في مكسيكو سيتي، إنشاء هذه المناطق في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ، واعتبر طرق تعاونية لتعزيز تلك المناطق، وبالتالي رَفع الزخم لفكرة أن يكون نصف الكرة الجنوبي، والمناطق المجاورة له، خالية من الأسلحة النووية. وفي مجال نزع السلاح التقليدي، حافظت الدول الأعضاء على التركيز في التعامل مع المشاكل الأمنية المتعلقة بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستويات الوطنية، والإقليمية، وفي إطار برنامج العمل الذي أُعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2001 للتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع الجوانب. وكان التطور الأكبر في هذا الصدد، اعتماد الجمعية العامة صك دولي ملزم سياسياً لتمكين الدول من تحديد وتعقب هذه الأسلحة بشكل فعال. كما حددت الجمعية مجموعة من الخبراء الحكوميين للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون الدولي في معالجة السمسرة غير المشروعة في تلك الأسلحة. وواصلت الجمعية إلى تعزيز العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، وتشجيع المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام إلى المساهمة التي يمكن أن تجعل نزع السلاح سبيلاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الصعيد الثنائي، واصلت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تنفيذ معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام 2002 (معاهدة موسكو)، التي وافق بموجبها الطرفان على خفض مستوى الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة إلى ما بين 3000 و3500 بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2012.

الفصل الثامن

قضايا سياسية وأمنية أخرى

في عام 2005، واصلت الأمم المتحدة بالنظر في المسائل السياسية والأمنية المتعلقة بجهودها في دعم إرساء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز إنهاء الاستعمار، والأنشطة الإعلامية للمنظمة، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.
استمرت المنظمة في تشجيع وتعزيز الممارسات والمبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وإلى تنسيق أفضل وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة لدعم هذا الهدف. في تموز/يوليو، أعلن الأمين العام إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وهو صندوق استئماني طوعي لتعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. واستمرت الجهود أيضا لتعزيز تدابير لضمان السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وخاصة في القارة القطبية الجنوبية، وجنوب المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، من خلال لجان الجمعية العامة المخصصة، التي أنشئت لهذه الأغراض. واستعرضت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التقدم في تنفيذ إعلان عام 1960، ولا سيما في إطار ممارسة تقرير المصير من قبل الشعوب المتبقية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وخلال العام، وافقت الهيئة التمثيلية الوطنية لتوكيلاو، وهو إقليم تحت إدارة نيوزيلندية، على مشروع معاهدة ارتباط حر بين توكيلاو ونيوزيلندا، وإجراء استفتاء على التغيّر في وضع الإقليم في عام 2006. وقامت اللجنة الخاصة بزيارة لبرمودا خلال العام، تلبية لدعوة لجنة الاستقلال هناك، لتقييم نوع المساعدة التي يمكن لنظام الأمم المتحدة تقديمها لمساعدة الإقليم في تحديد وضعه المستقبلي. وأُحرِز تقدماً أيضاً في المنتدى الثلاثي الجديد للحوار على جبل طارق.

وفي مجال المعلومات، أبلغ الأمين العام أن عملية إعادة التوجيه لإدارة الأمم المتحدة للإعلام والتي بدأت في عام 2002، قد اكتملت، وأن إدارة الإعلام نفذت الجوانب المذكورة في الاستعراض الشامل للأعمال لعام 2002 والتي كانت تحت سلطته. وفي حين قدّم مركز معلومات الأمم المتحدة الإقليميّ في بروكسل، بلجيكا، تقدّماً كبيراً كمركز معلومات لأوروبا الغربية، راجع الأمين العام خطته لترشيد مراكز المعلومات في مناطق محورية، واقترح بدلاً من ذلك إعادة تقويم استراتيجية الشبكة الحالية لدوائر الإعلام، والتي يمكن من خلالها تعزيز مراكز رئيسية في كل منطقة لدعم مراكز أخرى. وعيّن الأمين العام اتجاهات استراتيجية جديدة لمكتبات الأمم المتحدة لمواءمة السياسات المكتبية مع التوصيات التي طُرحت في تقريره لعام 2002 بشأن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات.

ودعت الجمعية الدول الأعضاء، في قرار في كانون الأول/ديسمبر بخصوص التطورات في مجال المعلومات والاتصالات، إلى النظر في التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات. وفي قرار آخر في كانون الأول/ديسمبر حول دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي، شجعت الجمعية العامة هيئات الأمم المتحدة، في إطار ولاياتٍ قائمة، لتعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا لأغراض سلمية.

ونظرت لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في تنفيذ توصيات المؤتمر الثالث للأمم المتحدة (1999) المعنيّ باستكشاف الفضاء الخارجيّ. واستمر تنفيذ التوصيات من قبل الدول الأعضاء من خلال الجهود الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أعمال فرق العمل التي أنشئت لهذا الغرض.

عقدت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري دورتها الثالثة والخمسين.

الجزء الثاني
حقوق الإنسان

الفصل الأول
تعزيز حقوق الإنسان

في عام 2005، عُززت حقوق الإنسان من خلال مبادرات عن طريق آليّات ملزمة قانونيّاً، ولجنة حقوق الإنسان وهيئتها الفرعية، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وواصل مكتب مفوض الأمم المتحدة الساميّ لحقوق الإنسان أنشطته بالتنسيق والتنفيذ، ووفّر الخدمات الاستشارية والمساعدة من خلال برنامج التعاون التقني.

ونتيجة لمتابعة ختام عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995–2004)، بدأ البرنامج العالميّ للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي أعلنت عنه الجمعية العامة في 2004، في 1 كانون الثاني/يناير عام 2005. وبعد ذلك، اعتمدت الجمعية خطة العمل المنقحة لمرحلة البرنامج الأولى (2005–2007)، والتي تركز على نظم المدارس الابتدائية والثانوية. وفي إطار برنامجه الإصلاحيّ لزيادة تحسين عمل الأمم المتحدة ونظامها الموحد، اقترح الأمين العام أن يتم استبدال لجنة حقوق الإنسان بهيئة دائمة أصغر لتمكين المنظمة من اتخاذ قضية حقوق الإنسان بنفس الجدية التي تتعامل بها بقضايا الأمن والتنمية. وفي أيلول/سبتمبر، أنشأت الجمعية، بناءاً على اقتراح الأمين العام، مجلس حقوق الإنسان مشحوناً بتعزيز الاحترام العالميّ لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية للجميع، ومعالجة الانتهاكات، وتعميم حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي نفس السياق، وجه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بإعداد خطة عمل تحدد رؤية استراتيجية للعمل في المستقبل. وواصلت الهيئات الأخرى لمراقبة حقوق الإنسان لتعزيز الحقوق

المدنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة والثقافيّة، واتخذت إجراءات للقضاء على التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة، وحماية حقوق الأطفال والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وإلى وضع حد لممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية المهينة.

وشهد العام أيضاً استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدوليّ لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (2001-2010)، الذي أُعلن عنه في عام 1998. وأوصى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باتخاذ تدابير لتظل المرحلة الفاصلة بين منتصف العقد واستكماله بادية للعيان. وفي كانون الأول/ديسمبر، أكدت الجمعية أن الهدف للعقد هو زيادة تعزيز الحركة العالمية لثقافة السلام، ودعت الدول الأعضاء إلى الاحتفال ب 21 أيلول/سبتمبر من كل عام باليوم العالميّ للسلام، ويوم لوقف إطلاق النار واللاعنف.

الفصل الثاني

حماية حقوق الإنسان

في عام 2005، واصلت الأمم المتحدة تركيز الاهتمام على حماية حقوق الإنسان ضمن الإطارات المدنية والسياسية وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحققت الجهود الجارية لزيادة تأمين حقوق الشعوب الأصليّة تقدماً مع اعتماد الجمعية العامّة لبرنامج عمل العقد الدوليّ الثاني للشعوب الأصليّة في العالم؛ والذي دخل حيّز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير تحت موضوع "شراكة من أجل العمل والكرامة". وتواصل التقدّم مع أنشطة المتابعة لتنفيذ إعلان ديربان وبرنامج عمله، والذي أُعتمد في المؤتمر العالميّ لمكافحة العنصرية والتمييز العنصريّ وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب لعام 2001. وفي شباط/فبراير، أكّد الخبراء المستقلّون والمعنيون برصد أنشطة المتابعة عي التأثير الملموس للإجراءات التي تتخذها الحكومات والمجتمع المدنيّ على حياة الشعوب، ودعوا لوضع خطة لاستعراض يُجرى كلّ خمس سنوات لتنفيذ الإعلان.

وفي الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتحرير معسكرات الاعتقال النازية، أكدت الجمعية أن المحرقة، والتي أسفرت عن مقتل ثلث الشعب اليهوديّ، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من الأقليّات الأخرى، بقت تحذيراً من مخاطر الكراهية والتعصّب والعنصرية، وقامت بتعيين 27 كانون الثاني/يناير يوماً دولياً لإحياء ذكرى ضحايا المحرقة. وكدليل على قلق المنظمة المتزايد بشأن رعاية الأطفال الذين يقعون في حالات النزاع المسلح، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن خطة عمل لتطبيق فعّال لقواعد ومعايير حماية حقوق الطفل في هذا الصدد دولياً. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أدان المجلس بشدة، في بيان في شباط/فبراير، تجنيد واستخدام الجنود الأطفال من قبل أطراف النزاع المسلح، وحثّت على أن تتوقف هذه الممارسات فوراً. واعتمد المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، في تموز/يوليه، المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية الأساسية المتعلقة بحق ضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدوليّ والقانون الأساسيّ الدوليّ في الانتصاف والجبر، والذي أنشأ إطاراً قانونياً لالتزامات الدول وحقوق الضحايا في إقامة العدل. وفي أعمال ذات صلة، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان مجموعة محدّثة من المبادئ المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال مكافحة الإفلات من العقاب.

في عام 2005، قام مجلس حقوق الإنسان وهيئته الفرعية: اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بإنشاؤ ولايات جديدة لخبراء مستقلين ومعنيين بقضايا الأقليات وحق الشعوب في التضامن الدوليّ. وتمّ إنشاء ولايات إضافية لمقررين خاصين من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان أثناء مكافحة أعمال الإرهاب، ومن أجل إجراء دراسات بشأن التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأسرهم، ومسائلة الكوادر الدولية المشتركة في عمليات دعم السلام والتبعات القانونية لاختفاء الدول والأقاليم الأخرى لأسباب بيئية. وقام المقررون الخاصون والممثلون الخاصون والخبراء المستقلون بدراسة عدة قضايا، من بينها، الأنماط المعاصرة للعنصرية؛ وحقوق المهاجرين؛ وحرية الدين والاعتقاد؛ وأنشطة المرتزقة؛ واستقلال السلطة القضائية؛ والإعدامات بغير محاكمة؛ والادعاءات بالتعذيب؛ وحرية التعبير؛ وحقوق الإنسان والإرهاب؛ ومنع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والحق في التنمية؛ وآثار برامج التكيّف الهيكلي والديون الخارجية على حقوق الإنسان؛ والفساد وأثره على التمتع بحقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان والفقر المدقع؛ والحق في الغذاء؛ والحق في السكن اللائق؛ والحق في التعليم؛ والممارسات غير المشروعة المرتبطة بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة؛ والحق في الصحة البدنية والنفسية؛ والعنف ضد المرأة؛ والعنف ضد الأطفال؛ وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ والأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة؛ وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية.

كما تناولت الفرق العاملة مشاكل التمييز العنصري التي تقع على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقيّ والتمييز ضد الأقليات والاحتجاز التعسفيّ وحالات الاختفاء القسريّ أو غير الطوعيّ، والحق في التنمية، وأساليب عمل وأنشطة الشركات عبر الوطنية، والأنماط الجديدة للرق وحقوق الشعوب الأصلية.

الفصل الثالث

انتهاكات حقوق الإنسان

في عام 2005، تمت دراسة الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليّ في عدد من البلدان من قبل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومقررون خاصون، وممثلون خاصون للأمين العام، وخبراء مستقلون وعُيّنوا لدراسة هذه المزاعم.

الجزء الثالث

قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الأول

السياسة الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي

استمر النمو الاقتصادي العالمي في عام 2005، ولكن بوتيرة أبطأ من العام السابق، والذي سجل 4% في عام 2004، ولكن كان من المتوقع أن ينخفض إلى حوالي 3%. وكان الكثير من هذا التباطؤ يعزى إلى التراجع في الاقتصادات المتقدمة، على الرغم من أن بعض البلدان النامية أظهرت علامات فقدان الدفع. وكان التباطؤ في الاقتصاد العالميّ مؤشراً على أن المحرّك الرئيسيّ للنمو في العالم، وهو اقتصاد الولايات المتحدة، قد لا يكون قادراً على دفع النمو العالميّ دون دعم من أجزاء أخرى من العالم، في الوقت الذي كان فيه اليورو في حالة من الركود ونمو اليابان أظهر تباطؤاً معتدلاً.

وكانت قضايا التنمية على رأس جدول الأعمال العالميّ في عام 2005، كما اعتمد زعماء العالم الذين حضروا اجتماع الجمعية العامّة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر (انظر ص 47) "نتائج القمة العالمية لعام 2005"، واعترفوا بأن التنمية هدف أساسيّ في حد ذاته وأن التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشكّل عنصراً أساسياً في الإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة.

وخلال العام، عقدت الأمم المتحدة الاجتماع الدوليّ لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واعتمدت استراتيجية وإعلان موريتانيا لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

كما عقدت الأمم المتحدة في المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي اعتمد التزام وبرنامج عمل تونس حول مجتمع المعلومات. كما دعت الجمعية إلى إعلان 17 أيار/مايو اليوم العالميّ لمجتمع المعلومات، للمساعدة في رفع مستوى الوعي بأهمية الإنترنت باعتباره مرفقاً عالميّاً، وكان ذلك من المسائل التي تم تناولها في مؤتمر القمة، بالإضافة إلى سبل سد الفجوة الرقميّة.

وارتقت لجنة التنمية المستدامة إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002، ولا سيما إعلان جوهانسبرغ وخطة تنفيذه، والذي حدد الإجراءات والأهداف لتكثيف تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وهو برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، الذي أُعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1992 حول البيئة والتنمية. وإسهاماً من الجمعية العامّة في الاجتماع الرفيع المستوى (انظر أعلاه)، اعتمدت اللجنة قراراً بشأن تسريع تنفيذ أهداف التنمية والأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات الإنسانيّة، والتي تُعد مواضيع برنامجها المتعدد السنوات خلال 2004–2005. وكأنشطة أخرى ذات صلة بالتنمية، احتفلت الأمم المتحدة بعام 2005 كسنة دوليّة للقروض الصغيرة. وأطلقت عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005–2014)، والعقد الدوليّ للعمل "الماء من أجل الحياة" (2005–2015). وواصل المجتمع الدوليّ التقيد بعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (1997–2006)، والذي يهدف إلى القضاء على الفقر وإلى الحد من الفقر الكليّ في جميع أنحاء العالم، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتقليل نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر شديد إلى النصف بحلول عام 2015. واعتمدت الجمعية من جانبها قراراً حول العَقد، والتركيز على استجابة وسياسات عالميّة للقضاء على الفقر، بالإضافة إلى مبادرات محددة لمكافحة الفقر في أفريقيا، والبلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير السّاحلية، والدول الجزرية.

وفي إجراءات أخرى فيما يتعلق بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصّة، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع رفيع المستوى للاستعراض العالميّ الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح البلدان الأقل نمواً في منتصف العقد 2001–2010 في عام 2016. ورُحّب بقرار لجنة التنمية المستدامة لتكريس يوم واحد من دورته لعام 2006 لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريتانيا.

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الجمعية نتائج الاجتماع السنويّ السادس لوزراء البلدان النامية غير الساحلية، وتقرير الأمين العام عن البلدان الجبلية الفقيرة.

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

في عام 2005، واصلت الأمم المتحدة تقديم مساعدات إنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو هيئة التمويل المركزية للأمم المتحدة لغرض المساعدة الفنية. وقد بلغت إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 2005، 5.1 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 21% عن عام 2004. وكان إجمالي الإنفاق لسائر أنشطة البرنامج وتكاليف دعمه في عام 2005 قد بلغ 4.4 مليار دولار، بالمقارنة مع 3.6 مليار دولار في العام السابق. وشمل التعاون التقني المموّل عبر مصادر أخرى 48.4 مليار دولار قُدمت من خلال البرنامج المنفذ من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، و170.5 مليون دولار من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، و27.3 مليون دولار من خلال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

في أيار/مايو، أكدت الجمعية العامة تعيين السيد كمال درويش رئيساً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمدة أربع سنوات، تبدأ في 15 آب/أغسطس.

وقدم الأمين العام في أيار/مايو تقريراً عن عملية الإدارة السليمة، على هيئة مصفوفة، من أجل التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 250/59 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعام 2004. وتضمنت المصفوفة أهداف تنفيذ لمنظومة الأمم المتحدة، والإجراءات التي يجب اتخاذها لمتابعة تلك الأهداف، وهيئات محددة مسؤولة عن تلك الإجراءات والأطر الزمنية لتنفيذها. وفي تموز/يوليه، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأمين العام تحديث المصفوفة، وإصدار إبلاغ تحليلي عن النتائج التي حُققت. وسجّل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رقماً قياسياً في تنفيذ المشاريع برصد 888.2 مليون دولاراً، متجاوزاً الأهداف المعتمدة للسنة بنسبة 35.5 في المائة. وفي أيلول/سبتمبر، وافق المجلس التنفيذيّ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ/صندوق الأمم المتحدة للسكان على خطة عمل لاستعادة صلاحية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كطرف منفصّل وذي تمويلٍ ذاتيّ في منظومة الأمم المتحدة.

استعرضت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في اجتماع أيار/مايو، التقدم في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لعام 1978 لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية واستراتيجية الاتجاهات الجديدة لهذا التعاون. وفي كانون الأول/ديسمبر، دعت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ لإعادة تسمية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن يتمّ تعيينه الصّندوق الاستئمانيّ الرئيسيّ للأمم المتحدة لتعزيز ودعم فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية.

وتوسّع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، للسنة التاسعة على التوالي، مع 8122 متطوّع ينفّذون مهاماً في 144 دولة. وفي قرار كانون الأول/ديسمبر بشأن متابعة السنة الدولية للمتطوعين (2001)، دعت مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لدمج العمل التطوعيّ بمختلف أشكاله في السياسات والبرامج والتقارير.

وفي كانون الثاني/يناير، نظر المجلس التنفيذيّ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مزيد من الخيارات للوضع الاستراتيجيّ ونموذج الأعمال التجاريّة للصندوق في المستقبل، وقرر الحفاظ عليه كمنظمة مستقلة تركّز على الحدّ من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموّاً. وفي أيار/مايو، قدّم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ خطة العمل لعامي 2005-2007 والتي اقترحت إعداد صندوق صندوق استئمانيّ للاستثمار في البلدان الأقل نمواً.

الفصل الثالث

المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة

في عام 2005، واصلت الأمم المتحدة، عبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعبئة وتنسيق المساعدات الإنسانية بهدف الاستجابة لحالات الطوارئ الدوليّة. وإبان العام، أُطلقت النداءات موحدة ومشتركة بين وكالات الأمم المتحدة من أجل أنغولا، وبنين، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والشيشان، والجمهوريات المجاورة التابعة للاتحاد الروسي، والكونغو، وكوت ديفوار، وجيبوتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، ومنطقة البحيرات العظمى، وغواتيمالا، وغينيا، وغيانا، ومنطقة المحيط الهندي، ومالاوي، والنيجر والأراضي الفلسطينية المحتلة، والصومال، وجزء من إقليم جنوب آسيا، والسودان، وأوغندا، وبعض مناطق غرب ووسط أفريقيا. وقد تلقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تبرعات لأجل المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية بلغت 7.6 مليار دولار.

استمرت الفرق الاستشارية المخصصة لبوروندي وغينيا–بيساو وهايتي في تطوير برامج طويلة الأجل لدعم هذه البلدان.
واختتم المؤتمر العالميّ للحد من الكوارث (كوبي، هيوغو، اليابان، 18–22 كانون الثاني/يناير)، استعراض استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما لعام 1994، واعتمد إعلان وإطار عمل هيوغو 2005–2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث. وشمل الإطار أهدافاً إستراتيجية وإجرارات ذات أولوية تهدف إلى خفض الخسائر الناجمة عن الكوارث، من أرواح وثروات اجتماعية واقتصادية وبيئية في المجتمعات والبلدان خلال السنوات العشر القادمة. وأصدر المؤتمر أيضاً بياناً مشتركاً عن الجلسة الخاصّة بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً.

الفصل الرابع

التجارة الدولية والتمويل والنقل

في عام 2005، تباطأ نمو التجارة العالميّة بشكل معتدل مع انخفاض حجم الصادرات العالميّة إلى 7.1%، من 11% في عام 2004. وكان التباطؤ واضحاً بشكل خاص في الاقتصادات المتقدمة. ونقيضاً لذلك، فإن العديد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقاليّة سجلت تجارة سريعة النمو نسبياً، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في السنوات السابقة. وفي الولايات المتحدة، تباطأ نمو حجم الواردات في حين تباطأ الاقتصاد مع نضوج الدورة الاقتصادية، وسجل الميزان التجاريّ للبضائع عجزاً قياسياً على الرغم من سرعة نمو حجم الصّادرات. ومن بين البلدان النامية، فاق نمو الواردات نمو الصادرات في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. وواصلت أسعار السلع الأساسية في الزيادة، مما أدى إلى زيادة عائدات التصدير لمصدري السلع الأساسية حول العالم.

ازدادت التحويلات الصافية للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة في عام 2005 إلى 483.4 مليار دولار. كما لاقت التحويلات من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نمطاً مماثلاً، حيث بلغت ما يقدّر بنحو 95.5 مليار دولار. وإشارة إلى أن التجارة كانت في كثير من الحالات المصدر الخارجيّ الأهمّ لتمويل التنمية، كررت الجمعية العامة الدور الذي لعبه تعزيز الوصول إلى الأسواق، القواعد المتزنة، ومرافق التكيّف المناسبة، وبرنامج المساعدة وبناء القدرات الفنيّة. وأكدّت مجدداً على قيمة التعددية في النظام التجاري العالميّ، والالتزام بنظام عالميّ متعدد الأطراف، قائمٍ على حكم منفتح، وغير تمييزيّ، ومنصفٍ تجاريّاً. وأكدّت أيضاً على أن النظام الماليّ الدوليّ ينبغي أن يعزز النمو الاقتصاديّ ودعم التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع والفقر، واعترفت بالحاجة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان الانفتاح والعدالة والشمولية. وأخيراً، شددت الجمعية على أهمية تحمّل أعباء الديون وتخفيف عبئها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليّاً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدتها الجمعية العامّة في عام 2000.

وفي نيسان/أبريل، ناقش الاجتماع الثامن الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ ومؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ)، ومنظمة التجارة العالميّة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي أُعتمد في المؤتمر الدوليّ لتمويل التنمية لعام 2002. وفي حزيران/يونيه، عقدت الجمعية الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تمويل التنمية في إطار "توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المستقبليّة". وكان الحوار في إطار التحضير للدورة الاستثنائية الستين للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية (أنظر ص 67).

واعتمد مجلس التجارة والتنمية، والهيئة الإدارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2001–2010، واعتمدا أيضاً قراراً بشأن استعراض التعاون التقني للأنشطة الأونكتاد. واعتمد المجلس كذلك

استنتاجات أخرى بشأن التنمية الاقتصاديّة في أفريقيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية، واتخذ قراراً بشأن مكان عقد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر.
وقام مركز التجارة الدولية، الذي يعمل بالاشتراك مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بزيادة مساعدته التقنية بنسبة 4.7% لتصل إلى 22.1 مليون دولار.

وفي أيار/مايو، أقرّت الجمعية تعيين سوباتشاي بانيتشباكدي أميناً عاماً للأونكتاد لمدة أربع سنوات اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر عام 2005.

الفصل الخامس

الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية

في عام 2005، واصلت لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس تقديم التعاون التقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، إلى الدول الأعضاء فيها. كما قامت بتشجيع البرامج والمشاريع وتوفير التدريب من أجل تعزيز بناء القدرات الوطنية في شتى القطاعات. وقد عقدت اللجان الأربعة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدورات العاديّة خلال السنة. ولم تجتمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي خلال العام ولكن من المقرر بأن تجتمع في عام 2006.

واستمر الأمناء التنفيذيون للجان بالاجتماع على نحو دوريّ من أجل تبادل وجهات النظر وتنسيق الأنشطة والمواقف حول قضايا التنمية الرئيسية. وفي تموز/يوليه، أجرى المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ حواراً تفاعليّاً مع الأمناء التنفيذيين حول موضوع: "تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية: منظور إقليمي".
وخلال العام، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا التعاون في مشروع الربط القاري بين أوروبا وإفريقيا عبر مضيق جبل طارق. وكان التعاون والتقدم في المشروع مرحّباً من قبل المجلس. وحثت الجمعية العامة، بعد أن نظرت في التقرير الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش مكاتب اللجنة الاقتصاديّة لأفريقيا الإقليمية، على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وبحثت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في السياسات الداخلية التي أدت إلى زيادة موارد التنمية ودور التعاون الإقليميّ في تمويل التنمية. وفي كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة دورة مخصصة اعتمدت فيها خطة عمل للقيام بإصلاح داخليّ.

واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قوانيناً منقّحة لمؤسساتها الإقليمية لتخضع خطط عملها لمراجعة وموافقة حكومية ودولية. كما أنشأت اللجنة مركز تدريب آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية. وفي حدث آخر ذي صلة باللجان الإقليمية، وافق

المجلس على قبول ألمانيا كعضو في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، واتخذ قراراً بشأن إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الفصل السادس

الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط

تمت مناقشة تطوير حلول الطاقة من خلال تعزيز مصادر الطاقة المتجددة والحفاظ على الموارد الطبيعية في عام 2005 من قبل العديد من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة، التي أكملت دورتها التنفيذية الأوليّة، التي امتدت لعامين، حول موضوع المياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية.

وكانت مخاوف كلاً من البلدان المتقدمة والدول النامية، المتعلقة بالطاقة، التركيز الرئيسيّ للعديد من أنشطة الأمم المتحدة في عام 2005. و تمّ مناقشة قضايا الطاقة المتجددة في عدد من الحوارات الدوليّة، بما في ذلك ندوة الأمم المتحدة حول الطاقة المائية والتنمية المستدامة في تشرين الأول/أكتوبر، والمؤتمر الدوليّ للطاقة المتجددة في تشرين الثاني/نوفمبر، واللذان عُقدا في بكين، الصين.

وكان من أبرز أحداث عام 2005، منح جائزة نوبل للسلام للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة ومديرها العام، السّيد محمد البرادعي، لجهودهما في منع استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية، والتأكد من استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بطريقة آمنة. وقال المدير العام للوكالة في خطابه السنويّ أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر أن الطاقة النووية تعاود الظهور بطريقة لم يتوقعها إلا القليل.

وبعد عدة سنوات من التخطيط، شهد عام 2005 بداية العقد الدوليّ للعمل "الماء من أجل الحياة"، من 2005 إلى 2015. وتعاونت عدة أقسام ووكالات من الأمم المتحدة على برامج لتطوير موارد أفضل لمياه الشرب، ودمج حلول إدارة المياه لجميع الشعوب. وقامت منظمة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بتنسيق الجهود وتحديد قائمة بأولويات للعقد.

واتخذ مؤتمر الأمم المتحدة الإقليميّ الثامن لرسم الخرائط للأمريكتين، والذي عُقد في تموز/يوليو و آب/أغسطس العمل على مواصلة تطوير ونشر البيانات المكانية، وعلى استراتيجيات السياسة لجعل البيانات الخرائطية في متناول جميع البلدان في الأمريكتين.

الفصل السابع

البيئة والمستوطنات البشرية

في عام 2005، واصلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل من أجل حماية البيئة من خلال الصكوك الملزمة قانوناً وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

واعتمدت الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة والمنتدى البيئي الوزاريّ العالميّ السادس خطة بالي الاستراتيجيّة للدعم التكنولوجي وبناء القدرات والسياسة المائية المحدّثة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. واعتمد مجلس الإدارة أيضاً على اتخاذ قرارات بشأن تعزيز الاستجابة للطوارئ البيئية، وتطوير

الوقاية من الكوارث والتأهب لها، وأنظمة الإنذار المبكر وذلك في أعقاب كارثة تسونامي المحيط الهندي عام 2004؛ وإدارة المواد الكيميائية؛ والفقر والبيئة؛ والمساواة بين الجنسين في مجال البيئة.

واكتمل تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، وهو تقييم دوليّ على مدى أربع سنوات لتقييم حالة النظم الإيكولوجية الرئيسية وصلاتها مع رفاه الإنسان، في عام 2005، وصدر تقريران عن النظم الإيكولوجية. واكتمل أيضاً التقييم العالميّ للمياه الدوليّة، الذي درس المياه وأسباب المشاكل البيئية في 66 منطقة مياه دولية، ونُشرت عدة تقارير عن نتائجه. وعُقدت ورشة العمل الدوليّة الثانية بشأن العملية المنتظمة لإعداد التقارير وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والمعروفة باسم التقييم البحريّ العالميّ، في حزيران/يونيه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أيّدت الجمعية استنتاجات ورشة العمل، وقررت إطلاق حملة "تقييم التقييمات"، إلى أن تكتمل في غضون عامين.

ودخل بروتوكول مونتريال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطاريّة بشأن تغير المناخ لعام 1992 حيز التنفيذ في 16 شباط/فبراير، وعُقد المؤتمر الأول للأطراف للبروتوكول في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ ديسمبر. وعُقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف لاتفاقية استكهولم لعام 2001، بشأن الملوثات العضوية الدائمة، في أيّار/مايو.

أعلنت الجمعية عام 2008 السنة الدوليّة لكوكب الأرض وشجّعت الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الأخرى على الاستفادة من السنة لزيادة الوعي بأهمية علوم الأرض لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الإجراءات على الصعيد المحلي، والمستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دعم تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام 1996، وخطة جوهانسبرغ لتنفيذ مؤتمر القمة العالميّ لعام 2002 للتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على هدف تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة. وأيّد البرنامج أنشطة تنمية المستوطنات البشرية المحلية والوطنية والإقليمية، من خلال تنصيب مدراء برنامج الموئل في 32 بلداً. ومن بين التدابير الأخرى، قرر مجلس إدارة البرنامج في الإسراع في تنفيذ إطار التعاون مع مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، وزيادة الموارد والقدرات من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، وتعزيز مرفق ترقية الأحياء الفقيرة في موئل الأمم المتحدة.

الفصل الثامن

السكان

في عام 2005، بلغ عدد سكان العالم 6.5 مليار نسمة، مقارنة ب 6.4 مليار نسمة في عام 2004. وفي تزايدٍ بمعدل نحو 1.2% سنوياً، يُتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 7 مليارات في عام 2012، واقترحت التوقعات بعيدة المدى أن الرّقم سيستقر على 9 مليارات نسمة.

واصلت أنشطة الأمم المتحدة للسكان في عام 2005 مسترشدة ببرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدوليّ للسكان والتنمية لعام 1994، وبالإجراءات الأساسية المتعلقة بمواصلة تنفيذه المعتمدة في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة في عام 1999. وقامت لجنة السكان والتنمية، وهي الهيئة المسؤولة عن مراقبة واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل، باتخاذ موضوع "السكان والتنمية وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، مع التركيز بشكل خاص على الفقر". كما ناقشت كيفية مساهمة تنفيذ برنامج العمل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ والموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل؛ ورصد السكان في العالم؛ والاتجاهات الديمغرافية العالمية؛ وأنشطة شعبة الأمم المتحدة للسكان. وواصلت شعبة الأمم المتحدة للسكان بتحليل وتقديم تقاريرٍ عن الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية وجَعل نتائجها متاحة في المطبوعات وعلى شبكة الإنترنت.

واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2005 مساعدة البلدان في تنفيذ برنامج المؤتمر الدوليّ للسكان والأهداف الإنمائية للألفية. وشارك في عملية التحضير لمؤتمر القمة العالميّ لعام 2005 لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالميّ، التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، أكّد زعماء العالم أن هدف المؤتمر الدوليّ للسكان لتحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابيّة هو في غاية الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتزموا بتحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابيّة بحلول عام 2015، ودمج هذا الهدف في الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بهدف خفض معدل وفيات الأمهات وتحسين صحة الأمهات، والحد من وفيات الأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والقضاء على الفقر.

بذلت الأمم المتحدة الاستعدادات في عام 2005 لعقد حوارٍ رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وفي كانون الأول/ديسمبر، قررت الجمعية العامة أن الحوار الرفيع المستوى سيعقد في نيويورك في 14 و 15 أيلول/سبتمبر عام 2005، وسيناقش الحوار، بشكل عام، الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، من أجل تحديد الطرق المناسبة لزيادة منافعها والحد من آثارها السلبية.

الفصل التاسع

السياسة الاجتماعية، ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية

في عام 2005، واصلت الأمم المتحدة لتعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية، والموارد البشرية، وتعزيز برنامج الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائيّة.

واعتبرت لجنة التنمية الاجتماعيّة مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالميّ للتنمية الاجتماعيّة لعام 1995، والدورة الاستثنائيّة الرابعة والعشرين للأمم المتحدة (2000)، موضوعاً ذا أولويّة كبرى. واعتمدت إعلاناً بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي، كمساهمة في استعراض خمس سنوات من إعلان الألفية لعام 2000.

وأفاد الأمين العام عن أنشطة المتابعة التي أُتخذت فيما يتعلق بالسّنة الدوليّة العاشرة للأسرة. واستمر العمل أيضا من قبل اللجنة المخصّصة للاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة لحماية وتعزيز حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على تعزيز التفاهم الديني والثقافي. ونُفذت أنشطة مختلفة للاحتفال بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية.

واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عُقد في بانكوك، تايلند، في نيسان/أبريل، إعلان بانكوك بشأن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، والذي تناول قضايا الجرائم الكبرى والعدالة الجنائية والتي تهم المجتمع الدولي.
وركّز المؤتمر على خمسة محاور: تدابير فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والتعاون الدولي ضد الإرهاب، والصلات بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى في سياق عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وتهديدات واتجاهات الفساد في القرن الحادي والعشرين؛ والجرائم الاقتصادية والمالية؛ وتطبيق المعايير، استناداً إلى خمسين سنة من وضع المعايير في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.
وقدّمت لجنة منع الجريمة والعدالة الاجتماعية، في دورتها الرابعة عشرة، الأولوية لاستنتاجات المؤتمر الحادي عشر. كما ركّزت، من بين أمور أخرى، على اتفاقية ثنائية بشأن تقاسم عائدات الجرائم المصادَرة أو الممتلكات، والعمل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب في إطار عمل مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة.
وأفاد الأمين العام أيضاً على عمل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث.

الفصل العاشر

النساء

في عام 2005، ظلت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز النهوض بوضع المرأة في كافة أنحاء العالم وضمان حقوقها مسترشدة بالمبادئ العامة والتوجيهية الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين المعتمدين في المؤتمر الرابع المعنيّ بالمرأة لعام 1995، ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين لعام

2000، التي استعرضت التقدم المحرز في تنفيذهما (بيجين +5). وألهمت مناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالميّ بتجديد الجهود الرامية إلى تنفيذ الأداتين، وقد استمرت لتكون القوة الدافعة وراء العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى والمناسبات التذكارية على مدار العام.

وفي دورتها التاسعة والأربعين في آذار/مارس، عقدت لجنة المرأة جلسة عامّة رفيعة المستوى مركّزة على موضوعين من استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، والتحديات الراهنة، والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة والفتيات. وأوصت اللجنة المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ باعتماد إعلانٍ بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالميّ الرابع المعنيّ بالمرأة، وقد وافق المجلس على التوصية في تموز/يوليه. كما اعتمدت قراراتٍ بشأن تقديم المساعدة إلى النساء الفلسطينيات، والنساء والفتيات في أفغانستان، وتعميم مراعاة المنظور الجنسيّ في جميع سياسيات وبرامج الأمم المتحدة.

وفي كانون الأول/ديسمبر، في متابعة للمؤتمر العالميّ الرابع ونتائج الدورة الاستثنائية، اعتمدت الجمعية العامة قراراً يطلب من جميع هيئات الأمم المتحدة ضمان أن كل البرامج والخطط والميزانيات تستهدف، بشكل واضحٍ، تعميم المنظور الجنسيّ، ودعوة الأمم المتحدة للعب دورٍ فعل في ضمان التنفيذ الفعّال والعاجل لمنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. واعتمدت الجمعية العامة أيضاً قرارات بشأن دراسة معمّقة لجميع أشكال العنف ضد المرأة، وتحسين وضع المرأة في المناطق الريفية، والعنف ضد العمال المهاجرين، والطفلة، والمرأة في التنمية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وركّز صندوق الأمم المتحدة الإنمائيّ للمرأة على تنفيذ إطاره التمويليّ المتعدد السنوات، والذي استهدف غاياتٍ في أربع مجالات رئيسية هي: تأنيث الفقر، والعنف ضد المرأة، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين في ظلّ حكم ديمقراطيّ وفي البلدان الخارجة من الصراع.

وفي عام 2005، واصلت الأمم المتحدة تعزيز وتنشيط المعهد الدوليّ للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وأحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريراً عن متابعة مراجعة الحسابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر عام 2004، والتي كشفت أنه في حين كان هناك تحسّن في الهيكل الإداريّ للمعهد، فإن هناك حاجة لمواصلة تعزيز الرقابة البرنامجية والإدارية. وبقي الوضع المالي للمعهد غير مستقرّ وأُنشئت لجنة فرعية لتحليل استراتيجية مقترحة لجمع الأموال.

الفصل الحادي عشر

الأطفال والشباب والأشخاص المسنون

في عام 2005، واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جهودها لضمان تلقّي كل طفل أفضل بداية ممكنة في الحياة؛ وتحصينه بالكامل وحمايته من الأمراض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والإعاقة؛ وتمكنه من الحصول على التعليم الابتدائي على قدر من الجودة؛ وحمايته من العنف والإيذاء والاستغلال والتمييز.

وقد أُحرز مزيداً من التقدم صوب دمج أولويات الأطفال في السياسات الوطنية. فمن بين 190 بلداً من الذين كانوا قد اعتمدوا "عالم صالح للأطفال" – وهي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام 2002 المعنية بالأطفال – بات 172 بلداً على الأقل متخذاً إجراءات، أو يعتزم الشروع، في وضع سياسات لبدء ممارسة الأهداف الرئيسية الأربعة من الدورة.

وفي عام 2005، ازداد دخل اليونيسيف بنسبة 40% عن عام 2004، ورجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في المساهمات، التي كان معظمها من مصادر خاصّة، رداً على تسونامي المحيط الهندي في أواخر عام 2004، وزلزال تشرين الأول/أكتوبر في جنوب آسيا. وأكملت اليونيسيف السنة الأخيرة من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2002-2005 في إطار الأولويات التنظيمية الخمس. وفي أيلول/سبتمبر، وافق المجلس التنفيذيّ لليونيسيف على الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2006-2009 التي اعتمدت مجالات التركيز ذاتها.

وقامت الجمعية العامة، احتفالاً بالذكري السنوية العاشرة لاعتمادها برنامج العمل العالميّ للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، بتخصيص جلستين عماتين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الأولية العشرة الواردة في برنامج العمل لعام 1995 والشواغل الجديدة الخمسة المعترف بها في عام 2003. وقد مثل مندوبون من الشباب الدول الأعضاء في الجلسات العامّة، والتي تُوجت باعتماد قرارٍ يدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج العمل.

وإبان عام 2005، استمرت جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية لعام 2002 والتي تعنى بالشيخوخة. وفي كانون الأول/ديسمبر، دعت الجمعية العامة الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة إلى ضمان إدراج تحديّات شيخوخة السكان وشواغل كبار السن على نحو كاف في البرامج والمشاريع.

الفصل الثاني عشر

اللاجئون والمشردون

في عام 2005، وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين عنت بهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ارتفع بنسبة 8% إلى 20.8 مليون نسمة، مقارنة ب 19.2 مليون نسمة في عام 2004، فإن عدد السكان اللاجئين انخفض في جميع أنحاء العالم إلى أدنى مستوياته تقريباً خلال ربع القرن، وانخفضت نسبة تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة أيضاً إلى أدنى مستوى خلال السنوات التسعة والعشرين الماضية. وشكل اللاجئون 40% من هذه النسمة، 32% من الأشخاص المشردين داخلياً، و11% من الأشخاص عديمي الجنسية. وواصلت المفوضية الجهود لإيجاد حلول دائمة لتلك المجموعات عبر تشجيع العودة الطوعية إلى ديارهم كحلّ مفضّل. وفي هذا الصدد، عاد ما يقارب ب 1.1 مليون لاجئ إلى بلدانهم الأصلية خلال العام. وبمساعدة من المفوضية، تمّ إعادة توطين آلاف اللاجئين الآخرين في أماكن أخرى أو تمّ دمجهم محليّاً. ولتسهيل هذه العملية، اعتمدت اللجنة التنفيذية للمفوضية استنتاجاً بشأن التكامل المحليّ، ووضع إطار عمل للأنشطة ذات الصلة. وبلغ إجمالي تدفقات اللاجئين الجديدة ما يقارب 136،000 وافدين سُجّلت في 19 بلد لجوء، أهمّها تشاد (32400) وبنين (25500)، وغانا (13600)، وأوغندا (24000) واليمن (13،200). وكانت تلك التدفقات نتيجة الصراع الدائر في إقليم دارفور بغرب السودان، بشكلٍ رئيسيّ، وما ترتّب على ذلك من تدهورٍ في الوضع الأمنيّ في منطقة تشاد / دارفور، وعدم الاستقرار في أجزاء من جمهورية أفريقيا الوسطى، والعنف في مناطق كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال. وبشكل عام، لا يزال ما يصل إلى 5 ملايين من السكان اللاجئين في العالم في حالات طال أمدها، بما في ذلك الأفغان (1.7 مليون)، والبوروندين (394000)، والكونغوليين من جمهورية الكونغو الديمقراطية (308000)، والصوماليين (229000) والسودانيين (364000). والمتضررون الآخرون كانوا من اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف في الجزائر، وبوتان في نيبال والروهينجا في بنغلاديش. واحتفظت المفوضية بالجهود لإيجاد حلول دائمة لمن وقعوا في الحالات التي طال أمدها، من خلال إعادة هيكلة إدارة الحماية الدولية، وإنشاء قسمٍ للحلول وعمليات الدعم، وكُلفت المفوضية بمراجعة مثل هذه الحالات، وتعزيز خدمات إعادة التوطين.

وعلى الرغم من التحسينات في الجوانب العديدة للحماية إبان العام، واصلت المفوضيّة مواجهة تحديّات كبيرة في معالجة ثغرات الحماية المتعلقة بالعنف الجنسيّ والقائم على نوع الجنس والممارسات التقييدية فيما يتعلق باستقبال والاستفادة من إجراءات اللجوء. وتشمل الصعوبات الأخرى المخاوف المتعلقة بالأمن، وكذلك التحديات الكبيرة للعمل مع الدول لتحديد نهج شاملة لاستخدام جميع الحلول الدائمة للأشخاص المعنيين. وقامت الجهود الجارية لتنفيذ مبادرة "الاتفاقات المكملة للاتفاقية"، والتي أُطلقت في عام 2003 للمساعدة في تعزيز التزام الدول وشركاء المفوضية لحسم أوضاع اللاجئين من خلال خطط عمل متعددة الأطراف، بالتركيز على استكمال المفاوضات لمعالجة الحركات الثانوية واستهداف المساعدة الإنمائية لإيجاد حلول دائمة. وإبان العام،

قامت عملية المؤتمر لرابطة الدول المستقلة، والتي أطلقت في عام 1996 لمعالجة المشاكل التي تواجه اللاجئين وغيرهم من النازحين في تلك الدول، باستكمال اعتماد البيان الختاميّ وفحص إطار اعتماد تحالف أوروبيّ–آسيويّ بشأن الهجرة.

وفي 27 أيار/مايو، قامت الجمعية العامة، بموجب القرار 420/59، بتعيين السيد أنطونيو مانويل دي أوليفيرا غوتيريس مفوّضَ الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولمدة خمس سنوات.

الفصل الثالث عشر

الصحة والغذاء والتغذية

في عام 2005، واصلت الأمم المتحدة تعزيز الصحة البشرية والأمن الغذائي، وتنسيق المساعدات الغذائية ودعم البحوث في مجال التغذية.

في نهاية العام، حوالي 40 مليون شخص كانوا يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مستوى العالم. وأصيب ما يقدّر ب 4.1 مليون شخص بالفيروس، في حين تُوفي 2.8 مليون شخص بسبب أمراضٍ مرتبطة بالإيدز. وأفاد تقرير التنمية البشرية لعام 2005 بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تسبب في أكبر تراجع للتنمية البشرية على الرغم من وجود علامات مشجعة تدلّ على احتواء الوباء قد بدأ. وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة للوقاية من الإيدز والسيطرة عليه، وقام بتعيين فريق عمل عالميّ لتبسيط وتسهيل الإجراءات والممارسات المتعددة الأطراف لتسهيل الاستجابات التي تقودها البلدان وجعلها أكثر فعالية.

وفي عام 2005، أجرت شراكة دحر الملاريا مراجعة شاملة للوضع الوبائيّ للملاريا والتقدم المحرز في مكافحة المرض. ونشرت الشراكة أول تقرير عالميّ لمكافحة الملاريا، والذي وجد أن في حين بقي وباء الملاريا مشكلة عالمية كبرى، إلا أنه قد تمّ إحراز تقدّم كبير في التصدي لهذا المرض على مدى السنوات القليلة الماضية.

وعلى الرغم من أن اتجاهات الإصابة بالسّل كانت مستقرّة أو في انخفاض في مناطق أخرى لمنظمة الصحة العالميّة في العالم، أعلنت اللجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية حالة طوارئ في المنطقة الأفريقية، وحثت الدول الأعضاء في المنطقة إلى تكثيف التدخلات.

وقام فريق تعاون الأمم المتحدة للسلامة على الطرق بتعريف إطارٍ للتعاون بشأن مسائل السلامة على الطرق، وبدأت الجهود لتسهيل تنفيذ قرار الجمعية العامة 289/58 بتحسين السلامة على الطرق، وتوصيات التقرير العالميّ عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور.

ودخلت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ حيّز التنفيذ في 27 شباط/فبراير، ووافقت جمعية الصحة العالميّة على الأنظمة الصحيّة الدوليّة المنقّحة، والتي عرضت دور منظمة الصحة العالميّة والدول في تحديد والاستجابة لحالات الطوارئ الصحيّة العامّة.

ووفقاً لبرنامج الأغذية العالميّ، كان عام 2005 صعباً للغاية لبرامج المعونة الإنسانيّة. وقامت الكوارث كتسونامي المحيط الهندي، والجفاف والجراد في النيجر، واستمرار الصراع في منطقة دارفور في غرب السودان، وأعاصير كاترينا وستان، والزلزال في كشمير، بقتل الآلاف من الأرواح وتدمير العديد من المنازل وسبل العيش. ورداً على هذه وغيرها من الأزمات، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع 4.2 مليون طن من الغذاء على 96.7 مليون شخص في 82 دولة.
وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تنفيذ خطة العمل المعتمدة في مؤتمر القمة العالميّ للأغذية لعام 1996 بهدف الوفاء بتعهدات تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2015. ودعماً لقرار منظمة الأغذية والزراعة الذي يسلّط الضوء على أهمية البطاطا كغذاء أساسيّ في جميع أنحاء العالم، أقرّت الجمعية عام 2008 سنة دولية للبطاطس.

الفصل الرابع عشر

المراقبة الدولية للمخدرات

واصلت الأمم المتحدة في عام 2005 تعزيز التعاون الدوليّ في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وتمّ ذلك بشكل أساسيّ من خلال لجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة. وقد ركزت تلك الأنشطة على تنفيذ خطة عمل عام 1999 لتنفيذ إعلان المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات.

وقام مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة بتنسيق أنشطة منظمات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، وقدّم مساعدات تقنية وخبرات للدول الأعضاء. وباعتباره راعياً للاتفاقيات الدولية المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ساعدَ الدول في الامتثال لأحكام هذه الاتفاقيات ودعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في مراقبة تنفيذها. وتمّت مساعدة الدول والمجتمع الدوليّ في تحسين جمع البيانات وتحليلها. وساهم مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة أيضاً إلى النظام الدوليّ لمكافحة المخدرات من خلال تعزيز محفظة متكاملة للبرامج العالمية والمشاريع الإقليمية والقطرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم لتصميم وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية البديلة في جميع المناطق التي كانت تزرع المخدرات غير المشروعة.
إن لجنة المخدرات – وهي الجهة الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بوضع السياسات للتعامل مع مكافحة المخدرات – قد أوصت بعدد من مشاريع القرارات إلى المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ، واعتمدت قرارات بشأن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين لعام 1998 بخصوص التصدّي لمشكلة

المخدرات العالميّة، وتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وخفض الطلب ومنع إساءة استعمال المخدرات والاتجار والعرض غير المشوع بالمخدرات، والمسائل الإدارية والمالية، وتعزيز آليات الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي تموز/يوليه، حث المجلس الحكومات على مواصلة الإسهام في الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب المشروعين على المواد الأفيونية الخام لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية وبين منع إنتاجها غير المشروع أو تسريبها، وإزالة الحواجز التي تحول دون الاستخدام الطبي لها. وشجعت اللجنة وضع وتنفيذ وتعزيز التدابير لمنع وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعزيز خفض الطلب في دول العبور. ودعا المجلس المجتمع الدوليّ إلى دعم أهداف مكافحة المخدرات في أفغانستان، وطلب من مكتب المخدرات والجريمة التأكد من الدعم المتعدد الأطراف المقدّم. وترددتّ هذه الدعوة من قبل الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر. واعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر قراراً جامعاً بشأن التعاون الدوليّ لمكافحة مشكلة المخدرات في العالم و دعت إلى جمع البيانات والبحوث، وبناء قدرات المجتمعات المحلية، وخفض الطلب، والمخدرات الاصطناعية غير المشروعة، والسيطرة على المواد، والتعاون القضائي، ومكافحة غسل الأموال، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة والتنمية البديلة.

واستعرضت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذ برامج التنمية البديلة، مُسلّطة الضوء على أفضل الممارسات والنماذج بهدف زيادة فاعليتها. وقد استمرت في الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الرئيسية الثلاث بشأن مراقبة المخدرات، وفي تحليل وضع المخدرات في كافة أنحاء العالم ولفت انتباه الحكومات إلى مواطن الضعف في الرقابة الوطنية وفي الامتثال للاتفاقيات، واضعةً مقترحات وتوصيات للإصالح على الصعيدين الوطني والدولي.

الفصل الخامس عشر

إحصاءات

واصلت الأمم المتحدة برنامج العمل الإحصائيّ في عام 2005، وذلك من خلال أنشطة اللجنة الإحصائية والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس، أوصت اللجنة الإحصائية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار إطلاق لبرنامج التعداد العالميّ للسكان والمساكن لعام 2010. واعتمد المجلس القرار في تموز/يوليه. كما أقرّت اللجنة برنامج العمل 2006-2007 لشعبة الإحصاء، ووافقت على برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2005-2008.

واستعرضت اللجنة العمل من مجموعات البلدان والمنظمات الدولية فى شتى مجالات الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية وقدمت توصيات واقتراحات محددة.

الجزء الرابع
قضايا قانونية

الفصل الأول
محكمة العدل الدولية

في عام 2005، أصدرت محكمة العدل الدولية ثلاثة أحكام وأنجزت أربعة أوامر وظلّ لديها 14 قضية محل نزاع بانتظار أن تبت فيها.

وأشار رئيس محكمة العدل الدولية أمام الجمعية العامة في 27 تشرين الأول/أكتوبر، أن الخلافات التي حسمتها المحكمة تمثل نشاطاً غير مسبوق في تاريخ المحكمة. وفي مواجهة أعباء العمل المتزايدة، بذلت محكمة العدل الدولية الجهود لزيادة الكفاءة القضائية، مع الحفاظ علة جودة عملها. ومن الإصلاحات الأخرى، قامت المحكمة بتحديث تنظيم قلم المحكمة، ومراجعة وتعديل طرق العمل الداخلية، وتعديل قوانينها عند الضرورة. وقبلت المزيد من الدول سلطة المحكمة القضائية لحلّ النزاعات مع الدول الأخرى. وأشار رئيس محكمة العدل الدولية أيضاً، أن الأمين العام، في تقريره في أيار/مايو بعنوان "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (انظر ص 67)، حثّ الدول على الاعتراف بدور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات والنظر في كيفية مواصلة تعزيز عمل المحكمة.

الفصل الثاني

المحاكم والهيئات القضائية الدوليّة

في عام 2005، قامت المحكمة الدوليّة لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتكاهات الجسيمة للقانون الإنسانيّ الدوليّ التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ 1991، بإحراز تقدّم ملحوظ صوب إنجاز المهمة المكلفة بها بحلول عام 2010. وكجزء من هذا الجهد، تم تنفيذ مشروع نظام المحكمة الإلكترونية التجريبيّ في شباط/فبراير، وذلك بدمج جميع الوثائق في قاعدة بيانات إلكترونية مركزية. وفي آذار/مارس، أُنشئت دائرة معنية بجرائم الحرب داخل محكمة دولة البوسنة والهرسك، لاستقبال حالات من المحكمة الجنائية الدولية والسيطرة على قضايا تشمل متهمين من المستوين المتوسط والأدنى التي لا يتمّ ملاحقتها من قبل المحكمة. وفي آب/أغسطس، عدّل مجلس الأمن النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدولية، بتمديد مدة عضوية بعض القضاة ذوي العقود القصيرة، لتمكينهم من تسوية القضايا التي بدأوا بالعمل عليها.

وإبان العام، قامت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسمية للقانون الدوليّ الإنسانيّ المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الاانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994 بإصدار ثلاثة أحكام وبدأت أربع محاكمات جديدة. وكانت المحكمة في طريقها الصحيح إلى إكمال جميع المحاكمات بحلول عام 2008. وفي الوقت ذاته، استمرت أنشطة التوعية بكونها أولوية لدى المحكمة الجنائية الدولية، وبوجود مركز المعلومات في رواندا كمركز للتنسيق. وتحقيقاً لتلك الغاية، عُقدت ندوات وورشات عمل حول القانون الدوليّ الإنسانيّ والقانون الجنائيّ الدوليّ لأصحاب المهن الروانديين.

وبدأت المحكمة الجنائية الدولية، في عامها الثاني، مرحلتها التشغيلية، وذلك بإجراء تحقيق في حالات مثيرة للقلق في ثلاث بلدان. وفي حزيران/يونيه، أحال إليها مجلس الأمن الوضع في إقليم دارفور في السودان.

الفصل الثالث

الجوانب القانونية للعلاقات السياسية الدولية

في عام 2005، واصلت لجنة القانون الدوليّ دراسة الموضوعات المناسبة للتطوير التدريجي للقانون الدوليّ وتدوينه. واعتبرت اللجنة جوانب مسؤولية الدول بأن تتعاون في قضايا ذات الاهتمام المشترك، ونطاق مثل هذه المسائل كالحماية الدبلوماسية، والإجراءات التي تتخذها الدولة من جانب واحد، وإعادة تشكيل مجموعة دراسية لدراسة تجزؤ القانون الدوليّ المتزايد. وقدّم المقررون الخاصّون تقاريراً عن دراسة المعاهدات والاتفاقات الدوليّة. واعتبرت لجنة القانون الدوليّ بندين جديدين من بنود جدول الأعمال، ألا وهما طرد الأجانب، وآثار النزاعات المسلحة على المعاهدات.

واصلت هيئات الأمم المتحدة التي تتعامل مع الإرهاب الدوليّ عملها خلال عام 2005. وتناول تقرير الأمين العام السنويّ، حول تنفيذ إعلان الجمعية العامة لعام 1994 بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وضع الدول ومشاركة المنظمات الدولية في تدابير مكافحة الإرهاب. واجتمعت اللجنة المخصصة لقمع أعمال الإرهاب الدوليّ في دورتها التاسعة. واعتمدت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النوويّ. وقامت أيضاً باعتماد البروتوكول الاختياريّ للاتفاقيّة المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

الفصل الرابع

قانون البحار

واصلت الأمم المتحدة في عام 2005 تعزيز القبول العالميّ لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقيتيها التنفيذتين بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وبشأن امتيازات وحصانات المحكمة الدولية لقانون البحار.

ولقد عقدت المؤسسات الثلاث التي أنشأتها الاتفاقية، وهي السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، جلساتٍ خلال العام.

الفصل الخامس

مسائل قانونية أخرى

واصلت اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة في عام 2005 النظر بالمقترحاتٍ المتعلقة مصون السلم والأمن الدوليين من أجل تعزيز المنظمة وتنفيذ أحكام الميثاق بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع.

وواصلت لجنة العلاقات مع البلد المضيف معالجة عدد من القضايا التي أثارتها البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك قضايا النقل ومواقف السيارات، وتسريع إجراءات الهجرة والجمارك، والتأخير في إصدار التأشيرات، وأنظمة السفر والإعفاء الضريبيّ.

ووافقت الجمعية العامة على إعلان الأمم المتحدة بشأن استنساخ البشر، والذي دعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحياة البشرية بشكل ملائم لتطبيقات علوم الحياة، وحظر جميع أشكال الاستنساخ البشريّ والتي لا تتفق مع كرامة الإنسان وحماية الحياة البشرية، واتخاذ التدابيراللازمة لحظر تطبيق تقنيات الهندسة الوراثية التي قد تكون مخالفة لكرامة الإنسان.

واعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، على نحو ما أوصت به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاريّ الدوليّ. وهدفت الاتفاقية إلى إزالة العقبات التي تعترض التجارة الإلكترونية في اتفاقيات القانون الموحد والاتفاقات التجارية الراهنة.

وبالإضافة إلى وضع الصيغة النهائية والموافقة على مسودة اتفاقية التجارة الإلكترونية، قامت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاريّ الدوليّ، في دورتها الثامنة والثلاثين، بمواصلة التعديلات في القوانين النموذجية بشأن المشتريات العامة والتحكيم التجاريّ الدوليّ؛ واستمرّت اللجنة بصياغة صك بشأن نقل البضائع كليّاً أو جزئياً عن طريق البحر، فضلاً عن دليلٍ تشريعيّ بشأن المصالح الأمنية. كما تمّ استعراض تنفيذ اتفاقية نيويورك لسنة 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، والعمل على جمع ونشر السوابق القضائية الميتندة إلى نصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاريّ الدوليّ، فضلاً عن أنشطة التدريب والمساعدة التقنية. ووافقت اللجنة على أن يُجرى في عام 2007 مؤتمراً لاستعراض نتائج برامج عملها الماضية وأعمال المنظمات الأخرى الناشطة في مجال القانون التجاريّ الدوليّ.، لتقييم برامج العمل الحالية والنظر في موضوعات للعمل المستقبليّ.

ومنحت الجمعية مركز المراقب لمؤتمر لاهاي للقانون الدوليّ الخاص، وهو منظمة حكومية دولية مقرها في لاهاي.
وفي حدثٍ آخر، وافقت الجمعية العامّة على المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدوليّ ودراسته، ونشره، وزيادة تفهمه لفترة السنتين من 2006 و 2007.

الجزء الخامس

قضايا مؤسسية وإدارية وقضايا الميزانية

الفصل الأول

تعزيز وإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة

خلال عام 2005، تم مواصلة تنفيذ برنامج الأمين العام لإصلاح المنظمة، مع اتخاذ إجراءات تمحورت حول دور منظومة الأمم المتحدة في معالجة التحديات الأساسية للتنمية. وفي تقرير متعلق بتنفيذ إعلان الألفية، نظر الأمين العام بالمسائل المتصلة باستخدام الرصد والتقييم والإبلاغ من قبل منظومة الأمم المتحدة، وشدّد على أهمية إدماج ومحاذاة سياسات التنمية التابعة للأمم المتحدة مع الأولويات والاستراتيجيات التي تتبعها الحكومات الوطنية. وفي كانون الثاني/يناير، قام مشروع الألفية، الهيئة الاستشارية المستقلة التي تمّ تكليفها من قبل الأمين العام في عام 2002، بإصدار تقريره النهائيّ بشأن استراتيجيات لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأُنشئ منتدى التعاون الإنمائيّ لمراجعة الاستراتيجيات والسياسات العالميّة والإقليميّة والوطنيّة للتعاون الإنمائيّ وتوفير التوجيه بشأن هذه المسألة.

وإبان العام، قامت لجنة التحقيق المستقلة التي أُنشئت في عام 2004 للتحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء بإصدار عدة تقارير عن نتائجها، بما في ذلك تقرير أيلول/سبتمبر عن إدارة البرنامج. وردّاً على التوصيات الواردة في التقرير، وقرارات الجمعية العامة التي اتخذت في الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، تمّ اتخاذ إجراءات لتطبيق إصلاحات، كإنشاء مكتب الأخلاقيات الجديد ليكون بمثابة مركز اتصال داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة يُعنى بقضايا من بينها الإفصاح الماليّ، وحماية الموظفين من الانتقام بسبب التبليغ عن سوء السلوك، ووضع المعايير والتدريب والتثقيف بشأن مسائل الأخلاقيات. وشملت التغييرات الأخرى في هيكل الأمم المتحدة إعادة تشكيل فريق المساءلة ليصبح مجلس الأداء الإداريّ الذي من شأنه تقديم المشورة للأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بأداء كبار المديرين الفرديّ، بالإضافة إلى إنشاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لمساعدة الأمين العام للضطلاع بمهام الرقابة. وكان من المفترض عقد استعراض للترتيبات الإدارية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تقييم خارجيّ لنظام المراجعة والرقابة. واعتمدت الجمعية العامة أيضاً تدابيراً لتعزيز أدائها.

الفصل الثاني

تمويل وبرمجة الأمم المتحدة

في حين استمر الوضع الماليّ العام للأمم المتحدة بالتحسّن في عام 2005، بسبب العدد المتزايد من الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها الماليّة للميزانية العادية بكاملها، رغم أن الوضع بقي هشّاً. كان توافر النقد في إطار الميزانية العادية 192 مليون دولار من بداية الاعم وحتى أيلول/سبتمبر، مما جعل الاقتراض لا لزوم له. وفي تشرين الأول/أكتوبر، انخفضت التقييمات الإجمالية إلى 5.4 مليار دولار مقارنة ب 5.9 مليار دولار في عام 2004، ورجع ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في الأنصبة المقررة لحفظ السلام. وبحلول نهاية العام، انخفضت الأنصبة غير المسددة من 357 مليون دولار في عام 2004 إلى 333 مليون دولار، وبلغت الموارد النقدية لأنشطة حفظ السلام أكثر من 1.6 مليار دولار، في حين استقرّت الديون المستحقة للدول الأعضاء على 695 مليون دولار. كما أن عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المالية العادية بالكامل، وفي الوقت المحدد، قد ارتفع إلى 140، مقارنة مع 124 في عام 2004.

وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة اعتمادات الميزانية النهائية لعامي 2004-2005، فخفضت المبلغ 3.737.508.800 دولار الذي تمت المصادقة عليه في عام 2004 إلى 3.655.800300 دولار وزادت تقديرات الإيرادات بحوالي 20.456.600 دولار إلى 470.659.100 دولار. كما اعتمدت أيضاً اعتمادات النيزانية المعدلة لعامي 2006-2007 بمقدار 3.798.912.500 دولار، أي بزيادة قدرها 177.012.500 دولار عن التقديرات الأولية في عام 2004 التي كانت 3.621.900.000 دولار.

كما أخذت اللجنة الاشتراكات المنهجية لإعداد جدول الأنصبة المقررة لعامي 2007-2009 بعين الاعتبار، واتخذت تدابير لتشجيع سداد المتأخرات، بما في ذلك خطط التسديد المتعددة السنوات.

الفصل الثالث

موظفو الأمم المتحدة

وإبان عام 2005، واصلت الجمعية العامة من خلال لجنة الخدمة المدنية الدولية في استعراض شروط خدمة الموظفين في نظام الأمم المتحدة الموحد واعتمدت توصيات اللجنة المتعلقة بشروط خدمة موظفي الأمم المتحدة ومن بينها جدول المرتبات الأساسية/الدنيا، وبدل التنقّل والمشقة، وجدول الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وأجرت اللجنة دراسة على تعادل الرتب بين منظومة الأمم المتحدة والخدمة المدنية الاتحادية بالولايات المتحدة، فضلاً عن استعراض نظام الأجور والمزايا، ومستويات بدل المخاطر وأفضل شروط العمل السائدة في باريس ومونتريال.

وأفاد الأمين العام عن التأمين الصحيّ بعد انتهاء الخدمة، وتدابير لتعزيز المساءلة في الأمم المتحدة، وتكوين الموظفين، والتوزيع الجغرافيّ العادل، وتوافر المهارات في أسواق العمالة المحليّة، وتعليق التعيين في الوظائف في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة، وقواعد وأنظمة الموظفين، والأفراد المقدمين دون مقابل، والمساءلة الماليّة للموظفين، ونقل الوظائف، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، واتفاقيات المقار، والحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين،

وسلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، وشروط السّفر، ووحدة القانون الإداريّ، ومكتب أمين المظالم، والمسائل التأديبية وحالات السلوك الجنائي، واستعراض الإدارة لإجراءات الطعون، وأعمال مجلس الطعون المشترك. وأصدرت وحدة التفتيش المشتركة تقارير اً على نظام موحّد لكشوف المرتبات ومواءمة ظروف السفر لمنظومة الأمم المتحدة.

وفي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة في الأمم المتحدة، اقترح الأمين العام إنشاء لجنة الرقابة لتكون بمثابة هيئة استشارية مستقلة. وفي نيسان/أبريل، عززت الجمعية وظيفة التحقيق في مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الفصل الرابع

المسائل المؤسسية والإدارية

في عام 2005، تناولت الأمم المتحدة المسائل الإدارية والمؤسسية لضمان كفاءة إدارة المنظمة. واستأنفت الجمعية العامة الدورة التاسعة والخمسين وفتحت دورتها الستين في 13 أيلول/سبتمبر. وعُقدت الجلسة العامة رفيعة المستوى من 14-16 أيلول/سبتمبر للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس المنظمة.
ومنحت الجمعية مركز المراقب لرابطة أمريكا اللاتينية للتكامل، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومؤتمر لاهاي للقانون الدوليّ الخاص والمؤتمر الأيبيريّ-الأمريكيّ.

وعقد مجلس الأمن 235 جلسة رسمية للتعامل مع الصراعات الإقليمية، وعمليات حفظ السلام وغيرها من المسائل ذات الصلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتمّ إعادة النظر في توسيع عضويته مرّة أخرى من قبل الجمعية.

وبالإضافة إلى الدورات التنظيمية والموضوعية، عقد المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ اجتماعاً خاصّاً رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ) ومنظمة التجارة العالميّة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير.
ونظرت لجنة المؤتمرات في طلبات لإجراء تغييرات في تقويم عام 2005 للمؤتمرات والاجتماعات، وسعت سبلاً لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد خدمة المؤتمرات. وكجزءٍ من عملية الإصلاح، بدأت اللجنة باستخدام النظام المحوسب للاجتماعات، والنظام الإلكترونيّ لتخطيط الاجتماعات.

وأفاد الأمين العام عن التقدّم المحرز في تنفيذ الخطة الرئيسية لعملية تجديد مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك. وتمّ إعادة النظر في استراتيجية تنفيذ المشروع، وأوصى الأمين العام اتباع نهج تدريجيّ في عملية التجديد. وأفاد الأمين العام أيضاً عن إنشاء إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.